أنظمة الربط فى العربية

دراسة فى التراكيب السطحية بين النحاة والنظرية التوليد التحويلية

تأليف

الأستاذ الدكتور/ حسام البهنساوى

وكيل كلية دار العلوم

رئيس قسم علم اللغة

جامعة القاهرة - فرع الفيوم

الناشر

مكتبة زهراء الشرق



١١٦ شارع محمد فريد

ت ٣٩٢٩١٩٢٠ موبايل ٠١٢٣١٧٧٥١٠

أنظمة الربط فى العربية

دراسة فى التراكيب السطحية بين النحاة والنظرية التوليدية التحويلية

تأليف

الأستاذ الدكتور/ حسام البهنساوى

وكيل كلية دار العلوم

رئيس قسم علم اللغة

جامعة القاهرة ـ فرع الفيوم

الناشر

مكتبة زهراء الشرق

١١٦ ش محمد فريد ـ القاهرة

ت : ٣٩٢٩١٩٢

اسم الكتاب	أنظمة الربط في العربية
اسم المؤلف	الدكتور / حسام البهنساوى
رقم الطبعة	الأولى
رقم الإيداع	١٧٤٢
الترقيم الدولي	I. S. B. N
	977 - 314 - 191 - 8
سنة النشر	٢٠٠٣م - ١٤٢٣هـ
الناشر	مكتبة زهراء الشرق
عنوان الناشر	١١٦ ش محمد فريد - القاهرة
بلد الناشر	القاهرة - جمهورية مصر العربية
التليفون	٣٩٢٩١٩٢ - ٠١٢/٣١٧٧٥١٠
فاكس	٣٩٢٣٩٠٩ - ٣٩٢٩١٩٢

أنظمة الربط وقواعده في التراكيب السطحية العربية

دراسة تطبيقية

المقدمة :

لم يحظ الربط باعتباره عنصرًا هامًا من عناصر التماسك لأنظمة اللغة وتراكيبها باهتمام العلماء، في الدراسات اللغوية القديمة، سواء عند العلماء العرب، أو عند غيرهم من علماء الأمم الأخرى. فقد خلت الدراسات الغوية التقليدية من الإشارة أو الحديث عن الربط أو عن أنظمته وقوانينه.

ولسنا بذلك نقلل من قيمة الدراسات التي نهض بها العلماء العرب القدامى، وبخاصة الرعيل المتأخر منهم، من أمثال العالم النحوي : ابن هشام المصري (ت ٨٠٧ هـ) في مؤلفه : مغني اللبيب. وغيره من العلماء العرب السابقين عليه أو اللاحقين، حيث أدرك ابن السراج (٣١٦ هـ) قيمة الربط وحدد أنواعه ومواضعه. كما أفاض هؤلاء العلماء الحديث عن الضمائر ودورها في الربط بين أطراف الجملة من جهة، وشروط عود الضمائر على مراجعها من جهة أخرى .

لكن الربط لم يظهر كنظرية لغوية هامة في تحليل التراكيب والجمل، ولم يتبوأ مكانته الهامة إلا مع الدراسات القيمة التي نهضت بها المدرسة التوليدية التحويلية، وبخاصة في مراحل أطوارها الأخيرة.

لقد ظهرت الملامح الأولى لنظرية الربط مع أوائل الثمانينات من القرن العشرين. حيث اقترح تشومسكي N. Chomsky فكرة حول ما سمي نظرية الربط: on Binding Theory في سنة ١٩٧٨م. ثم تتابعت الدراسات والتحليلات التي مزجت بين العامل والربط، حيث أسفرت هذه الجهود عن ظهور نظرية تجمع بينهما تحت عنوان: نظرية العامل والربط السياقي، وظهرت مؤلفات عديدة، سواء من أعمال: تشومسكي، أو من أعمال زملائه وتلامذته. ومن أبرز هذه الأعمال كتابه : " مقالات حول العامل والربط السياقي" " Lectures on government and binding " وكتابه : " بعض المبادئ والأسس حول نظرية العامل والربط السياقي" " Some concepts and consequences of the theory of government and binding " .

ومؤلفات أخرى لعلماء هذه النظرية مثل أرولاند في مؤلفه: وجهة نظر حول الربط العائدى على مسافة بعيدة " Long Distance Anaphora, an overview ".

والحق، فإن اللغة العربية الفصحى، وغيرها من المستويات اللهجية، لم تحظ ببحوث مستقلة، تعالج أنظمة الربط وقوانينه، على الرغم من البحوث المتفرقة؛ التى تناولت الربط، باعتباره قرينة لفظية هامة، تعمل على تماسك التراكيب العربية، وتضمنه من اللبس فى فهم دلالاتها ومعانيها.

كما تناول بعض آخر من العلماء العرب دراسة نظرية الربط باعتبارها نظرية مكملة لنظريات أخرى انطلقت بحوثهم من خلالها.

ومن ثم فإن هذا البحث ينهض بدراسة نظرية الربط فى التراكيب اللغوية العربية السطحية، فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ومعطياتها، وبخاصة عند علماء المدرسة التقليدية والتحويلية. وألمحت هذه الدراسات إلى الأسس والمبادئ العامة التى تحكم نظرية الربط بوجه عام، وما يتناسب منها فى التطبيق على اللغة العربية، وما يحتاج بعضها من تعديلات وإضافات كما تتناسب وتتلاءم مع التراكيب العربية.

لقد اهتمت هذه الدراسة بوضع الأنظمة والقوانين والأسس العامة لمبادئ الربط الملائمة للتراكيب العربية، سواء ما تعلق منها بنظرية الأثر، وما يتبعها من المقولات الفارغة، أو ما تعلق منها بالمبادئ الأساسية لهذه النظرية المتمثلة فى:

١- العائدى مربوط فى مجاله المحلى (فى مقولته العاملية).

٢- الضمير حر فى مجاله المحلى (فى مقولته العاملية).

٣- التعبير الإحالى حر (فى مجال صدر سلسلت) فى أى مكان يرد فيه.

كما أفادت الدراسة من التعديلات التى أقامها علماء النظرية لهذه المبادئ، وما تطلبته هذه التعديلات من وضع قيود للإجازة أو قيود لمبدأ السلامة، سلامة البناء. أو قيود محورية وغيرها.

وخصصت الدراسة مبحثًا للربط على مسافة بعيدة، والشروط اللازمة لهذا الربط ولم تغفل الدراسة جهود العلماء العرب ودراساتهم للربط عند اللماء العرب القدامى، التى تركزت على بيان أدوات الربط ومواضعها، وإدراك بعضهم لقيمة الربط فى الحفاظ على تماسك التراكيب ومدلولاتها. وقامت الدراسة بعمل تحليلات لشواهد هؤلاء العلماء القدامى فى ضوء معطيات نظرية الربط الحديثة.

وأرجو من الله العلي القدير أن يكون هذا البحث قد أسهم في توضيح قيمـــة الربط وأنظمته وقوانينه في التراكيب العربية على المستوى السطحي.

والله نسأل أن يوفقنا على طريق الرشاد .

الأســتاذ الدكتور/ حســام البهنســاوي

تمهيــد

مفهوم الربط عند العلماء العرب القدامى، وفى الدرس اللغوى الحديث :

يعد الربط على مستوى التراكيب السطحية، يمثل نظرية من نظريات المنهج التوليدى التحويلي، في أحدث أطواره، بما يمثله من إضافات كبيرة، وتعديلات دقيقة وهامة، على مستوى التنظير والتحليل، لعديد من التراكيب اللغوية؛ التي كانت تستعصى من قبل على التوليد والتحليل بكفاءة قوية. فإننا نجد العلماء العرب القدامى، قد فطنوا إلى قيمة هذه الوسيلة الهامة في تحقيق الاتصال بين أركان التركيب اللغوى وعناصره. حيث يؤكد الرضى بأن "الجملة في الأصل كلام مستقل، فذا قصدت جعلها جزءا من الكلام، فلابد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض"(١).

مفهوم الربط عند العلماء العرب القدامى :

يمكننا القول بأن العلماء العرب الأوائل، أمثال: الخليل وسيبويه والكسائى والفراء وغيرهم لم يشيروا فى مؤلفاتهم ودراساتهم إلى الربط ومفهومه، إشارة تؤكد إدراكهم لدوره وقيمته، باعتباره قرينة لفظية، أو بوصفه ظاهرة تركيبية مؤثرة على توثيق عناصر التراكيب والجمل العربية وتماسكها.

وإنما جاءت إشارات، تمثل بعض الملاحظات المبثوثة هنا وهناك، فى ثنايا الأبواب النحوية، بحيث لا يمكننا القول معها بأنهم أدركوا قيمة الربط أو وقفوا على أهميته، باعتباره عنصرا أساسيا من عناصر التماسك بين أجزاء الجملة أو أن لهم نظرة منهجية، أو رؤية علمية شاملة، حول فاعلية الربط .

فلم يشر هؤلاء العلماء العرب الأوائل، وهم يتناولون الحروف بأنواعها : الجارة والعاطفة، والأدوات على اختلاف وظائفها، من شرط أو توكيد أو استثناء ونحوها. إلى دورها كقرينة لفظية، تفيد أمن اللبس، فى فهم الانفصال، ذ لم يدرك هؤلاء العلماء دور هذه الحروف والأدوات، فى الربط بين عناصر التركيب .

ففى نحو قولنا:

١- جاء محمد وعلى . ٢- جاء محمد وذهب على .

---

(١) شرح الكافية ٩١/١.

فحرف العطف: الواو، يعدُّ قرينة لفظية هامة، لتأمين اللبس في فهم الانفصال بين عناصر التركيبين السابقين، حيث تقوم الواو بالربط بينها.

ففي المثال الأول :

تقوم الواو بالربط بين مجيء علي، ومجيء محمد، وأن المجيء لهما معًا، وليس لواحد منهما دون الآخر.

وفي المثال الثاني :

تقوم الواو بالربط بين الذهاب لعلي، والمجيء لمحمد، وإلا وقع اللبس في الانفصال بين الحدثين.

كما لم يشر العلماء العرب الأوائل، إلى ما يحدث من لبس في فهم الارتباط في مثل قولنا: جاء أبو علي وحسن.

حيث تقوم الواو بالربط بين شخصين مختلفين متغايرين، حيث تدل الواو على المغايرة، وإلا لأفاد التركيب بحذفها معنى آخر: ينشأ عن علاقة تركيبية جديدة، غير العطف، وهي: البدل.

أما العلماء العرب المتأخرون، فقد تنبه بعضهم إلى سمة الربط وأهميته، باعتباره قرينة لفظية، وظاهرة تركيبية، ولكنهم – أيضًا – لم يتناولوها باعتبارها قضية نحوية لها قواعدها وقوانينها، فلم تكن معالجتهم لها معالجة شاملة من ناحية، وليست منهجية علمية من جهة أخرى.

ويُعدُّ ابن السراج (ت٣١٦هـ) من أقدم هؤلاء العلماء؛ الذين ألمحوا إلى الربط بالحروف، حيث يقول: "حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم، والفعل بالاسم... فأما إيصالها الاسم بالاسم فقولك: الدار لعمرو. وأما وصلها الفعل بالاسم فقولك: مررت بزيد. فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد."[1]

ويقول عن حروف العطف: "حروف الجر عشرة أحرف يُتبعن ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها."[2]

ويقول في باب مواقع الحروف: "واعلم أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع: إما أن يدخل على الاسم وحده مثل: الرجل، أو الفعل وحده مثل: سوف،

(١) الأصول في النحو ٤٠٨/١، وكذا: الأشباه والنظائر ١٢/٢.

(٢) الأصول في النحو ٥٥/٢.

أو الربط اسمًا باسم: جاءني زيد وعمرو، أو فعلاً بفعل، أو فعلاً باسم، أو على كلام تام، أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائدًا ." [1]

أما ربطه الاسم بالاسم، فنحو قولك: جاء زيد وعمرو. فالواو ربطت عمرًا بزيد

وأما ربطه الفعل بالفعل، نحو قولك: قام وقعد، وأكل وشرب.

وأما ربطه الاسم بالفعل، فنحو: مررت بزيد، ومضيت إلى عمرو.[2]

وأما ربطه جملة بجملة، فنحو قولك: إن يقم زيد يقعد عمرو. وكان أصل الكلام : يقوم زيد. يقعد عمرو، ليس متصلاً بيقعد عمرو، ولا منه في شيء، فلما دخلت إن، جعلت إحدى الجملتين شرطًا والأخرى جوابًا." [3]

ومما ورد عن بعض العلماء العرب الذين أدركوا قيمة الربط، مما ذكره السيوطي نقلاً عن ابن الفلاح في قوله: " الحروف تدخل إما للربط أو لنقل أو للتأكيد أو لتنبيه أو للزيادة. وأما حروف الربط كما ذكرها فهي: "حروف الجر والعطف وأدوات الشرط والتفسير والجواب والإنكار والمصدر، ويذكر بأن سبب كونها كذلك، لأن الربط هو الداخل على الشيء لتعلقه بغيره. " [4]

كما استعمل بعض العلماء العرب مصطلح: الوصلة، للدلالة على الربط، من هؤلاء العلماء: ابن يعيش، وذلك في قوله: "إن ذو دخلت وصلة إلى الأسماء والأجناس ونظيرها: الذي وأخواته، دخلت وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، وأي: وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، واسم الإشارة وصلة إلى نقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف الحضور، والإشارة نحو: هذا الرجل فعل أو يفعل، ويجوز أن يتوصل بـ: هذا إلى نداء ما فيه الألف واللام.، فتقول: يا هذا الرجل، كما تقول: يا أيها الرجل." [5]

كما استعمل ابن القيم مصطلح الوصلة للدلالة على الربط أيضًا، وذكر أن الوصلات التي وضعوها في كلامهم للتوصل بها إلى غيرها خمسة أقسام :

---

(١) الأصول في النحو ٤٢/١.

(٢) الأصول في النحو ٤٢/١.

(٣) الأصول في النحو ٤٣/١.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر ١٤/٢.

(٥) الأشباه والنظائر ٣١٠/١.

أحدها : حروف الجر:

وضعوها لتوصلوا بها على الأفعال إلى المجرور بها، ولولاها لما نفذ الفعل إليها ولا باشرها.

الثاني : حرف ها (التنبيه)

وضعت ليتوصل إلى ما فيه أل .

الثالث : ذو :

وضعوه وصلة إلى وصف النكرات بأسماء الأجناس غير المشتقة.

الرابع : الذي :

وضعوه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، ولولاها لما جرت صفات عليها.

الخامس: الضمير:

الذي يربط الجمل الجارية في المفردات أحوالا وأخبارا وصفات وصلات، فالضمير هو الوصلة إلى ذلك.[1]

أما ابن هشام، فقد أورد في كتابه: مغني اللبيب، حصرا لأدوات الربط كما يراها من وجهة نظره، حيث خلط بين أدوات الربط باعتبارها قرائن لفظية، وقرائن الارتباط المعنوية.

وقد أفرد ابن هشام لهذه الأدوات عنوانا سماه: "روابط الجملة بما هي خبر عنه" وحددها في عشرة : أحدها: الضمير: وهو الأصل، ولهذا يربط به مذكورا : كزيد ضربته، ومحذوفا مرفوعا نحو: "إن هذان لساحران" (طه ٢٠/٦٣) إذا قدر: " لهما ساحران " ومنصوبا، كقراءة أبي عامر في سورة الحديد: "وكل وعد الله الحسنى" (الحديد ٥٧/١٠) ولم يقرأ بذلك في سورة النساء، بل قرأ بنصب: كل كالجماعة: "وكلا وعد الله الحسنى" (النساء ٣/٩٥) لأن قبله جملة فعلية وهي: "فضل الله المجاهدين" (النساء ٣/٩٥)[2]. وينبه ابن هشام على أنه: "قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلاث مسائل:

أحدها : أن يكون معطوفا بغير الواو، نحو: زيد قام عمرو فهو: أو ثم هو.

والثانية : أن يعاد العامل نحو: زيد قام عمرو وقام هو.

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٣١١-٣١٢.

(٢) مغني اللبيب ٢/١٠٦.

والثالثة : أن يكون بدلاً نحو: حسن الجارية الجارية أعجبتني هو: فهو بدل اشتمال من الضمير العائد على الجارية، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى.[1]

والثاني: الإشارة :

نحو: "والَّذِين كذَّبُوا بِآيَاتِنَا واستَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ." (الأعراف ٣٦/٧) وقوله تعالى: "والذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لاَ نُكَلِّفُ نَفْسًا إلاَّ وُسْعَهَا أُولَئِكَ أصْحَابُ الجَنَّة " (الأعراف ٤٢/٧).

والثالث : إعادة المبتدأ بلفظه :

وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو: " الْحَاقَّةُ ما الحَاقَّة " (الحاقة ٢٠/٦٩) وقوله تعالى : " وأَصْحَابُ المَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ المَيْمَنَة " (الواقعة ٨/٥٦).

وقال : (الخفيف)

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نغّص الموتُ ذا الغنى والفقيرا [2]

والرابع : إعادته بمعناه :

نحو : زيد جاءني أبو عبد الله، إذا كان أبو عبد الله كنية له. أجازه أبو الحسن مستدلاً بنحو قوله تعالى: " والذِينَ يُمَسِّكونَ بالكِتَابِ وأَقَامُوا الصَّلاةَ إنّا لاَ نُضِيعُ أجْرَ المصلِحِين " (الأعراف ١٧٠/٧) وأجيب بمنع كون الذين: مبتدأ، بل هو مجرور بالعطف على: الذين يتقون، أو ضمير محذوف أي: منهم.[3]

والخامس : عموم يشمل المبتدأ :

نحو: زيد نعم الرجل، وقوله تعالى: " والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين " (الأعراف ١٧٠/٧) فالرابط العموم، لأن المصلحين أعم من المذكورين .[4]

---

(١) مغني اللبيب ١٠٧/٢.

(٢) الشاهد: لعدي بن زيد في ديوانه ٦٥ وأمالي ابن الشجري ٢٨٨/١، ٣٤٣، والمرزوقي ٣٦، ١١٨، والخزانة ٨٣/١، وسيبويه ٣٠١/١، كما نسبه إلى سوادة أو أمية بن أبي الصلت، الشنتمري ١٣/١ ونسب لسوادة بن عدي في الاقتضاب ٣٦٨ وإعراب القرآن ٩١٣، وسيبويه ٣٠١/١، وبلا نسبه في الخصائص ٥٣/٣، والخزانة ٥٣٤/٢، ٥٥٢/٤، والضرورة للقزاز ٧١.

(٣) مغني اللبيب ١٠٧/٢.

(٤) مغني اللبيب ١٠٧/٢.

والسادس : أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منـــه أيــو بالعكس :

نحو : " ألم تر أنّ الله أنزلَ من ماءً فتصبحَ الأرضُ مُخضرةً " (الحج ٦٣/٢٢) .

وقوله : ذو الرُمة : (الطويل)[1]

وإنسان عينيَّ يحسر الماءَ تارةً   فيَبْدو وتارات يجم فيغرق.

والسابع : العطف بالواو :

أجازه ابن هشام وحده، نحو: زيد قامت هندٌ وأكرمها، ونحو: زيد قام وقعدت هند، بناء على أن الواو لجمع، فالجملتان كالجملة[2].

والثامن : شرط يشتمل لى ضمير مدلول على جوابه بالخبر :

نحو: زيد يقوم عمرو إن قام .[3]

والتاسع : أل النائبة عن الضمير :

وهو قول الكوفيين، وطائفة من البصريي، ومنه : " ولمّا مَنْ خافَ مَقَامَ ربِّـه ونَهَى النَّفسَ عَنِ الهَوَى، فإنَّ الجنَّة هي المأوى" (النازعات ٤٠/٧٩). فـــالأصل : مأواه .[4]

والعاشر : كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى :

نحو: هجيرى أبي بكر لا إله إلا الله. ومن هذا إخبار ضمـــير الشـــأن عـــن القصة، نحو: " قل هو الله أحد " (الإخلاص ١/١١٢) وقوله: " فإذا هي شـــاخصة أبصار الذين كفروا." (الأنبياء ٩٧/٢١) .

ويحدد ابن هشام المواضع التي يكون فيها الربط في التراكيب العربيـــة فـــي أحد عشر موضعًا وهذه المواضع التي حددها ابن هشام هي :[5]

أحدها : الجملة المخبر بها :

وروابطها عشرة أشياء .

---

(١) الشاهد: لذي الرُمة في ديوانه ٩١، والدرر ٧٤/١، والعينـــي ٥٧٨/١، ٤٤٩/٤، والخزانـــة ٣١٢/١، وبلا نسبة في الهمع ٩٨/١، والمقرب ٨٣/١، والأشموني ١٩٦/١، ٩٦/٢.

(٢) مغني اللبيب ١٠٨/٢.

(٣) مغني اللبيب ١٠٨/٢.

(٤) مغني اللبيب ١٠٨/٢.

(٥) مغني اللبيب ٢٠٨/٢.

الثاني : الجملة الموصوف بها :

ولا يربطها إلا الضمير، إما مذكوراً، نحو: " حتى تنزل علينا كتابًا نقـــرأ. " (الإسراء ٩٣/١٧) أو مقدراً، إما مرفوعًا، كقوله: (الكامل)[1]

إن تقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ورب قتل عار

أي : هو عار، أو: منصوبًا كقولك: وما شيء حميت بمستباح، أي: حميتـــه، أو مجروراً نحو: " واتقوا يومًا لا تَجزِي نفس عن نفس شيئًا، ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون." (البقرة ٤٨/١) فإنه على تقديــر : فيـــه أربـــع مرات[2] .

الثالث : الجملة الموصول بها الأسماء :

ولا يربطها غالبًا إلا الضمير، إما مذكوراً، نحو: " الذين يؤمنون " (البقرة ٣/١) ونحو قوله تعالى: " وما عملته أيديهم " (يس ٣٥/٣٦) وقوله تعالى : " وفيـــها مـــا تشتهيه الأنفس " (الزخرف ٧١/٤٣) وقوله تعالى: " يـــأكل ممـــا تـــأكلون منـــه." (المؤمنون ٣٣/٢٣) وإما مقدراً نحو قوله تعالى: " أيهم أشد " (مريم ٦٩/١٩) ونحو قوله تعالى : " وما عملت أيديهم وفيها ما تشتهيه الأنفـــس." (الزخـــرف ٧١/٤٣) ونحو قوله تعالى : " يشرب مما تشربون ." (المؤمنون ٣/٢٣).

والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، ومن الصفة أقوى منه من الخبر، وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير، كقوله : (الطويل)[3]

فيارب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع

وقليل : قالوا : وتقديره : وأنت الذي في رحمته .[4]

---

(١) الشاهد لثابت بن قطنة في ديوانه ٤٩، والدرر ١٣٣/١، ١٧/٢، والشعر والشـعراء ٦٣١/٢، والخزانة ١٨٤/٤، والحماسة الشجرية ٣٣٠/١، وبلا نسبة في المقتضـــب ٦٦/٣، وشـــرح التصريح ١١٢/٢، وأمالي السهيلي ٧١، والأزهية ٢٦٩، والهمع ٩٧/١، ٢٥/٢.

(٢) مغني اللبيب ٢٠٨/٢.

(٣) مغني اللبيب ١٠٠/٢ والشاهد لمجنون ليلى في العيني ٤٩٧/١، والدرر ٦٤/١، وليس فـــي ديوانه. وبلا نسبة في الهمع ٧٨/١، وشرح التصريح ١٤٠/١، والأشموني ١٤٦/١.

(٤) مغني اللبيب ١٠٩/٢.

الرابع : الجملة الواقعة حالا :

ورابطها: إما الواو والضمير، نحو: " ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى " (النساء ٤٣/٣) أو: الواو فقط نحو: " لئن أكله الذئب ونحن عصبـة " (يوسـف ١٢/١٧) ونحو: جاء زيد والشمس طالعة، أو الضمير فقط نحو : ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة " (الزمر ٣٩/٦٠)[1]

الخامس : الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه :

نحو: زيدا ضربته أو ضربت أخاه.[2]

السادس : بدل بعض من كل :

لا يربطها إلا الضمير ملفوظا، نحو: " ثم عموا وصموا كثيرا منهم " (المـائدة ٥/٧١) أو : مقدرا نحو : من استطاع، أي : منهم .

السابع : بدل الاشتمال :

ولا يربطها إلا الضمير ملفوظا، نحو: " يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيـه " (البقرة ٢/٢١٧) أو مقدرا نحو: " قتل أصحاب الأخدود النار" (البروج ٥٨/٥) أي: فيه[3]. ويعقب ابن هشام بقوله :

إنما لم يحتج بدل الكل إلى رابط لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كمـا أن الجمل التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط.[4]

الثامن : معمول الصفة المشبهة :

ولا يربطه أيضا إلا الضمير، إما ملفوظا به، نحو: زيد حسـن وجهـه، أو وجها منه، أو مقدرا، نحو: زيد حسن وجهه، أي : منه.[5]

التاسع : جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء :

ولا يربطه أيضا إلا الضمير، إما مذكورا، نحو: " فمن يكفر بعد منكـم فـإني أعذبه " (المائدة /١١٥) أو مقدرا أو منويا عنه، نحو: " فمن فرض فيهن الحج فـلا

---

(١) مغني اللبيب ٢/١٠٩.

(٢) مغني اللبيب ٢/١٠٩.

(٣) مغني اللبيب ٢/١١٠.

(٤) مغني اللبيب ٢/١١٠.

(٥) مغني اللبيب ٢/١١٠.

رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج" (البقرة ١٩٧/١) أي: فيه. والأصل: في حجه.[1]

العاشر: العاملان في باب التنازع:

فلابد من ارتباطهما، إما بعاطف، كما في : قام وقعد أخوك. أو عمل أولهما في ثانيهما، نحو: " وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدًا." (الجن ٤/٧٢).

أو كون ثانيهما جوابًا للأول، إما جوابية الشرط، نحو: " تعالوا يستغفر لكم رسول الله " (المنافقون ٥/٦٣) ونحو: " آتوني أفرغ عليه قطرًا " (الكهف ٩٦/١٨) أو جوابية السؤال، نحو: " يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة " (النساء ١٧٦/٣) أو نحو ذلك من أوجه الارتباط .

ولا يجوز: قام قعد زيد، ولذلك بطل قول الكوفيين أن من التنازع قول امرئ القيس: (الطويل)[2]

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ ... كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

وأنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول، لأن الشاعر فصيح.

الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأول :

وإنما يربطها الضمير الملفوظ به، نحو: جاء زيد نفسه، والزيدان كلاهما، والقوم كلهم.[3]

ولعلنا نلحظ مما أسلفناه أن ابن هشام قد تناول الربط بتفصيل وتوضيح أكثر مما ورد عند السابقين عليه، وأنه قدم عرضًا للوسائل التي يتم عن طريقها الربط، وحصرها في الضمير، وما يجري مجراه، بارزًا كان أو مقدرًا، وفي الحروف بنوعيها: الجارة والعاطفة، والأدوات بصورها المتعددة، كواو الحال وولو المعية وأدوات النصب والشرط والاستثناء وغيرها من الوسائل .

---

(١) مغني اللبيب ١١٠/٢.

(٢) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ٣٩، وسيبويه ٤١/١، والدرر ١٤٤/٢، والمفصل ١٣، والموشح ٢٦، والإنصاف ٧ ، والعيني ٣ ٣٠، والخزانة ١٥٨/١، وبلا نسبة في همع ١١٠/٢، والمقتضب ٦٧/٤، وشرح شذور الذهب ٢٢٧، والأشموني ٩٨/٢.

(٣) مغني اللبيب ١١١/٢.

كما حدد المواضع التي تحتاج إلى الربط في التراكيب العربية. ولكنه في كل ذلك لم يقدم الربط كمنهج من مناهج المعالجة اللغوية التركيبية في اللغة العربية، باعتباره قرينة من القرائن اللفظية، التي ينبغي أن تحلل التراكيب العربية في ضوء قواعدها وأنظمتها، باعتبارها نظرية عامة، قائمة برأسها في بروز العلاقات بين عناصر التراكيب العربية. كما فعلوا مع الإعراب، الذي أولوه كل عنايتهم، واحتفوا بقيمته كل الاحتفاء، وجعلوه النظرية الأهم في تحليلاتهم، على حساب بقية القرائن الأخرى، ومنها : الربط .

والحق، فإن هذه الإشارات المبثوثة هنا وهناك، حول الربط، عند العلماء العرب، تتفق في كثير من أصلها، وطريقة تناولها، مع النظريات اللغوية الحديثة .

فلقد أولت النظريات اللغوية الحديثة، وبخاصة النظرية التوليدية التحويلية، اهتمامًا واضحًا بقيمة الربط وأهميته، باعتباره نظرية من النظريات التي استحدثتها في مراحل تطورها الأخيرة، بهدف إحكام التحليلات اللغوية على مستوى التراكيب السطحية. ولم يأت إدراك العلماء المحدثين لقيمة الربط وأهميته، وقيامهم بوضع القوانين والنظم والأسس التي تحكمه. لم يأت هذا الإدراك إلا في المراحل الأخيرة في أطوار النظرية التوليدية التحويلية، في إطار فعاليات نظرية النحو الكلي، وما واكبها من إضافات وتعديلات للوقوف على القواعد العلمية الموجودة في عقول وأمخاخ المتكلمين، والوصول إلى القواعد التي تمكن الباحثين من القدرة على تفسير المعرفة اللغوية، والوصول إلى تحليل اللغة المبنية داخليًا، وليس مجرد الوصف للغة المجسدة خارجيًا .

وعلى الرغم من المعالجات المحددة للعلماء العرب القدامى، في إطار ما قدموه، وفي حدود ما تسمح به الدراسات العلمية المنهجية الدقيقة في زمانهم، فقد جاء تحديدهم لأدوات الربط وذكرهم للضمير وما يجري مجراه، كالعائد وضمير الفصل وضمير الشأن وضمير الإشارة ونحوها، وكذلك تحديدهم لمواضع الربط بهذه الأدوات تحديدًا يتناسب مع التراكيب العربية، وما تسمح به قواعدها من قوانين للإجازة، وقوانين مقيدة وفقًا لسلامة التراكيب وصحتها.

أولاً: مواضع الربط بالضمير في ضوء الدرس اللغوي الحديث:

١- الخبر الجملة:

حيث ذكر العلماء العرب أن الخبر إذا كان المبتدأ في الجملة، لم يحتج إلى رابط، وذلك في مثل: أفضل ما قلته أنا والنبيون قبلي لا إله إلا الله.

أما إذا كانت جملة الخبر مخالفة للمبتدأ في المعنى، فإنها تحتاج إلى رابط، ضمير عائد على المبتدأ مطابق له، ليربطها بالمبتدأ، نحو: زيد قام غلامه.

فالضمير المتصل: هاء الغيبة، في محل جر، من نوع: العائد المملوء (له صورة صوتية) الذي يتضمنه المركب الاسمي: غلامه، الذي يشغل موقعًا وظيفيًا هو: الفاعل، يقوم بالربط بين جملة الخبر، والرأس الاسمي: المبتدأ، لإحداث أمن اللبس في الانفصال بينهما .. والربط هنا يؤدي وظيفة هامة هي إعادة الذكر. ووفقًا لقاعدة الربط في المجال المحلي، التي تقول بأن: "العائدي مربوط في مجال صدر سلسلته" [1].

ففي المثال السابق: زيد قام غلامه. الذي تحول عن طريق التقديم من البنية العميقة: قام غلام زيد، إلى التركيب المنطقي: زيد قام غلام زيد، الذي تمثله القاعدة:

(ج م (منطقية) ← م أ + م ف ← ف + أ + أ)

ويحذف عنصر الإضافة، فإنه يترك وراءه عنصرًا فارغًا، ينبغي أن يملأ بأثر عائدي لتصبح الجملة في تركيبها السطحي: هي: زيد قام غلام + ه، وتمثلها القاعدة:

ج أ ← م أ + م ف ← (ف + م أ + ض عائدي).

٢- النعت الجملة:

حيث تحتاج جملة النعت إلى ضمير، سواء أكان ظاهرًا أو مستترًا. ففي المثال: رأيت فتاة تتهادى.

فالتركيب العميق لجملة النعت الفعلية هو: تتهادى الفتاة.

ويحذف المركب الاسمي، الذي يشغل موضع: الفاعل، فإنه يترك وراءه أثرًا فارغًا (ليست له صورة صوتية) يعبر عنه بالمضمر غير المنطوق، الذي يطلق

---

(١) انظر: المعرفة اللغوية ٣٠٦.

عليه : ضم وتصبح الجملة على مستوى التركيب السطحي هكـــذا : رأيــت فتـــاة تتهادى θ .

وتمثلها القاعدة الآتية :

ج ف ← م ف (م ف + ض + أ) + م ف (م ف + θ) (عائدى فارغ)[1].

٣- الحال الجملة :

وترتبط جملة الحال في العربية بالضمير أو بالواو، أو بهما معًا.

ففي المثال: ١- رأيت الفتاة تتهادى. ٢- رأيت الفتاة وهي تتهادى.

فإن جملة الحال في المثال تتألف من المركب الفعلي : تتهادى الفتاة، الذي تحول من بنيته العميقة عن طريق قاعدة الحذف، وتمثله القاعدة الآتية :

ج ف ← م ف + م أ ⇐ بالحذف = θ (عنصر ضم عائدى فارغ)

أما في المثال الثاني: تتألف جملة الحال من: الجملة الاسمية: وهي تتهادى الفتاة. وقد تحولت الجملة إلى بنيتها السطحية عن طريق قاعدة الزيادة لمركـب الأداة (واو الحال) والحذف للمركب الاسمي : فاعل المركب الفعلي : تتهادى . وتمثله القـاعدة الآتية :

ج أ ← (+ و (م أ = ض + م ف ⇐ θ (عنصر ضم عائد فارغ)

حيث تقوم الواو والضمير معا بالربط بين: المركب الاسمي : الفتاة : صـــاحب الحال في الجملة الفعلية : رأيت الفتاة، والجملة الحالية: وهي تتهادى... في إطـــار المبدأ : الربط على مسافة بعيدة، أي إن الربط ليس من عناصر الجملة التي يقـوم بربط عناصرها .

٤- جملة الصلة :

ولابد من اشتمالها على ضمير يعود على اسم الموصول.

ففي المثال : ١- جاء الذي قابلته. فجملة الصلة عبارة عن جملة فعلية تتألف مـن : مركب فعلي + مركب اسمي، يشغل موقـع الفاعل، تحـول إلى ضمـير متصـل + مركب اسمي، يشغل موقع المفعول، تحول إلى ضمير غائب متصـــل، ويقـوم بوظيفة الربط في جملة الصلة باسم الموصول: الذي ... وتمثل القاعدة الآتية :

ج ف = م ف ← ف + ض (متصل) + ض (متصل = عنصـر ضمـيري بارز + عائدي رابط.)

---

(١) انظر : المعرفة اللغوية ٣٠٧ .

٥- ضمير الفصل :

يقوم ضمير الفصل بمهمة أمن اللبس في حالة الارتباط بين الخبرية والوصفية في مثل قولنا: زيد العالم. فنقول : زيد هو العالم . وبذلك يحصرها في علاقة الإسناد الخبرية .

ومن ذلك قوله تعالى: " وأولئك هم المفلحون " (البقرة ١/٥) حيث ضمير الفصل في مثل هذه الأمثلة، يُعدُّ عنصراً من نوع الضمير المملوء (له صورة صوتية) يقوم بالربط بين ركني الجملة: المسند إليه = المبتدأ، والمسند = الخبر. وإلا تحول التركيب إلى تركيب غير مستقل، فينحصر في كونه تركيبًا وصفيًا فقط، يحتاج إلى ركن الإسناد، الذي يتممه. ففي قولنا: زيد العالم = تركيب وصفي غير مستقل يتألف من : م أ = (وصف) + ... (لكنِ الإسناد عنصر فارغ). لابد أن يملأ بعنصر إسنادي يتممه هكذا : زيد العالم مهذب، أما في قولنا : زيد هو العالم. فإن ضمير الفصل : هو، قد حصر العلاقة في الإسناد الخبري، دون التباس بالوصف. وتتألف الجملة من : زيد = مسند إليه (مبتدأ) + ضمير الفصل، عنصر مملوء (= هو + العالم = مسند (الخبر) متمثلة القاعدة الآتية :

ج أ ← م أ (مسند إليه) + ض (للفصل مملوء) + م أ = مسند.

ويقول الزمخشري في الآية الكريمة: " أولئك هم المفلحون " هم، فصل، وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة [1].

٦- الاشتغال:

ففي قوله تعالى: " والقمر قدرناه منازل " (يس ٣٦/٣١) .

فالرابط : الضمير الذي يتضمنه المركب الفعل: قدرناه، عنصر عائدي مملوء (له صورة نطقية) يربط المشغول به، بالمشغول عنه. المركب الاسمي الصدر: القمرَ، حيث جعله موسوما بحالة النصب الإعرابية، باعتباره مفعولاً به لفعل محذوف، سابق عليه، لانشغال الفعل : قدَّر، بالعمل فيما بعده. الضمير: الهاء : الذي يقوم بدور الربط، حيث تمثل البنية المنطقية: قدرنا القمرَ منازل، وبالتحويل، تقدم المركب الاسمي : القمر، لأهميته في التركيب السطحي، وترك وراءه أثرًا فارغًا هكذا: والقمرَ قدرنا..." ثم ملؤه بالضمير البارز المتصل: الهاء، ليضع الاشتغال في التركيب السطحي.

---

(١) الكشاف ١/١٤٦.

وقد تحولت هذه الجملة عن التركيب العميق الآتي :

ج ف ← م ف ← ف + م أ ⇐ (ض) + م أ + م أ .

جملة فعلية ← مركب فعلي ← فعل (قدّر) + مركب اسمي ⇐ ضمير = نـا + مركب اسمي (القمر) + مركب اسمي (منازل).

لتكون قاعدته كالآتي :

ج أ ← م أ (موسوم بحالة النصب الإعرابية = مفعول مقدم) + م ف ← ف + م أ = (ض متصل) + م أ = (ض متصل = ضمير عائدي رابط) .

٧- التوكيـد المعنـوي :

ففي نحو قولنا : جاء زيد نفسه، حيث لابد من اشتمال المركب الاسمي : نفـس على الضمير (العائدي المملوء الرابط) وكذا بقي المركبات المماثلة مثل : عين وكل وجميع وغيرها من الألفاظ المؤكدة توكيدًا معنويًا، ليقوم هـذا الضمـير العـائدي المملوء بدور الربط بين لفظًا التوكيد والمؤكد السابق .

ففي المثال السابق : فن التركيب العميق هو: جاء زيد نفس زيد، يتـألف مـن تركيبين أحدهما مستقل، وهو: جاء زيد، والآخر: غير مستقل وهو: نفس زيد، الذى يفتقر إلى عنصر إسناد هكذا : " نفس زيد ..." الذى يتم شغله بعنصـر: المركـب الفعل : جاء، ليكون التركيب المنطقي: جاء زيد، نفس زيد جاء[1]، الذى يتشكل فى التركيب العميق من: جاء زيد نفس زيد، الذى تمثله القاعدة :

ج ف ← م ف ← ف + م أ + م أ + م أ (إضافى) ثم تحويله إلى الـتركيب السطحى عن طريق قاعدة الحذف للمركب الاسمي المضاف إليه، وإحلال المركـب الاسمي: الضمير المتصل المملوء صوتيًا محله، ليكون التركيب السطحى هى:

جاء زيد نفسه، وتمثله القاعدة الآتية:

ج ف ← م ف ← ف + م أ (مؤكدّ) + م أ ← أ + ض (عـائدى متصـل رابط) .

---

(١) التركيب المنطقي: جاء زيد نفس زيد جاء، حيث الجملة تتألف من تركيبين أحدهما مركـب فعلي: جاء زيد، والآخر: اسمـ : نفس زيد جاء، التي تمثلها البنية العميقة جاء زيـد نفـس زيد.. حيث يتحول المركب الاسمي: نفس من كونه مسندًا إليه (مبتدأ) إلـى كونـه مجـرد فضلة، تتحول من المركب الاسمي إلى مجرد عنصر ضميرى عائد، يقوم بوظيفة الربط.

حيث يصبح المركب الاسمي : نفسه، فضلة تتألف من: م أ + ض (ملفوظ صوتيًا) يقوم الربط بين المؤكدِ والمؤكدْ. ويشترط النحاة ضرورة اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ المؤكدة معنويًا، ليحصل الربط بين التابع والمتبوع.[1]

٨- الربط باسم الإشارة:

ففي قوله تعالى: " ولباس التقوى ذلك خير" (الأعراف ٢٦/٧) حيث يقوم اسم الإشارة بالربط بين المسند إليه (المبتدأ) والمسند (الخبر) حتى تقتصر الخيرية في هذا اللباس : لباس التقوى، دون غيره من الألبسة المصنوعة لتستر البدن من صوف وقطن وحرير ونحوها. فالآية الكريمة : " قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوءاتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير" (الأعراف ٢٦/٧) فالتركيب المنطقي لقوله تعالى : ولباس التقوى خير من ألبسة الأجسام، الذي جاء في التركيب القرآني المعجز بتنظيمه، ليفيد قصر الأفضلية على ألبسة التقوى والإيمان، بحذف المفضل عليه، والإتيان بالمركب الإشاري : ذلك، للربط بين الخيرية ولباس التقوى، دون غيرها من الألبسة .

فالتركيب المنطقي تمثله القاعدة: ج أ ← م أ = أ + أ (مضاف إليه) + م أ ← أ + م ح ← (ح + م أ + م أ) ويحذف المركب الاسمي (المفضل عليه بمكوناته (من ألبسة الأجسام) ووضع مركب اسم الإشارة: ذلك، ليقوم بالربط بين المسند إليه: لباس التقوى والمسند: خير، دون غيره من الألبسة. وتكون القاعدة الآتية:

ج أ ← م أ ← أ + أ (مضاف إليه) + θ تم ملؤه بضمير الإشارة الرابط + ض (ضميري رابط) + م أ ← أ .

٩- أل النائبة عن الضمير :

وذلك في مثل : زوجي المس مس أرنب .

حيث التركيب العميق لهذا المثال: مس زوجي مس الأرنب. الذي تحول إلى التركيب السطحي، عن طريق قاعدة التقديم للمركب الاسمي : زوجي، فيكون التركيب. زوجي مسه مس أرنب، بزيادة الهاء (العائدي الرابط) الذي يحل محله مركب الأداة : ال، هكذا زوجي المس مس أرنب. وتمثل القاعدة الآتية :

ج أ ← م أ ← أ + ض (متصل) + م أ = (مبتدأ ثان) (+ م ح (أ ل + أ) + م أ ← أ + أ (مضاف إليه)

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٧٥/٢.

حيث يقوم المركب الحرفي: ال بوظيفة بدلا من المركب الاسمي (الضمير العائد المحذوف بين المبتدأ الأول: زوجي والمبتدأ الثاني : مسه :، الذي حذف فيه الضمير : الهاء، وحل محله المركب الحرفي : ال ⇐ المس .

ثمة وجهة نظر ترفض اعتبار الضمير (هو) من أدوات الربط أو أن له دورا رابطيا، كالدور الذي تنهض به الأفعال في قيامها بعمليات الربط، وأنه يحصر دور الضمير في كونه ضميرا فاعلا في بنية مبتكئة، أو أداة تبئير يقتصر دورها على التنبيه إلى أن المحمول في الجملة التعيينية عبارة عن بؤرة مقابلة! وهو يقترح تحليلية لرصد خصائص التراكيب التعيينية المتضمنة للضمير (هو).

- تحليل يؤول التراكيب المتضمنة للضمير (هو) على أنها تراكيب من نمط: [مبتدأ [حمل]].

- تحليل يفترض أن يكون المحمول بؤرة مقابلة، وأن: هو، مجرد مؤشر لتبئير، يدل على أن المحمول مسندة إليه هذه الوظيفة التداولية.

ويكون الضمير : هو على هذا الأساس، كما يرى هذا الباحث، ممثلا في مستوى البنية الجملية على أساس أنا فضلة لمركب اسمي (رأسه) المحمول أو الموضوع فاعله وأن يدمج في مرحلة متأخرة من مراحل الاشتقاق بواسطة قاعدة من قواعد الإدماج[1]!

---

(١) انظر : من قضايا الربط في اللغة العربية ١٣٧ وما بعدها .

ثانيا: الربط بالأدوات والحروف عند العلماء العرب في ضوء الدرس اللغوي الحديث:

١ – حروف العطف:

ويكون الربط بهذه الحروف في معظم الحالات، قرينة لأمن اللبس في فهم الاتصال، وذلك في نحو: جاء زيد وعمرو. وجاء زيد وذهب عمرو. وتقوم واو العطف في المثالين بالربط بين مشاركة زيد وعمرو في المجيء في المثال الأول. والربط بين مشاركة زيد وعمرو في المجيء للأول، والذهاب، للثاني. حيث ينتفي الاتصال والمشاركة عند حذف الواو، فالمثال التالي مثلا يتألف من: جاء زيد: جملة فعلية، ذهب عمرو: جملة فعلية، فهما تركيبان مستقلان بدون وجود حرف العطف الواو هكذا: جاء زيد، ذهب عمرو[1]، وبزيادة المركب الحرفي العطفي الرابط يتحول التركيبان المستقلان إلى تركيب واحد، يؤلف جملة مركبة هكذا، جاء زيد وذهب عمرو، وتمثلها القاعدة الآتية:

ج م (جملة مركبة) ← م ف ← (ف + م أ) + رابط = الواو + م ف ← (ف + م أ).

كما يأتي الربط بواو العطف، في حالات قليلة، لأمن اللبس في فهم الارتباط. كما في المثال: جاء أبو علي وحسن. حيث تقوم الواو بالربط بين التركيبين العميقين: جاء أبو علي وجاء حسن، لتمنع اللبس في توهم علاقة نحوية أخرى في حالة حذفها وهي علاقة البدلية، وهي علاقة ارتباط[2]. حيث تتألف الجملة المركبة من تركيبين فعليين هما: جاء أبو علي وجاء حسن. اللذين تمثلهما القاعدة:

ج ف ← م ف ← (ف + م أ) + الرابط (الواو) + ج ف ← م ف ← ف + م أ)

وتقوم قاعدة الحذف التحويلية بحذف المركب الفعلي الثاني، وقيام الرابط: الواو بإشراك فعل المجيء للمركبين الاسميين: أبو علي وحسن.

---

(١) تمثلهما القاعدة الآتية: ج ف ← م ف ← (ف + م أ) جاء زيد.

ج ف ← م ف ← (ف + م أ) ذهب زيد.

(٢) انظر: نظام الارتباط والربط في العربية، حيث تكون القاعدة البدلية هكذا: ج ف ← م ف ← (ف (جاء) + م أ (أبو علي) = مبدل منه + م أ (حسن) = بدل.

ويعد الربط بالعطف قرينة على انعدام الارتباط ناشئة من أدائه معنى المغايرة، ودلالته على انعدام الانفصال ناشئة من السياقية، التي ينشئها كل حرف، حسب معناه الوظيفي، وقرائن السياق .

٢- واو الحال :

وتقوم بالربط وحدها في حالات بين جملة الحال وصاحبها، ومع الضمير وبمساعدته في حالات أخرى في مثل : رأيت السماء والقمر مضيء فالتركيب العميق لهذا التركيب هو : رأيت السماء حال القمر مضيء، يتألف من تركيبين : الأول: رأيت السماء، تركيب مستقل، يتضمن صاحب الحال، المركب الاسمي : السماء، والثاني : حال القمر مضيء حيث قامت قواعد الحذف، بحذف المركب الاسمي : حال، وأحلت محله مركبا حرفيا رابطا، ليقوم بالربط بين جملة الحال وصاحبه وهو: الواو. وتمثله القاعدة الآتية: ج أ ⇐ بالتحويل عن طريق الحذف والإحلال ← ج أ ← (الواو (ربط حرفي) + م أ + م أ).

٣- واو المعية :

ويحكم معناها سياق الجملة، حيث تدل على المكان في نحو قولنا :

١- جلست والخضرة. وتدل على الزمان في نحو قولنا: استيقظت وطلوع الشمس . حيث تقوم واو المعية بالربط بين عناصر التراكيب التي تتضمنها إلى جانب الدلالية على الزمان أو المكان بحسب مقتضيات السياق .

فالتركيب : جلست والخضرة، يتألف من التركيب المنطقي: جلست أصاحب مكان الخضرة. الذي يمثله التركيب العميق : جلست معية الخضرة، حيث قامت قواعد التحويل بحذف المركب الاسمي : معية، وإحلال المركب الحرفي : الواو، ليقوم بالربط بين عناصر الجملة وإفادة دلالة المكان أيضا، وتمثله القاعدة الآتية :

ج ف ← م ف ← (ف + م أ (ض) + الواو (رابط حرفي) + م أ = (فضلة موسومة بحالة النصب الإعرابية = مفعول معه.

حيث توضح البنية المنطقية كيفية النصب هنا على الوجه الآتي: فالجملة: جلست أصاحب الخضرة. يكون فيها المركب الاسمي الفضلة: الخضرة: مفعولا معه، بإفادة المصاحبة.

٤- أدوات نصب المضارع:

وقد ذكرها ابن يعيش على أنها أدوات للربط بقوله: " واعلم أن هذه الفاء، التي يجاب بها، تعقد الجملة الأخيرة بالأولى، فتجعلها جملة واحدة، كما يفعل حرف

الشرط، ولو قلت: ما تزورني فتحدثني، فرفعت: تحدثني. لم يكن الكلام جملة واحدة، بل جملتين لأن التقدير : ما تزورني، وما تحدثني. فقولك : ما تزورني على حيالها، وما تحدثني جملة ثانية كذلك .[1]

فالتركيب العميق للجملة: ما تزورني فتحدثني، بالنصب في: تحدثني، يتألف من الجملة المركبة المكونة من التركيب المستقل: تزورني، والتركيب المستقل : أن تحدثني، حيث قامت قواعد التحويل، بحذف المركب الحرفي: أن من الجملة الثانية، وبزيادة المركب الحرفي : ما : للنفي في الجملة الأولى. وبزيادة المركب الحرفي : الفاء في الجملة الثانية، ليقوم بالربط بين التركيبين، وتجعلهما تركيبا واحدا من جهة، وينصب المركب الفعل : تحدثني من جهة أخرى، ويكون التركيب السطحي هكذا : ما تزورني فتحدثني، يتألف من : مركب النفي : ما + المركب الفعلي : تزورني + الرابط (الفاء للسببية + مركب الأداة: أن الناصبة ⇐ بالحذف إلى : عنصر ضم الفارغ = θ + المركب الفعلي: تحدثني : الموسوم بالنصب إعرابيا. وتمثله القاعدة الآتية :

ج ف ← م ف ← (م ح (ما) + فن + ض = مفعول به) + م ح ← (ف = السببية) + م ف ← (ف + م أ = ض (مفعول به) .

٥- أدوات الشرط :

وتقوم هذه الأدوات بالربط بين طرفي الجملة التركيبية، سواء أكانت جازمة أم غير جازمة، وتفيد الدلالة على علاقة الشرط القائمة على معنى الاستلزام. ففي المثال الآتي : إن تذاكر تنجح . الذي يتألف من أداة الشرط : إن، ومن المركب الفعلي : تذاكر، الذي يشغل موقع : فعل الشرط، والمركب الفعلي : تنجح : الذي يشغل موقع : جواب الشرط. وفي حالة عدم وجود أداة الشرط فإن المركبين الفعليين : فعل الشرط وجوابه، ينفكان تماما، وتنتفي عنهما قواعد سلامة البناء التركيبي لنظام الجملة العربية، فليس من قواعد سلامة البناء التركيبي القاعدة التالية: ج ف ← م ف + م ف = تركيب لاحن. فهذه القاعدة اللاحنة، لا وجود لها سواء في التراكيب العميقة أو التراكيب المنطقية للغة العربية، ومن ثم فإن أداة الشرط: إن أو إحدى أخواتها، هي التي تقوم بالربط بين طرفي جملة الشرط من

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ٢٧/٧.

جهة، ووسم كل منهما بسمة الجزم الإعرابية من جهة أخرى. ويمكن تمثيلها في القاعدة الآتية :

ج ف ← م ح (إن أداة الشرط) + (م ف ← ف = فعل الشرط، موسوم بحالة الجزم + م أ عنصر فارغ = فاعل + (م ف ← ف = جواب الشرط موسوم بحالة الجزم + م أ عنصر فارغ = فاعل .

٦- الفاء في جواب الشرط :

وقد تلجأ اللغة العربية إلى زيادة الربط بالفاء بين طرفي جملة الشرط وفي ذلك يقول ابن جني: "إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ أو الخبر، أو الكلام الذي قد يجوز أن تبدأ به."[1]

ومن أمثلة ذلك : إذا ذاكر فالنجاح حليفك. فالربط بي طرفي الجملة الشرطية تمثله أداة الشرط: ذا، ولكن الفاء هنا في جواب الشرط رابط آخر ضروري في جملة الجزاء الاسمية المؤلفة من مبتدأ وخبر (مسند إليه ومسند) يشكلان جملة مستقلة برأسها . ولأمن اللبس في الانفصال، تمت زيادة الفاء، كعنصر رابط بين جملتي الشرط والجواب . ويمكننا تمثيل ذلك بالقاعدة الآتية : مركب شرط ← ج ش (جملة شرط) ← م ح ← إذا + م ف ← ف + م أ = ض متصل) + ج ب (جملة الجواب) ← م ح ← الفاء (رابط) + م أ (مبتدأ) + م أ ← أ + ض متصل = (خبر).

حيث قامت قواعد التحويل بزيادة الفاء في البنية السطحية، للقيام بالربط بين جملتي الشرط، لمنع توهم الانفصال، أو لأمن اللبس في الانفصال .

٧- أدوات الاستثناء :

وتقوم أدوات الاستثناء جميعا بربط ما قبلها (المستثنى منه) مما بعدها (المستثنى) ففي المثال التالي: جاء الطلاب إلا طالبا. فإن أداة الاستثناء هنا، تقوم بنفي حكم المجيء عن طالب واحد، يستثنى من حكم المجيء للطلاب. فالجملة بدون أداة الاستثناء، تعد جملة لاحنة لأنها تفتقر إلى قيود سلامة البناء التركيبي العربية. فليس من أنظمة البناء التركيبي العربي القاعدة الآتية : م ف ← ف + م أ + (أ يخالف حكم المركب الاسمي السابق في فعل الفعل) .

---

(1) صناعة الإعراب ٢٥٤/١.

حيث لابد من زيادة أداة الاستثناء: لا، أو إحدى أخواتها، للربط بين عناصر الجملة أولا، أي بين اللاحق والسابق، وللدلالة على نفي الحكم السابق على اللاحق ثانيا. فالتركيب العميق لهذه الجملة هو: جاء الطلاب أستثني طالبا حيث قامت قواعد التحويل بحذف المركب الفعلي: أستثني، وأحلت محله المركب الحرفي إلا. ليقوم بدلالة الاستثناء، والرابط. وتمثله القاعدة الآتية :

م ث ← م ف ← ف + م أ + م ح (رابط = إلا) + م أ.

٨- حروف الجر :

وقد ذكر العلماء العرب أن هذه الحروف جيء بها لتوصل بعض الأفعال بالأسماء[١]. حيث لا تتعدى الأفعال اللازمة إلى مفعولها وحدها، وإنما تتعدى هذه الحروف الجارة. ففي مثل قلنا: جلست على الكرسي، حيث يقوم حرف الجر بالربط بين الفعل، والاسم الذي يمثل موقع (المفعول به) حيث تشتمل اللغة العربية على نوعية من الأفعال، تسمى اللازمة، لا تتعدى إلا نصب المفعول، وتجعله موسوما بحالة النصب، لذا يقوم حرف الجر بدور توصل هذه الأفعال اللازمة وربطها بمفاعليها، ولكن لأن حروف الجر تعمل الجر في الأسماء بعدها وتجعلها موسومة بعلامتها الكسرة أو ما ينوب عنها، فيتوقف عمل هذه الأفعال عند حدود فواعلها بالرفع، وتربطها حروف الجر بمفعولها دون قيامها بوسمه بعلامات النصب لأن دور حروف الجر في العربية لا يتوقف عند حدود النهوض بالربط ووصل الأفعال اللازمة إلى مفاعليها فحسب، وإنما تقوم بوسم هذه المفاعيل بعلامة إعراب أخرى هي الجر بالكسرة أو ما ينوب عنها. كما تمثلها القاعدة الآتية:

ج ف ← م ف ← ف + م أ = ض بارز (فاعل) + رابط (حرف جر) + م أ (موسوم بعلامة الجر الكسرة = مفعول به في البنية المنطقية) .

---

(١) انظر: المقتضب ١/٢٧٤-٢٧٥.

الفصـــل الأول

الربط في الدرس اللغوي الحديث

البنيـة السطحية ونظريـة الربـط :

ليس من شك في أن المدرسة التوليدية التحويلية تعدُّ من أبرز المدارس اللغويـــة الحديثة التي أولت اهتماماً كبيراً بدور نظرية الربط وأهميته، على مستوى البنيـــة السطحية، وبخاصة في أطوار مراحلها الأخيرة، حيث تركز الاهتمام لدى علمـــاء هذه المدرسة ورائدها : تشومسكي، على تفسير الملكة اللغوية عند الإنسان، وأن هذا الهدف جعلهم يتخطون مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير، والانتقال مـــن مجـــرد تحليل اللغة المجسدة خارجيا، إلى الاهتمام الأشمل والأعم، المتمثل في بناء القواعد الكلية، ووضع الآليات والأسس العامة، التي تدعم هذا الهدف الكبير.

وكان من التعديلات الهامة، التي قام بها علماء هذه المدرسة، تقليص دور البنيـة العميقة، التي كان يعول عليها في معرفة التأويلات والتفسيرات الدلاليـــة، وتحديـد أبنية التراكيب الأساس في الجمل الأصولية .

لقد كان لهذا التقليص في دور البنية العميقة أثر كبير فـــي تنشـــيط دور الأبنيـــة السطحية، من جهة، وتحجيم واضح للقواعد التحويلية وقوانينها، وقصرهـــا علـــى مجرد قاعدة واحدة هي قاعدة : النقل فحسب. المتمثلة في: انقل الألفا، احذف الألفا، اقحم الألفا !

ويهمنا في هذا المقام أن نوضح أهمية البنية السطحية في تدعيم نظرية الربـــط. حيث يؤكد تشومسكي أن " الأبنية السطحية التي تشتمل على الآثـــار، تعـــدُّ أكـــثر ملاءمة وموائمة عن التصور السابق (قيمة البنية العميقة) ونحن الآن نمتلك تصوراً عن تحديد الأبنية السطحية في أقسام من القوانين التي تولد مجموعة محـــــددة مـــن التراكيب، تقوم على معارضة الأبنية العميقة، حيث تتميز الأبنية السطحية بتركـــيز تجريدي أكثر من ذي قبل، عن تلك التي يتمتع بها الأبنية العميقة، التي تم تقليصـــها وسلبها قيمتها، من خلال نظرية الأثر."[1]

كما يقلل تشومسكي من تأثير الأبنية العميقة ودورها فـــي التـــأويل الدلالـــي مؤكدًا أنه ليس بالضرورة أن يكون التأويل الدلالي عن طريقها، فلم يعد الـــتركيب

---

(١) انظر: اللغة والمسئولية ٣٠٣، وانظر :

J, Koter: Locality Principles in Syntax, Dordrechst Pairs, 1978.

العميق، هو التركيب الأمثل والملائم لإسقاط المعنى، أو القادر على تحويل البنيـــة إلى صورتها السطحية ![1]

لقد أثبتت البحوث والدراسات التي نهض بها علماء هذه المدرسة، في أطوارهـا الأخيرة أن الأبنية العميقة لم تعد هي المخولة بالتفسير الدلالي، فقد أثبتت نظريـة الأثر، التي تعد إضافة فاعلة أن التمثيل الدلالي يكون مباشرة مـن خـلال البنيـة السطحية .[2]

لقد كانت للدراسات والتعديلات التي تمت في الأطوار الأخيرة للنظرية، ابتـداءً بما ورد في كتاب تشومسكي : خواطر حول اللغة " Reflection on Language " وما تبعه من مؤلفات مثل: العامل والربط السـياقي " The government and binding" وغيرها من مؤلفات تشومسكي وتلامذته وزملائه .

كانت هذه الدراسات والبحوث العديدة، إنما هي محاولات لتخفيض تدريجي مـن عمليات التفسير الدلالي لفكرة التركيب العميق، حيث قام العلماء بتطبيـق قواعـد أخرى مفسرة تكفي لإدراك دلالة الجمل ومعانيها على مستوى التركيب السطحي.[3]

لقد كان للفصل الصارم الذي قام به تشومسـكي وأتبـاع المدرسـة التوليديـة التحويلية بين التراكيب النحوية والوحدات المعجمية من جهة، والطـرق المختلفـة التي تصنف بها الكلمات طبقًا لخصائصها النحوية والتركيبية من جهة أخرى . كان هذا الفصل تأكيدًا بأن فكرة التراكيب العميقة ليست مرتبطة في المقام الأول بمبـدأ التفسير الدلالي، أكثر من ارتباطها بفكرة التركيب العميق ذاتها .[4]

لقد توهم بعض الباحثين أن كل شيء عميق، ينبغي أن يرتبـط بالدلالـة، وأن الدلالة لابد أن يكون بعضها عميقًا . والحق، فإن الدلالة تبدو عميقة جزئيًا، ولكـن

---

(١) انظر: اللغة والمسئولية ٢٩٣.

N, Chomsky: Aspects of the Theory of Syntax, p, 224.

حيث يؤكد تشومسكي بأن رتبة الأسوار والأبنية السطحية تلعب أحيانًا دورًا في التأويل الدلالي .

(٢) انظر: اللغة والمسئولية ٢٩٣.

(٣) انظر: نظرية تشومسكي اللغوية ١٩٨-٢٠٠.

- R, Jackendoff: Quantifiers in English, Foundation of Language, 4, 1968.

- R, Jackendoof: An Interpretive Theory of Negation Foundation Language, 5, 2, 1969.

(٤) انظر: نظرية تشومسكي اللغوية ١٩٨.

بسبب أنها ما تزال غامضة. لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنها بالفعل موضوع عميق، إنها ليست كذلك ![1]

حقيقة فإن الدلالة مثيرة في ذاتها، ولكن على المستوى الفعلي، فإنها يمكن أن تؤسس في قوانين خالصة للغاية، مستمدة من المتطلبات الفونولوجية، التي تقوم بعمل الإسقاطات المعقدة عليها. ويمكن أن نقول في هذه الحالة بأن الأصوات عميقة، وأن الطبيعة عميقة! فهل الدلالة عميقة في هذه الحالة، وللدقة فالإجابة بالنفي ![2]

وبعد... فإن المشروعات المختلفة التي قام بها تشومسكي وأتباعه، قد قررت بدقة صلة التركيب السطحي بالتفسير الدلالي، شريطة أن تكون التراكيب السطحية محكمة دقيقة البناء، من تلك التراكيب التي تشتمل على مبادئ محددة يمكن إحكامها بواسطة معطيات نظرية الأثر.[3]

ويشرح لنا تشومسكي قيمة نظرية الأثر من خلال الأعمال والتطبيقات التي أثبتت ذلك، حيث يذكر بأنه "عندما تحرك المقولة باستخدام التحويل، فإنه يخلفها مقولة فارغة أي: أثر trace ، وهكذا لا ينتج من وصف من تحويل الجملة :

- Who you think saw John ?

بل تنتج بالأحرى الجملة مع الأثر هكذا

- Who you think (Npe) saw John ?

وتكون الجملتان باللغة العربية هكذا :

– من تظن رأى جون ؟

– من تظن (م أ ...) أنه قد رأى جون ؟

حين يكون الأثر: e (...) عنصرًا فارغًا، وهو مقولة من نوع مقولة المركب الاسمي: (Np) (مأ) وهو المركب الذي يقع هنا فاعلاً للفعل، لكنه مقولة دونما محتوى صوتي[4].

فالأبنية السطحية إذا ما تضمنت الآثار، فسوف تمثل العلاقات النحوية ــ أيضًا ــ في البنية السطحية، ولو أن ذلك يحدث بطريقة تجريدية. وهكذا إذا ما افترضنا

---

(١) انظر: اللغة والمسئولية ٢٩٦.

(٢) انظر: اللغة والمسئولية ٢٩٦.

(٣) انظر: اللغة والمسئولية ٢٩٧.

(٤) انظر: المعرفة اللغوية ١٤٢ وما بعدها.

أن كلمة : (Who أو المقـولة الفـارغة : (Npe) بالعربية = من = أداة الاستفهام (م أ...). ذا ما افترضنا أنهما مترابطان (على سبيل المثال عن طريق الاشتراك في القرينة، في الجملة الثانية بالعربية: ـ من تظن (م أ ...) أنه قـد رأى جـون ؟ أمكننا القول بأن هذه الكلمة: مَنْ = who، تقوم بدور وظيفة الفاعل للفعل : saw = رأى . كما تم ذلك من خلال أثرها، أو بصورة أوضح. أن الكلمة: who = مَـنْ، رابط، يربط متغيرًا (e = ...) الذي هو الفاعل الحقيقي للفعل .

وأخيرًا، فإن افترض أن الأبنية السطحية، تتضمن الآثار، يمكننـا مـن تقديم التأويل الدلالي بطريقة واضحة ومعقولة، وذلك باستخدام العلاقـات الكائنـة بيـن المتغيرات والروابط. واستخدام الوظائف النحوية المرحلة عـن صـور تمثيلـها الخاصة بالأبنية العميقة. كما تؤكد شواهد جوهرية متنوعة فرضيـة أن المقـولات الفارغة، تظهر حقًا في صور التمثيل في مستويات تركيبية متنوعة .[١]

عناصر نظرية الربط وقواعدها في النظرية التوليدية التحويلية :

أسلفنا بأن مفهوم المقولة الفارغة، يلعب دورًا رئيسيًا وأساسيًا في مبدأ الربـط، وأن هذه المقولة الفارغة تعتمد على مبدأ هام، هو مبدأ الإسقاط، الذي ينـصُّ بـأن الأبنية المعجمية يجب أن تمثل مقوليًا : Categorially، في كل مستوى تركيبـي، وقد أسهم مبدأ الإسقاط في الاستغناء عن قواعد بنية العبارة كلية . فيما عدا بعـض الخصوصيات المتعلقة بكل لغة على حدة . ولعل من نتائج مبدأ الإسقاط، أنه إذا مـا تصور وجود عنصر ما في موقع معين، فإنه حينئذٍ في مكـان مـا فـي التمثيـل التركيبي، إما كمقولة ظاهرة، يعبر عنها صوتيًا، وإما كمقولة فارغة، لا يتحدد لـها أي شكل صوتي (وإن كان وجودها يؤثر على الشكل الصوتي) .[٢]

وهكذا فإن الفعل : أكل، على سبيل المثال، الموسوم معجميًا بأنه فعل متعدٍ. وقد وجب أن يكون له مفعول به، يبر عنه، كمفعول في مركب فعلي، في كل مسـتوى تركيبي (في البنية العميقة والسطحية، وفي المستوى : شكل منطقي) لكنه لا يلـزم أن يعبر عنه في البنية السطحية . ولذلك فإنه إذا لم يوجد أي عنصر ظاهر في هذا الموقع (المفعول به) وجب أن يكون هناك حينئذٍ مقولة فارغة.

ففي المثالين : ١- الطعام الذي أكلته. ٢- الطعام الذي أكلت...

---

(١) انظر: المعرفة اللغوية ١٤٢ وما بعدها.

(٢) انظر: المعرفة اللغوية ١٧٠-١٧١.

أما المثال الأول، فيوجد في مركب الفعلي : أكلته. ضمير استبدالي، يحل في موقع المفعول به للمركب الفعلى : أكل.

أما المثال الثاني : فإن موقع المفعول به فارغ، يعبر عنه بمقولة فارغة أو أثر، أي إنه قد حذف عائد جملة الصلة .

ونلاحظ أن المثال الثاني، يشير فيه الرمز (...) إلى أثر، وهو أثر المفعول به للفعل : أكل، الذي لم يعبر عنه بمقولة ظاهرة.

وقد حصر تشومسكي صور المقولة الفارغة في أربع مقولات وهي :

١- أثر المركب الاسمي : وهو ليس بمشارك، ويفتقر إلى الحالة، وهو عائدي خالص يتمتع بسمتين : + a, - p = (+ ع – ض) .

٢- المتغير: وهو تعبير إحالي مقيد تقييداً غير مشاركي، وينبغي أن يحدد له حالة، عن طريق قيد التهيؤ، وهو ليس ضميريا ويتمتع بالسمتين: (p - ,a +) = (+ ع، – ض).

٣- الضم : وهو ما أن يكون مقيداً، وإما أن يكون حراً، مع تأويل اعتباطي (بصورة نمطية) وليست له صورة عائدية ولا صورة ضميرية .

٤- الـ Pro : وهو إما أن يكون ضميريا خالصاً، يعني الضمير: he = هو ... هي... إلخ. وإما أن يكون حشواً، وهو ما لا يتحقق في الإنجليزية، بل يتحقق فقط في لغات الفاعل الصغرى. ويتمتع بالسمتين (p - ,a +) = (+ ع، – ض).

وقد قدم تشومسكي مجموعة من القواعد والمبادئ في نظرية الربط قام بتطبيقها على اللغة الإنجليزية، تتفق في بعضها مع اللغات الطبيعية الأخرى. ويحتاج بعضها إلى تعديلات وإضافات لتتلاءم مع أنماط التراكيب في هذه اللغات.

ولكن ثمة بعض المبادئ العامة التي تصلح أساسا للتطبيق على اللغات الإنسانية بوجه عام، تتمثل في الخصائص العامة التي تتمتع بها الأجناس الفارغة، التي تتطلب أن تكون المقولة الفارغة متغيرا يقيده رابط يشمل الموقع الأول للجملة، بحيث يكون الرمز: O (مقولة فارغة) رابطا فارغ المقولة، يقيد المقولة: e كما في البنية الآتية :

- the man [o [I [vp saw e]]]

- وقد يتحقق هذا الربط الفارغ معجميا في صورة الكلمة: who

- حيث ينتقل الرابط إلى موقع اللامشارك، الذي يسبق الجملة، وذلك عن طريق قاعدة :

انقل الألفا. وثمة افتراضان يذكرهما تشومسكي في هذه الجملة :

الأول : يفترض أنه قد نقل مركب الـ : wh، ثم حذفت تحت تأثير شرط التغطية The Coverability condition .

الثاني : أن العنصر الفارغ قد تولد بذاته في الأساس The base في البنية (العميقة) ثم نقل باستخدام قاعدة : انقل الألفا .

وبذلك يكون تأويل البنية السابقة على النحو الآتي :

- the man x such that [I saw x]

حيث يتحدد هنا الدور الدلالي المتغير في التركيب السطحي، ويحدد قيمته في المثال السابق، المركب الاسمي: the man، الذي هو صدر تركيب الاسم الموصول.(1)

أما في اللغة العربية، فإن المقولة الفارغة، التي ينبغي أن تكون متغيرًا يقيده رابط يشغل الموقع في الجملة الأولى، بحيث يكون الرمز : س، رابطًا فارغ المقولة، يقيد المقولة : ص... كما في المثال الآتي : [الطفل س رأيت ص.]

حيث ينقل الرابط : ص، في المركب الفعلي : رأيت ص، إلى موقع اللامشارك الذي يسبق الجملة، سواء عن طريق قاعدة : انقل الألفا، ثم حذفه بتأثير شرط التغطية: - الطفل رأيته .

أو أن يولد في الأساس، ثم ينقل باستخدام قاعدة النقل: انقل الألفا هكذا ـــ الطفل الذي رأيته .

لقد طور تشومسكي من قاعدة المتغير، بما يمكنه من الربط بقوة وفاعلية أكثر من الربط العادي، الذي أسلفناه، بحيث استحدث مبدأ الربط بقوة، الذي ينصّ على أنه :

- يجب أن يكون التعبير الإحالي حرًا (في مجال رابطه)(2)

---

(1) انظر: المعرفة اللغوية ١٧١-١٧٢.

(2) يقتضي الربط الإحالي وجود علاقة بين عنصرين مشتركين في الإحالة؛ دالية على نفس الشيء. الأول: عنصر رابط، والثاني: عنصر مربوط.

والربط الإحالي على النظر على طبيعة العنصر الثاني المربوط، عبارة عن ربطين:

أ- ربط ضميري ب- ربط موقعي.

أما ربط ضميري حين يكون العنصر المربوط متحققًا صوتيًا في شكل ضمير. ونكون ربط موقعي، حين يكون العنصر المربوط غير متحقق صوتيًا، أي موقعًا يحتله عنصر

ثم يقوم تشومسكي بتعديل آخر لتمكين من الربط في السلاسل التي يشغل عنصر الصدر فيها مواقع من مواقع اللامشارك أيضًا، وتتمثل هذه التعديلات في :

– التعبير الإحالي حر مشاركيًا في مجال صدر سلسلته القصوى .

هذا التعديل للتعبير الإحالي، الذي يطلق عليه : " مبدأ التأويل الشامل ". A principle of full interpretation ، يتطلب وجوب أن يؤول تأويلاً شاملاً ملائمًا كل عنصر من عناصر المستوى الصوتي (PF) = الشكل الصوتي، والمستوى المنطقي (LF) الشكل المنطقي. اللذين يؤخذان على أنهما الحد المشترك بين علم التراكيب بمعناه الواسع وأنظمة استخدام اللغة .

ففي المستوى (PF) الشكل الصوتي: يجب أن يجاز كل عنصر صوتي عن طريق لون من ألوان التأويل المادي. فالكلمة العربية: لكن : Lakin، تتمتع بالتمثيل الصوتي : Lákin، ولا يمكن أن يتمتع بالتمثيل الصوتي : Lákin، بتطويل الحركة (الكسرة القصيرة إلى كسرة طويلة) في اللغة العربية الفصحى .

ثمة قيود على الربط الإحالي في اللغة العربية، نذكر منها:

– قيود الجُزُر، ومنها:

١– قيد أ / أ - A over A ، حيث لا يربط المكون المتموقع في مركب فارغ، موقعًا فارغًا في السياق هكذا ... [أ ... أ ...].

٢– قيد المركب الاسمي: حيث لا يربط الموقع المتموقع في مركب فارغ، موقعًا فارغًا في مركب اسمي يحتوي جملة موصولة.

٣– قيد البنية العطفية: حيث لا يربط المكون المتموقع في مركب فارغ، موقعًا فارغًا داخل بنية عطفية.

ففي المثال: ١– خالد أصبحت هند زوجة. مثال لاحن، لن القيد رقم ١ يمنع توليد مثل هذه الجملة، لأن المكون الذي يحتل الموقع الفار لا يمكن أن يربط موقعًا فارغًا، داخل مركب ينتمي رأسه وفضلته، إلى نفس المقولة التركيبية.

أما في المثالين: ١– القرارات أصبح خالد الرجل الذي يتخذ مثال لاحن

٢– نحويًا كان الزمخشري مفسرًا و ... مثال لاحن.

حيث يمنع القيدان: ٢، ٣ توليد مثل هذه الجمل التي يربط فيها المكون المتوقع في موقع فارغ، موقعًا فارغًا داخل مركب اسمي معقد أو داخل بنية عطفية.

– لكن هذه القيود الجزرية، لا تأثير لها عندما يتعلق الأمر بالربط الضميري، حيث يسوغ أن يُربط ضمير داخل مركب يحتوي مركبًا من نفس المقولة، ومركب اسمي معقد وبنية عطفية... كما تؤكدها الأمثلة الصحيحة الآتية: ١– خالد أصبحت هند زوجته. ٢– القرارات أصبح خالد الرجل الذي يتخذها.

٣– فاطمة كانت هند منظرة زينب وإياها

انظر: من قضايا الرابط في اللغة العربية، ١٣٠، ١٣١.

وقد يكون هذا صحيحًا وممكنًا، عندما تكون هناك قواعد خاصة، أو مبادئ عامة، تحذف هذا العنصر، أو تسمح به، كما هو الحال في اللهجات العامية .

ويعد التأويل خاصة: اللغات الطبيعية، التي تتضمن ضميرًا استبداليًا، يحل محل اسم الموصول المنقول لصدر الجملة .

ففي المثال : من تظن أنه كتب الرسالة ؟

حيث الضمير المتصل في: أنه ضمير استبدالي، حل محل: من، عن طريق قاعدة: انقل الألفا (ولم يحذف، كما هو في اللغة الإنجليزية) إلى صدر الجملة، كما يدل على ذلك الجواب الآتي: (أحد الأجوبة الممكنة) .

– أظن أن محمدًا كتب الرسالة .

وغيرها من الأمثلة، ففي المثال : ــ من أكرمه علي ؟

فالضمير الاستبدالي المتصل بالمركب الفعلي: أكرمه . حل محله : مَنْ، عن طريق قاعدة: انقل الألفا إلى الصدر، بدليل الجواب الآتي :

– خالدٌ أكرمه علي .

أما في المثال : الفتاة التي قدرتها .

فن الضمير الاستبدالي المضمن في المركب الفعلي: قدرتها : هاء الغيبة، حل محله اسم الموصول : التي، عن طريق قاعدة: انقل الألفا. بدليل التركيب الآتي :

– الفتاة فاطمة قدرتها .

ويمكننا إجمال التأويل الشامل بافتراض أن اللغة أية لغة، تحدد لنفسها بنية افتراضية، تمثلها رموز على كافة مستويات صور التمثيل، في مستواها العميق والسطحي والصوتي والمنطقي، كما يجب أن تترابط هذه الرموز الممثلة لهذه المستويات وعناصرها الخاصة بصورة ملائمة في هذه البنية الافتراضية.[1]

ويجب أن تكون صور التمثيل الصوتي، نتيجة لتطبيق قواعد المورفولوجيا على صور التمثيل التركيبي . (الجملة)

كما يجب أن تكون صور التمثيل المنطقي، نتيجة لتطبيق قواعد المكون المنطقي LF، التي قد تكون ثابتة، في ضوء التمثيل التركيبي . (للجملة)

أما صور التمثيل للبنية العميقة، فإنها تفي بمطلب قيدين عامين :

أحدهما : شكلي : حيث يجب أن تتطابق صور التمثيل في البنية العميقة، مع مبادئ نظرية : السين البارية .

---

(١) انظر: المعرفة اللغوية ١٩٦-١٩٧.

الثاني : دلالي : حيث يجب أن يكون صور التمثيل العميق تمثيلا خالصا بنيـــة الثنيا.

ويجب أن أن تفي صورتا التمثيل : L, p (المنطقي والصوتي) بمطالب المبـــدأ العام وهو المبدأ الذي يتطلب وجوب أن تجاز be licend كل عنصر من العنـــاصر بطريقة مناسبة .

وتعد القيود المفروضة على صورتي التمثيل : L, p (المنطقي والصوتي) إنمـــا هي قيود خارجية exterend، بمعنى ما .

ويصبح المتطلب العام في المستوى PF (الشكل الصوتي)

أن كل قطع Segment صوتي، يجب أن يتلقى تأويلا صوتيا باستخدام مبدأ ثابت غير جوهري بالنسبة للغة الخاصة والنحو الخاص .

أما المستوى : LF (الشكل المنطقي) فهناك عدد من قيود الإجازة، وقد تميز بين قيود الإجازة الخاصة بالإسقاطات القصوى والخاصة بالإسقاطات غير القصوى .[1]

وقبل أن نتابع ما طرأ على نظرية الربط من إعادة صياغـــة وتعديـــل، لتفـــي بمتطلبات الربط التي استعصيت على نظرية الربط المحلي وقيد الفاعل الأقـــرب، فإننا نقدم لواحد من مبادئ نظرية الربط، الذي أولاه علماء النظرية الاهتمام، ومدى ملاءمة قواعده للتطبيق على التراكيب العربية، ألا وهو مبدأ : قيد الفاعل المحدد :

وينص هذا القيد على أن الضمائريات حرة، والعائديات مربوطـــة فـــي مجـــال الفاعل الأقرب، كما هو الحال في كلمة men في المثال الإنجليزي :[2]

1- the men i expected [s the boys i to see them k]

وأما العائديات : each other، فيجب أن يكون مربوطا بالكلمة : men, the boys، كما في المثال الإنجليزي :

2- the men i expected [s the boys i to see (each other) L]

– حيث الرمز: K ، يتميز عن الرمز : i ، ولكنه قد يتطابق مع الرمز i

– أما الرمز: L ، فيجب أن يتطابق مع الرمز : i

ومن الواضح أن الضمائريات والعائديات لا يراعيان المبدأ القائل :

التعبير الإحالي حر مشاركيا (في مجال ضد سلسلته) .

---

(١) انظر : المعرفة اللغوية ١٩٦.

(٢) انظر : المعرفة اللغوية ٢٠٥ .

فالعائدى خلافًا للتعابير الإحالية، يجب أن يكون مربوطاً بالأحرى، على أنه قد تكون الضمائريات مربوطة، كما يوضحه المثالان التاليان بالإنجليزية:

3- they i like [each other] i

4- they i wanted Bill to like them i, i

وأما في العربية، فن ارتباط الضمائريات والعائديات، يتسمان بسمات تختلف عن الإنجليزية في مجال الفاعل المحدد. حيث إن ترجمة المثالين: ١، ٢ على النحو الآتي :

١- يتوقع الرجال [أن يراهم الأولاد]

نجد أن الضمير: هم، لا يرتبط بالأولاد، لكنه يجوز أن يرتبط بالرجال، أو بغيرهم ممن يحددهم السياق .

٢- يتوقع الرجال [أن يرى الأولاد بعضهم بعضا]

يجب أن يرتبط المركب: بعضهم بعضًا، بما فيه من ضمير الأولاد، ولا يجوز أن يرتبط بالرجال .

أما في ترجمة المثالين : ٣، ٤ على النحو الآتي :

٣- يحب بعضهم بعضًا .   ٤- أرادوا أن بعضهم يحبون بل .

فالترجمة العربية لا تثير القضية المثارة في الأمثلة الإنجليزية، فالأمثلة الإنجليزية تشتمل لي: ضمير ومتبادل علاقة مترابطين .

أما في العربية، فالترجمة لا تشتمل إلا على متبادل علاقة فقط.

حيث يمكن أن يربط الضمير الواقع مفعولاً به الضمير الواقع فاعلاً، أو بغيره مما يحدده السياق.

وأما استبدال التعبير الإحالي المربوط بعنصر مربوط، فإنه ينتج تعبيرًا لغويًا غير نحوي . لكن العائديات تختلف عن الضمائريات، بالنظر إلى إمكانية الربط، فتوزيعها أقرب إلى أن يكون تكامليًا: Complementary .

فالضمائريات عادة ما تكون حرة بالضبط في تلك السياقات التي تكون فيها العائديات مربوطة، فعلى سبيل المثال لا يمكن أن يتبادل التعبيران each other, them موقعهما لتنشأ الأمثلة غير النحوية التالية :

1- they i like [them] i x

2- they i wanted Bill to like [each other] i x

والترجمة العربية للمثالين، تعني تطابق العربية مع الإنجليزيــة بــالنظر إلــى الطريقة التي تترابط بها الضمائريات .

فترجمة المثال الأول : ١- يحبونهم . × جملة خاطئة لا تصح إذا ما أريد ربـط الضمير الواقع مفعولاً بذات الضمير الواقع فاعلاً، لأنه في مثل هذه الحالة لابـد أن تكون الجمل على النحو الآتي : يحبون أنفسهم . صحيحة نحويًا .

وترجمة المثال الثاني : ٢- أرادوا أن يحب كلٌ كلاً منهم .

فاللغة العربية تشتمل على شكلين لما يعبر عنه: each other

أ- كل من + الضمير .   ب- بعض + ضمير + بعض (المستخدم عائديًا)

ففي الشكل أ: المعبر عن استخدامه الضميري، فــهو الأنسـب للترجمـة، لأن الضمير الذي يتضمنه المركب : كلا منهم، قد ارتبط ربطًا صحيحًا، فهو مرتبــط بالفاعل الأبعد، فاعل الفعل : أرادوا، لا فاعل الفعل الأقرب : يحب.

ويمكننا القول إذن إنه داخل هذا المجال المحلــي، يجـب أن يكـون العــائدي مربوطًا، والضمائرى حرًا، كما نلاحظ أن مرجع العائدى لا يلزم أن يكون فــاعلاً، ولو أنه لا يمكن أن يقع خارج مجال الفاعل المحدد.[1]

ونلاحظ من خلال تطبيق حالة الربط المحلي، على الأمثلة العربية الآتية :

١- حدثتهم بعضهم عن بعض. متبادل علاقة .

حيث يجب أن يرتبط متبادل العلاقة (بعضهم عن بعض) بمفعول الفعل : حدّث، الذي يقع في مجال الفاعل الأقرب، فاعل الفعل: حدّث .

أما في المثال الآتي :

٢- حدثتهم أن عليًا يحب (كلا منهم) . (ضمير حر في مجال الفاعل الأقرب) .

حيث إن المركب : كلا منهم، ليس متبادل علاقة في اللغة العربية، ومن ثم فــهو ضمير حر، في مجال الفاعل الأقرب، ولأنه يرتبط بالضمير: هم، الواقــع خــارج المجال المحلي، مجال الفاعل الأقرب، فاعل الفاعل : يحب .

---

(١) وهكذا يقدم لنا قيد الفاعل المحدد من خلال الأمثلة السابقة حالة من حالات الربط في المجــال المحلي، وأن هذا القيد يحدد مجال الفاعل الأقرب، المتحكم مكونيًا على أنه مجــال محلــي لصورة نظرية الربط التي حددها تشومسكي فيما يلي: أ - العائدي مربــوط فــي المجــال المحلي. ب - الضمير حر في المجال المحلي .

جـ- التعبير الإحالي حر (في مجال صدر سلسلته). انظر: المعرفة اللغوية ٣٠٧.

أما إذا جعلنا الفاعل الأقرب للفعل: يحب، متبادل علاقة، فلن يكون المثال صحيحًا نحويًا في اللغة العربية، لأنه سيكون بعضهم بعضًا . ×

حيث ارتبط متبادل العلاقة (بعضهم بعضا) بما هو خارج الفاعل الأقرب، يحب.

حيث ارتبط بمفعول الفعل : حدث، وهو ما لا يجوز طبقًا لنظرية الربط في المجال المحلي بعناصرها الثلاثة. أ ــ العائدي مربوط في المجال المحلي .

ب ــ الضمير حر في المجال المحلي . جـ ــ التعبير الإحالي حر (في مجال صدر سلسلته) .

كما لا يصح في اللغة العربية أن يرتبط الضمائري بعنصر ليس بفاعل، يقع ضمن مجال الفاعل كما في الأمثلة :

١ – حدثتهم... عنهم . ×   ٢ – حدثتهم أن عليًا يحبهم .

فالمثال الأول لا يصح؛ لأن الضمير: هم المجرور ليس حرًا في مجال الفاعل الأقرب، فاعل الفعل : حدث، ولكنه مرتبط بمفعوله، ومن ثم فهو مثال خاطئ .

أما المثال الثاني : فإن الضمير: هم، الواقع مفعولاً للفعل : يحب، حرٌ في مجال الفاعل الأقرب؛ فاعل الفعل: يحب، وذلك لأنه مرتبط بما هو خارج عن هذا المجال، فهو مرتبط بمفعول الفعل : حدث .

كما يطبق قيد الفاعل المحدد ــ أيضًا ــ على المركبات الاسمية في اللغة العربية، كما هو الحال في اللغة الإنجليزية، وذلك وفقًا لشروط الربط المحلي السالفة. ففي الأمثلة العربية :

١ – ذكروا... (قصص بعضهم ... عن بعض)   √

٢ – ذكروا ... (قصصًا عنهم ...)   √

لأن العائدي : (بعضهم عن بعض) في المثال الأول، ليس مقيدًا في مجال فاعله الأقرب، ضمير المتكلم، فهو مقيد بفاعل الفعل: ذكر .

ولأن الضمير: هم في المثال الثاني، ليس حرًا في مجال فاعله الأقرب فاعل الفعل : ذكر، وذلك لأنه يتقيد به .

ثم أعاد تشومسكي صياغة نظرية الربط، لتفي بمتطلبات الربط التي استعصت على نظرية الربط المحلي، وما تتضمنه من قيود، ويقدم هذه الصياغة الجديدة على النحو الآتي :

° لنفترض أن لدينا التعبير اللغوي : E، الذي تم له تحديد القرائن i، (والزوج (a, β) في ظل تحديد القرائن i .

تحديد القرائن i متسق بالنظرية إلى نظرية الربط مع الزوج (a, B) إذا ما كان :
أ ـ التعبير اللغوى a عائديًا مربوطًا فى المجال المحلى β فى ظل تحديد القرائن I
ب ـ التعبير اللغوى a ضمائريًا وحرًا فى المجال المحلى β فى ظل تحديد القرائن i
جـ ـ التعبير اللغوى a تعبيرًا إحاليًا وحرًا فى المجال المحلى β ، فى ظل تحديد القرائن I

كما يعد إضافة قيد الإجازة أمرًا هامًا، حيث قدم نظرية الربط فى صورة أكثر فاعلية، وقد حدد له تشومسكي القرائن في صورته الآتية :

المقولة : a التي تعمل فيها مقولة معجمية، هى المقولة : y فى التعبير اللغوى : E، الذى تم له تحديد القرائن i .

بالنسبة لنوع ما من المجال المحلى β كما فى :

١- التعبير اللغوى a تعبير إحالي ومتطابق مع الحالة (أ) التالية؛ إذا ما كان يشغل موقع الصدر في سلسلته، وإلا فسوف يتطابق مع الحالة (ب) التالية :

أ - الرمز: β يساوى الرمز: E .

ب - الرمز β هو مجال صدر سلسلة التعبير اللغوى : a .

٢- التعبير اللغوى : a عائدي أو ضمائرى، في المجال المحلى : β، هو المركب الوظيفي الكامل الأصغر المشتمل على المقولة : y ، الذى تم لها تحديد القرائن : i المتسق بالنظر إلى نظرية الربط مع الزوج (a, β) .[١]

وينبه تشومسكي إلى أنه فى ضوء هذه التعديلات، لن تغير القيود الخاصة بالتعبيرات الإحالية، ولكن بالنسبة للعنصر: a ، سواء أكان عائديًا أم ضمائريًا، كما هو الحال في[٢] فيصل قيد الإجازة إلى حدّ القول بأن المقولة العاملة الملائمة الخاصة بهذا العنصر هو المقولة الصغرى، التي قد يتطابق فيها مع نظرية الربط نوع من تحديد القرائن وأنه لن تتغير فى ظل إعادة الصياغة هذه حاليًا العائديات والضمائريات السالفة الذكر . فإذا ما كان العنصر a متضمنًا في المركب الفعل : vp، فإنه سوف يكون معمولاً في هذا المركب، وسوف تكون مقولته هي الجملة : (S) التي تتضمن هذا المركب الفعلي . وذلك لأن هناك دائمًا تحديدًا للقرائن متسقًا بالنظر إلى نظرية الربط : هكذا :

---

(١) المعرفة اللغوية ٣١٨.
(٢) المعرفة اللغوية ١٨-٣١٩ .

١- فالعنصر a إذا ما كان عائديا، يمكن أن يشترك في القرينة مع الفاعل .

٢- وإذا ما كان ضميريا، يمكن أن يكون حرا .

٣- وذا ما كان العنصر a فاعلا لجملة (S) ذات زمن، كانت هذه الجملة (S) حينئذ هي المقولة العاملة .

وفيما يلي نقدم شرحا لحالات العنصر a إذا ما كان عائديا أو ضميريا أو فاعلا في جملة ذات زمن، على النحو الآتي :

١- العنصر a ذا كان عائديا، فإنه من الممكن أن يشترك في القرينة مع عنصر التطابق AGR ، الخاص بالصدر INFL .

٢- وإذا ما كان ضميريا، فإن من الممكن أن يكون العنصر a حرا.

٣- وإذا ما كان العنصر a فاعلا لمصدر مؤول، كان من الممكن ألا يكون معمولا حتى إنه لا يقيد قيد الإجازة السابق ذكره .

أ – أن يكون معمولا للعنصر for في العنصر COMP

ب – وإما لفعل الجملة الرئيسية .

وفي كلتا الحالتين سوف تكون الجملة (S) الخاصة بالجملة الرئيسية هي، كانت من قبل المقولة العاملة .[١]

أما بالنسبة للحالات الثلاث للعنصر: a ، في ظل تحديد القرائن، وإمكانية تطبيقها على اللغة العربية، فإنها تكون على النحو الآتي :

١- بالنسبة للحالة الأولى؛ التي يكون فيها المركب الاسمي، هو المقولة العاملة الخاصة بالعنصر: a ، كما في المثالين [٢]:

أ- قصصي عنهم .   ب – قصصهم بعضهم عن بعض .

٢- بالنسبة للحالة التي يفتقر فيها المركب الاسمي إلى: فاعل، ومن ثم يصبح المركب المتضمن له، هو المقولة العاملة الخاصة بالعنصر : a ، وهو هنا المركب الاسمي المتضمن للمركبات الاسمية، التي بين الأقواس، وهي :[٣]

أ- سماعي (قصصا عنهم)   ب – سماعهم (قصص بعضهم عن بعض) .

المعرفة اللغوية ٣٢٠.

(2) 1. my stories about them.
2. their stories about each other.

1. my hearing (stories about them)
2. their hearing (each other's stories)

٣- بالنسبة للحالة التي يصبح فيها العنصر a فاعل المركب الاسمي β ، ومن ثـم يصبح هذا المركب مقولته العاملة طبقا للشروط التي وصفها تشومسكي، كما هو الحال في المثالين :[١]

أ- حبهم للمعرفة .   ب - حب كل منهم للمعرفة .

والمثال ب، لا يتضمن عائديا، حيث يتضمن : (كل منهم) ضميرا .

---

(١) المثالان بالإنجليزية :

1. their loving of knowledge

2. eac other's loving of knowledge

انظر: المعرفة اللغوية ٣٢٠.

الفصل الثاني

أنظمة الربط في التراكيب العربية

في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

لعل المعالجة التي قدمها الدكتور/ تمام حسان في كتابه : " اللغة العربية معناها ومبناها " تعدُّ هي المعالجة العربية الرائدة، التي وظفت قرينة الربط، باعتبارها قرينة لفظية على اتصال المترابطين أحدهما بالآخر، وأنها تتضافر مع بقية القرائن اللفظية الأخرى وكذا القرائن المعنوية، فيما سماه : " تضافر القرآن " حيث يتمكن الباحثون من خلال الإفادة من تضافر هذه القرائن، في تحليل التراكيب العربية تحليلاً علميًا ومنهجيًا دقيقًا، يقدم وصفًا لغويًا شاملاً، لا يتوقف على قرينة واحدة، هي قرينة الإعراب التي اقتصرت عليها الدراسات النحوية عند العلماء العرب القدامى بما جعلهم يلجأون إلى التأويلات والافتراضات، التي أبعدتهم عن وصف الواقع اللغوي، والاستعمال الحقيقي لتراكيب اللغة العربية.

ويذكر د/ تمام حسان قيمة الربط وأهميته، حيث إن الجملة العربية قد تطول أحيانًا، وقد يعطف عليها مثلها أو أمثالها، فيكون بين أول الكلام وآخره شقة بعيدة، لا تعي الذاكرة معها ما الذي ينتمي إلى هذا، وما الذي ينتمي إلى ذاك، وهكذا تتفكك أواصر الكلام. ويدخل المعنى في غيابات الغموض، أو في متاهات اللبس، وكلا من الغموض واللبس آفة من آفات الاتصال والتفاهم " [1].

ومن ثم يأتي الربط بوسائله اللفظية المتعددة ليقوم " بإنعاش الذاكرة لاستيعاب مذكور سابق بواسطة إحدى الوسائل اللفظية، التي تعين على الوصول إلى هذه الغاية "[2].

وقد أجمل الدكتور/ تمام حسان مواضع الربط في اللغة العربية في المواضع الآتية [3] :

١- بين الموصول وصلته. ٢- بين المبتدأ وخبره. ٣- بين الحال وصاحبه.

٤- بين المنعوت ونعته. ٥- بين القسم وجوابه. ٦- بين الشرط وجوابه.

---

(١) البيان في روائع القرآن ١٠٧.

(٢) البيان في روائع القرآن ١٠٩.

(٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٣، والبيان في روائع القرآن ١٨ وما بعدها.

كما حدد وسائل الربط في اللغة العربية فيما يلي :[1]

١- الضمير: الذي تبدو فيه المطابقة، كما يفهم منه الربط.

٢- الحرف ٣- إعادة اللفظ ٤- إعادة المعنى ٥- اسم الإشارة

٦- أل. ٧- دخول أحد المترابطين في عموم الآخر.

أولا : الربط بالضمير :

والربط بالضمير يغني عن الربط بإعادة الذكر، وهذه الضمائر هي :

١- الضمائر الشخصية. ٢- الضمائر الموصولية. ٣- الضمائر الإشارية.

وهي جميعًا تشترك في طابع واحد، هو الدلالة على مطلق غائب أو مطلق حاضر .

أ- الربط بضمائر الأشخاص :

وهي أيسر في الاستعمال، وأدعى إلى الخفة والاختصار بل إن الضمير إذا اتصل، فربما أضاف عنصرًا ثالثًا هو الاختصار. وهذه العناصر الثلاثة، هي من مطالب الاستعمال اللغوي[2].

ويذكر أحوال الربط بالضمير على الوجه الآتي[3] :

١- أنه يكون عائدًا على مذكور متقدم؛ لفظًا ورتبةً، أو لفظًا دون رتبة، أو رتبة دون لفظ.

٢- أنه يكون عائدًا ــ في بعض المواضع القليلة ــ على متأخر لفظًا ورتبة، مثل: ضمير الشأن .

٣- وأنه قد يعود على مفهوم[4].

---

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٣.

(٢) البيان في روائع القرآن ١١٩، وانظر: من قضايا الرابط في اللغة العربية ١٢٦، وفي القرآن الكريم ٩٥-١٠٨.

(٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٥.

(٤) ويعود على الاسم الظاهر ضمير الغائب، نحو: زيدًا رأيته، لأنه في قوته، في حقل المطابقة.
أما إذا كان الظاهر منادى، فيكون في قوة ضمير الخطاب، نحو: يا زيد بشراك. فإن الكاف تقف بإزاء زيد.
أو مختصًا، فيكون في قوة ضمير المتكلم، نحو: نحن العرب نكرم الضيف.
إن حرف المضارعة هنا هو: النون، للمطابقة، كما يقف الاسم الظاهر هنا بإزاء: نحن. انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٦.

وأما إذا كان الضمير عائدًا على مذكور، فإنه يتطابق معه في الشخص والعـــدد والنوع، ومن أمثلة ذلك : الضمير : منهم، في قوله تعالى : " لها سبعة أبواب لكـل باب منهم جزء مقسوم " (الحجر ١٥/٤٤) فالضمير : منهم يعود على : الكـافرين، حتى تستوفي شروط المطابقة، لأنه أي : الضمير في : منهم . لو عاد على الأبواب لقال : منها.(١)

ومن أمثلة عود الضمير على مفهوم سابق، نحو قوله تعالى: " وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يُحمل منه شيء ولو كان ذا قربى " فالضمير المستتر في : كـــان، عـائد على مفهوم من الفعل : تدع : أي : ولو كان المدعو ذا قربى، كما يقول بذلك النحاة العرب .

٤- وقد يكون الضمير عائدًا على مرجعه مباشرة، ومن ذلك: ١- هذا الذي أعرفه.

٥- وقد يكون الضمير عائدًا بواسطة سببي، وذلك نحو: ١- هذا الذي أعرف رجلاً يعرفه .

٦- وقد يكون داخلاً في حيز جملة معطوفة على الجملة المراد ربطها، نحو :

١- الذي يبكي فيضحك الناس منه هو الممثل .

ولا يكون العطف في مثل هذه الحالة إلا بالفاء فقط، ومن ثم فالفاء هنـا رابطـة حرفي وتتضافر في الربط مع الضمير الغائب .

٧- قد يستتر الضمير العائد: كما في: ١- هذا الذي قام .

٨- وقد يحذف الضمير العائد إذا لم يكن ركن الإسناد، نحو قوله تعالى: " واتقـــوا يومًا لا تجزي نفس عن نفس شيئًا " (البقرة ٢/٤٨) أي : فيه .

وكذلك قول طرفة :

وتقصير يوم الدجن والدجـــن يحب	ببهكنةٍ تحت الخبـــاء المعمد
كأن البريـــن والدمـــالج علقـــت	على عشراً وخروج لم يخضد

أي : كأن البرين والدمالج عليها علقت على عشر .. الخ (٢)

---

(١) انظر: ما ذكره تشومسكي بخصوص إعادة نظرية الربط في ظل تحديد القرائن (العنصر a إذا كان عائديًا، فإن من الممكن أن يشترك في القرينة مع عنصـــر التطـابق AGR الخـاص بالمصدر ANFL . المعرفة اللغوية ٣١٩.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٥.

ثانيًا : أحوال الربط بالحروف :[1]

وتعد كل أداة داخلة على جملة لإفادة معنى الجملة، فهي رابطة، تقوى بها الصلة بين كل المفردات الداخلة في حيزها. وذلك في مثل أدوات النفي والأمر باللام والنهي والاستفهام والشرط والقسم والتعجب.. إلخ.

في النفي بلا : إذا نفيت بلا، فقد نفيت إسناد خبرها إلى اسمها، فكانت لا بهذا المعنى رابطة مفيدة لسلب الإسناد. ففي قوله تعالى: " فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج " (البقرة ٢/١٩٧) حيث نجد أن : لا، نفيت حلّ كل واحد من هذه الثلاثة في أثناء الحج نفيًا قاطعًا، يرقى إلى مستوى الأمر بالاجتناب. أي إلى مستوى النهي، مما جعل الأسلوب يرقى لى مستوى الأمر في الشكل إنشائيًا في المضمون .[2]

ومن أمثلة الربط بالحروف والأدوات :

١- وقوع الفاء في جواب الشرط، ومثلها : إذا المفاجأة، تتكون قرينة لفظية على أن ما اقترن بها، هو جواب الشرط، مثال ذلك :

١- إن رجلاً منهم كلمك فكلمه .

فالفاء هنا رابطة بين الجواب والشرط. ولو أزيلت لصح في إنْ، التي في صدر الجملة أن تكون المخففة من الثقيلة.

لو أن يكون فعل الأمر بغير الفاء على سبيل الاستئناف .

ولكن وجود الفاء أزال هذا اللبس الممكن، وعندما تقوم الفاء بإزالة اللبس هكذا، تكون قرينة لفظية على المعنى، بربطها بين الشرط وجوابه .

٢- اللام : الواقعة في جواب لولا، والواقعة في جواب القسم .

٣- الفاء : الواقعة في جواب أما .

ومن هذا يبدو أن الأجوبة تفتقر إلى هذه الروابط الحرفية، حتى يعلم بهذه القرائن اللفظية أنها أجوبة [3].

---

(١) انظر: البيان في روائع القرآن ١٣٥ وما بعدها.

(٢) انظر: البيان في روائع القرآن ١٣٥.

(٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٥-٢١٦ والبيان في روائع القرآن ١٣٧-١٣٩.

ثالثًا : الربــط بإعــادة اللفـظ :

والأصل في الربط أن يكون بإعادة اللفظ لأنها أدعى للتذكير، وأقــوى ضماتــا للوصول إليه .

وذلك نحو قول القائل : الشرق شرق، والغرب غرب لا يلتقيان . وقوله تعـالى : " الحاقة ما الحاقة " (الحاقة ٦٩/١)، وكقوله تعالى: " إني آنست ناراً لعلــي آتيكــم منها بقبس أو أجد على النار هدى ." (طه ١٠/٢٠) وقوله تعالى : " وبالحق أنزلناه وبالحق نزل " (الإسراء ١٠٥/١٧) .

فإعادة المرجع بلفظه رابط أقوى من إعادة ضميره عليه، لأن لفظه أقــوى مــن الكناية عليه .[1]

رابعًا : الربــط بإعــادة معنى اللفظ :

ومثاله قول ابن مالك : " خير القول إني أحمد " في كسر همزة إن .[2]

وأيضًا : " شعاري لا إله لا الله " و" ديدني لا نجاح بلا تعب " ومثــــل : " محمــد شفيعي نبي الله " .

خامسًا : الربط : بأل للعهــد الذكري :

وذلك نحو : زيد نعم الرجل . وأعطينا سائلاً فما قنع السائل . وأل هنا في قــوة الضمير. أي : فما قنع ذلك المذكور .

والذي يبدو أن إعادة اللفظ، وإعادة المعنى والعهد الذكري جميعًا من وادٍ واحــد. وقد يتم الربط بالصفات التي دخلت عليها ال الموصولة، لتؤدي الغاية التــي مــن أجلها استعمل ضمير الموصول . وذلك في قوله تعالى : " فمــن كــان عــدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين " (البقرة ٨٩/٢) أي : لهم. وقوله تعالى : " وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنــافقين يصدون عنك صدودا ." (النساء ٦١/٣) أي : رأيتهم[3].

---

(١) انظر: البيان في روائع القرآن ١٠٩-١١٧.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢١٠/١.

(٣) انظر: البيان في روائع القرآن ١٢٥.

سادسًا : الربط باسم الإشارة :

ومثاله قوله تعالى : " يوم يجمعهم ليوم الجمع ذلك يوم التغابن ". (التغابن ٦٤/١٠) وقوله تعالى : " والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار " (التغابن ٦٤/٩)[1].

ويطرد في القرآن الكريم إمكان استبدال ضمير الغائب بالإشارة في كل موقع تربط فيه بين عناصر الجملة، ومن ذلك قوله تعالى: " إن الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا من ذلك سبيلا أولئك هم الكافرون حقًا " (النساء ٣/١٥٠ ــ ١٥١) .

بالإشارة وبعدها ضمير الفصل، ولولا ضمير الفصل، لصح أن نضع ضمير الغيبة موضع الإشارة .

وفي قوله تعالى : " والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب الجحيم " (المائدة ٥/٨٦) يصلح للضمير : هم أن يحل محل اسم الإشارة دون أن يتغير المعنى .

وفي قوله تعالى : " يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسًا يواري سوءاتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير." (الأعراف ٧/٣٦).

يصلح الضمير : هو أن يحل محل الإشارة [2].

سابعًا: الربط بالموصول :

عند إرادة وصف المرجع بصفة تدل على مدحه أو ذمه، ودليل صحة الربط بالموصول، أيضًا أن يصح لضمير الغيبة أن يعاقبه في موضعه، وهذه المعاقبة هي التي دعت البلاغيين إلى تسمية هذه الظاهرة: " الإظهار في موطن الإضمار " ولكن المسألة ليست كذلك، وإنما هي اختيار ضمير الموصول ليحل محل موقع ضمير شخصي بسبب مطابقة القصد، ولاختلاف اللفظ وكلا الضميرين في النهاية عوض عن إعادة الذكر، ومن شواهد ذلك، قوله تعالى : " ويوم نحشرهم جميعًا ثم نقول للذين أشركوا أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون ." (الأنعام ٦/٢٢) أي : نقول لهم[3].

---

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٦، والبيان في روائع القرآن ١٢١.

(٢) انظر: البيان في روائع القرآن ١٢١ وكذا: من أشكال الربط في القرآن الكريم ١١٩ وما بعدها.

(٣) انظر: البيان في روائع القرآن ٢٣.

وإذا كانت تلك المعالجة لقرينة الربط ودورها في إلقاء الضوء على التراكيب اللغوية العربية، وتحليلها تحليلاً دقيقًا، من خلال وصفها الوصف اللغوي الواقعي، تعد معالجة رائدة، وبخاصة في شراك هذه القرينة اللفظية، مع غيرها من القرائن اللفظية والمعنوية، فيما أطلق عليه : " تضافر القرائن " وما يقدمه هذا التضافر من كشف اللثام عن الهوية الحقيقية للتراكيب مع تحديد لمكوناتها وعناصرها ووظائفها فإن هذه المعالجة لا تمثل نظرية مستقلة لأنظمة الربط وقواعده، وإنما تتبع الدكتور/ تمام حسان ما ورد في كتاب " مغني اللبيب " من عرض لأدوات الربط وأحوالها ومواضع الربط في التراكيب العربية، في ضوء منهجية ثابتة، تتمثل في القرائن اللفظية المادية، واضعًا إياها بإزاء المباني، والقرائن المعنوية، واضعًا إياها بإزاء المعاني، ثم تأتي المعالجة التي تجمع بينهما جمعًا ذكيًا فيما أطلق عليه : " تضافر القرائن " .

لكن الدراسات اللغوية الحديثة، التي عنيت بدراسة الربط تقدمت تقدمًا كبيرًا، وظهرت دراسات وبحوث حول قضايا عديدة تتصل بالربط وقواعده وأسسه، فظهرت نظرية الربط والعامل السياقي، ونظريات التحكم المكوني، ونظريات الآثار والمقولات الفارغة، والقيود المتنوعة، التي أسهمت في تمكين الباحثين من الوقوف على العلاقات الصحيحة بين التراكيب، وعناصر الربط التي تسمح بها القواعد اللغوية. على النحو الذي أسلفناه عند علماء المدرسة التقليدية التحويلية.

ثمة معالجة أخرى جديرة بالاهتمام حول أنظمة الربط وقواعده في اللغة العربية تحت عنوان : " الافتراض الرابطي" Copulative Hypothesis [1].

يعدُّ هذا الافتراض الرابطي مناسبًا للقيام بعملية التحليل لأنماط التراكيب العربية بأنواعها المختلفة، سواء أكانت التراكيب اسمية أو فعلية، وسواء أكانت التراكيب من تلك التي تحتوي على مركب فعلي في أبنيتها السطحية، أو التي لا يظهر فيها المركب الفعلي، حيث يفترض أن هذه الأبنية الأخيرة، تشتمل على رابطة فعلية أيضًا. ويرى بأن بنية الجمل العربية أساسًا هي:

(رابطة) م. س أ، (أ مقولة كبرى ليست بمركب فعلي).

وأن هذا الافتراض له ما يبرره... وعلى هذا يتضح القاعدة في الجملة العربية كما يلي :

← (ف) م س أ ، أ مقولة كبرى .

---

(١) انظر : اللسانيات واللغة العربية ١٣٨ وما بعدها.

أي إنه يفترض توليد مركب فعلي، سواء أكان هذا المركب موجوداً بالفعل في البنية السطحية، أو غير موجود [1].

يقسم هذا الافتراض الرابطي أنماط الجمل العربية إلى قسمين رئيسيين هما :

الجمل التفكيكية :

وهي التي تولد بدءاً في المكون القاعدي، وتقوم بنية خطابية بالربط بين العنصر المفكك (البؤرة ـ الموضع) الذي يوجد خارج إسقاط الجملة وبين عائد داخل الجملة .

الجمل التبئيرية :

وهي التي تولد عن طريق التحويل، بنقل البؤرة من الجملة إلى داخلها .

ثمة أمران يفصلان بين التفكيك والتبئير هما :

أ- التبئير فيه خضوع المسافة بين المكان الهدف، والمكان المصدر لقيود ميدانية، كقيد التحتية. وعدم خضوع التفكيك لهذه القيود.

ب- التبئير فيه التطابق الإعرابي بين المكان والهدف، والمكان المصدر. وعدم وجود ذلك في التفكيك[2].

الجمل الموصولة في ضوء الافتراض الرابطي :

تدخل في الأبنية الرابطية الجمل التي تحوي صلة. مبتدأ كانت أو خبراً.

فمن أمثلة النوع الأول :[3]

١- زيد الذي دعاني. ٢- زيد المنطلق ← ال للعهد الذكري

ومن أمثلة النوع الثاني :

١- الذي دعاني زيد. ٢- المنطلق زيد ← ال للعهد الذكري.

أما النوع الأول، تأتي زيد في موقع : الفاعل.

وفي النوع الثاني، تأتي زيد في موقع : الفضلة المحمولة على الفاعل (والفاعل هو الصلة بما فيها الموصول).

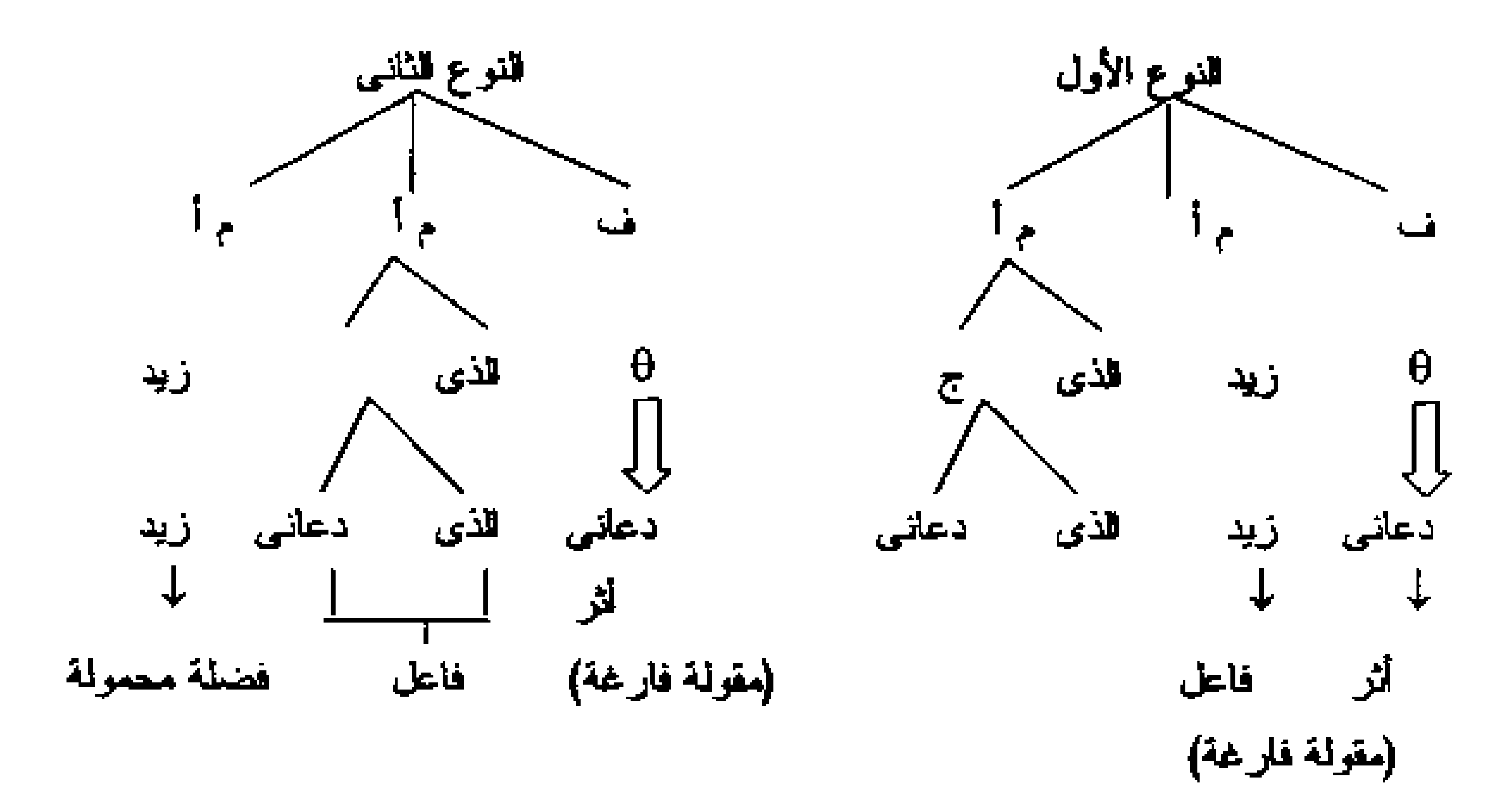
---

(١) ويتفق هذا الافتراض مع ما يراه علماء المدرسة الكوفية بأن في مثل: الطالبُ مجتهد، فإن الطالب: فاعل، وليس مبتدأ، باعتبار خصائصه الإعرابية (فهو مرفوع)، والرتبة (في الرتبة الأولى بعد الفعل – وفقاً للافتراض السابق) والإحالية: حيث يراقب فاعل الصفة أو الفضلة بصفة عامة. انظر: اللسانيات واللغة العربية الكتاب الأول ١٣٤.

(٢) انظر: اللسانيات واللغة العربية - الكتاب الأول ١٤١.

(٣) انظر: اللسانيات واللغة العربية ١٣٨، والوظائف التداولية في اللغة العربية ٦٤.

ويوضح ذلك التحليل الشجري الآتي :



ففى النوع الأول : يرتبط اسم الموصول بالعائدى بعده، الضمير المتصل : ياء المتكلم كما يرتبط المركب الاسمي، الصدر: زيد، الذى يشغل موقع الفاعل، بل الأثر: (المقولة الفارغة) .

وفى النوع الثانى : يرتبط اسم الموصول، بالعائدى بعده، الضمير المتصل: ياء المتكلم.

كما يرتبط المركب الاسمي : زيد (الفضلة المحمولة – الخبر بالمقولة الفارغة) المركب الفعلى (ليس ل صورة نطقية)(١).

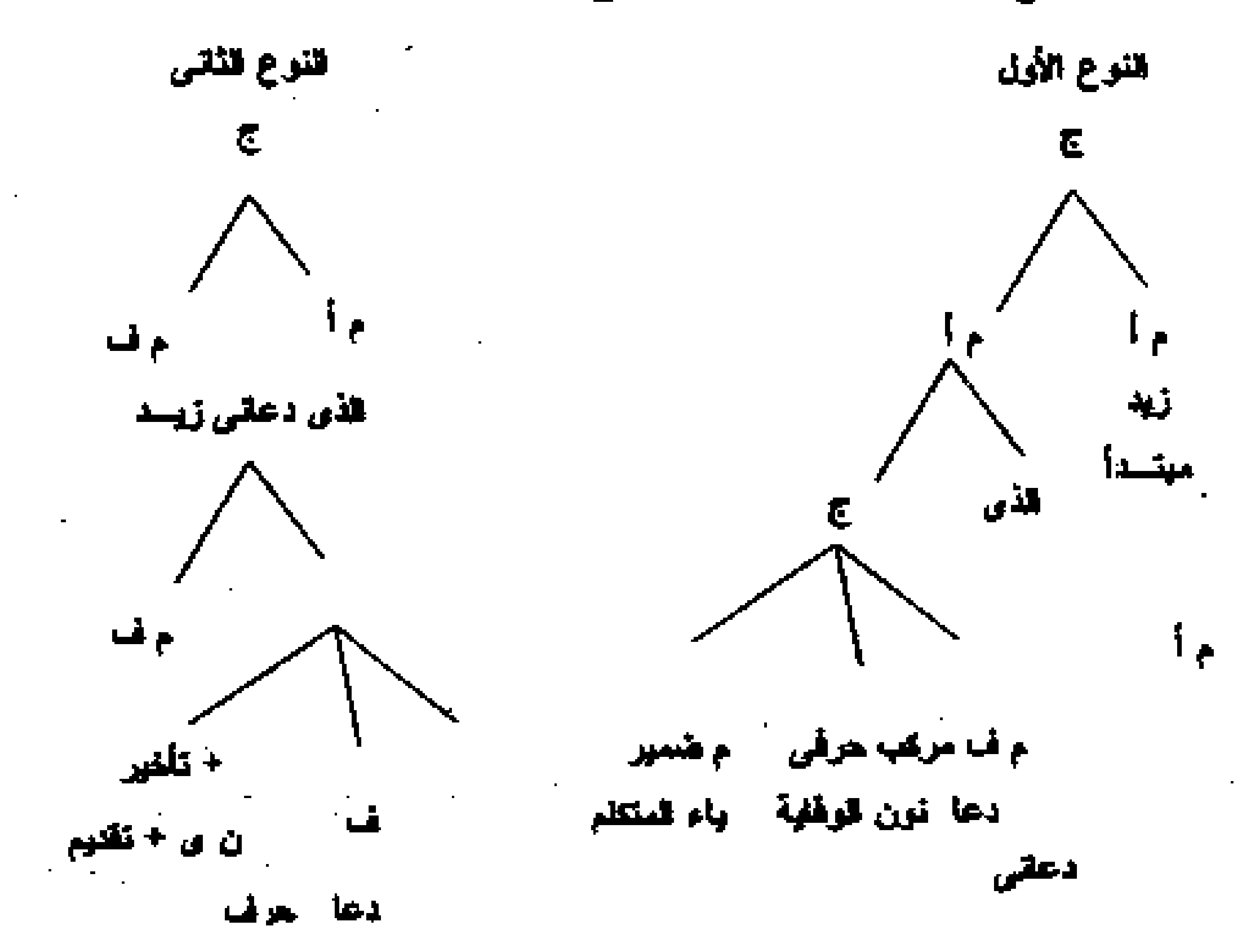
يختلف هذا الاتجاه فى إلمراء أشبية الرأس الاسمية عند علماء مدرسة البصرة . فكلمة زيد فى ا لنوع الأول فى موقع الرأس الاسمي، وهى فى موضع مبتدأ وليست فاعلا .

كما أن كلمة زيد فى النوع الثانى جاءت فى موضع الفاعل، وليست فى موقع الفضلة المحولة على الفاعل كما تراها الفرضية السابقة .

---

(١) انظر: اللسانيات واللغة العربية ١٣٨-١٣٩.

ويمكننا توضيح ذلك بالتحليل الشجرى الآتى :



ـ حيث يرتبط اسم الموصول بالعائدى بعده، الضمير المتصل، الذى يرتبط بدور المصدر الاسمى : المبتدأ، وليس ثمة ما يدعونا فى هذا المقام إلى افتراض عنصر فارغ .

حيث يرتبط اسم الموصول، الرأس الاسمى، بالعائدى بعده، ضمير المتكلم المتقدم كما يرتبط المركب الاسمى الفاعل المؤخر بالمركب الفعلى، دعانى، وبذلك يكون الربط بين السابق (اسم الموصول والضمير فى المركب الفعلى، كما يكون الربط بين اللاحق الفاعل المؤخر وبين المركب الفعلى ومفعوله المقدم) .

الاستفهام الضميرى والافتراض الرابطى

الاستفهام فى العربية نوعان :

الأول : استفهام بدون ضمير، كما فى المثال: ١- بمن مررت ؟

الثانى : استفهام بضمير، كما فى المثال: ١- من مررت به ؟ ٢- أيهم رأيته ؟

ثمة نوع ثالث، قد يتوسط بين العنصر الاستفهامى والجملة اسم موصول، كما فى

١ – من الذى اشتغله بهذا .

ومما تجد الإشارة إليه في هذا الصدد أن نذكر بأن ثمة إشارات ونظرات دقيقة حول ما ورد عن مبادئ الربط التي وردت عند علماء النظرية التوليدية التحويلية، حول مسألة الربط المحلي، والربط على مسافة بعيدة . حيث نجد الدكتور/ تمام حسان يتناولها بالمعالجة دون إشارة إلى طبيعة الربط العائدي، وما يتطلبه من ضرورة أن يكون مربوطًا محليًا، أو إلى طبيعة الربط الضميري، وأنا حر في مجاله المحلي أيضًا . ولم يشر – أيضًا – إلى القيود التي وضعت لأحكام الربط العائدي والضميري وغير ذلك من مبادئ وقوانين . لكنه وهو يقرر بأن هناك عاملين يتحكمان فى رتبة الضمير والمرجع هما: اللفظ وأصل الرتبة. يؤكد بأن الأصل أن يتأخر الضمير، ويتقدم المرجع لفظًا ورتبة ففي قوله تعالى : " إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة إذ قال له قومه لا تفرح إن الله معنا إن الله لا يحب الفرحين ." (القصص ٧٦/٢٨).

يتذكر بأن في الفعل : كان، ضمير يعود على : قارون، وفي عليهم، يعود على موسى . وفي آتيناه يعود على : قارون . وفي : مفاتحه . يعود على : ما.

وأن جميع مراجع الضمائر التي وردت فى الآية الكريمة، تقدمت لفظًا ورتبة، فى حين تأخرت الضمائر.

لكن ضمير الشأن وحده دون سائر الضمائر، يعود على متأخر لفظًا ورتبة، ولا يتقدم على مرجعه أبدًا، لأن مرجعة جملة مفسرة له، ولا يتقدم المفسِر (بالكسر) على المفسَر (بالفتح) .[1]

وحول الربط فى المجال المحلي أو على مسافة بعيدة يتساءل : هل يتحتم أن يعود الضمير إلى أقرب مذكور ؟[2]

وهو يؤكد بأن العلاقات إذا اتضحت، ولم يحط بها اللبس، فإنه يمكن للمتكلم أن يمارس في شأنها قدرًا من الحرية يباعد بين طرفي العلاقة .

ويصدق ذلك على علاقة المبتدأ وخبره، وعلاقة الصفة وموصوفها وعلاقة الحال وصاحبها، وعلاقة المتعاطفين وعلاقة الجار ومجروره وعلاقة الضمير ومرجعه .

---

(١) انظر: البيان في روائع القرآن ١٣٣، وكذا من أشكال الربط في القرآن الكريم ٩٥-١٠٨.

(٢) انظر: البيان في روائع القرآن ١٣٤، والمعرفة اللغوية ٣٠٦.

ويذكر أحوال هذه العلاقات، وأنها يمكن أن تترابط فيما بينهما، وإن طالت المسافة بين الطرفين. حيث يباعد بين المبتدأ وخبره بمسافات بعيدة، قد تستغرق صفحة أو بعض الصفحات، وبعدها يجيء الخبر، ويعلم القارئ أن ما توسط بينهما من عبارات لا تعدو أن تكون فاصلا مما تسمح به قواعد اللغة.(١)

ومن أمثلة الفصل بين الصفة والموصوف، قوله تعالى : " قل بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب والشهادة " (سبأ ٣/٣٤) حيث يفصل جواب القسم بين الصفة وموصوفها .

ومن أمثلة الفصل بين الحال وصاحبها، قوله تعالى : " الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا قيما " (الكهف ١٨/١-٢) .

ومن أمثلة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، قوله تعالى : " وجعلني نبيا وجعلني مباركا أينما كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيا وبرا بوالدتي" (مريم ١٩/٣١-٣٢) أي : جعلني برا بوالدتي.

ومن أمثلة البعد بين الجار والمجرور ومتعلقه، قوله تعالى : " له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله ." (الرعد ١٣/١١) أي: له معقبات من أمر الله يحفظونه، إذ لا يصح أن يعلق الجار المجرور بالفعل: يحفظونه، لأنه لا يمكن لشيء أن يحول عن أمر الله !

أما عود الضمير إلى أبعد مذكور (الربط على مسافة بعيدة) ففي قوله تعالى : " لقد كان في يوسف وأخوته آيات لسائلين إذ قالوا ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا ونحن عصبة ." (يوسف ١٢/٧-٨)(٢).

فالضمير في : قالوا، للأخوة، بقرينة، قولهم: أبينا، مع أن السائلين أقرب إلى الضمير من الأخوة . وكذلك في قوله تعالى : " فتركنا يوسف عند متاعنا فأكله الذئب " (يوسف ١٢/١٧) فالضمير ليوسف، وليس للمتاع، لأن الذئب لا يأكل المتاع !

ويمكننا في ضوء ذلك أن نقرر أن المعنى إذا ما كان واضحا عاد الضمير إلى مرجعه دون اشتراط أن يكون قريبا. أما إذا ما خيف حدوث اللبس، فإن الضمير يجب أن يعود إلى أقرب مذكور .

وفي هذا الصدد نجد تسنير Tesniere يفرق بين نوعين من الربط الدلالي :

---

(١) البيان في روائع القرآن ١٣٤، وكذا أشكال الربط في القرآن الكريم ٩٥ وما بعدها.

(٢) انظر: البيان في روائع القرآن ١٣٤-١٣٥ وكذا: المعرفة اللغوية ٢١٨-٢١٩.

- ربط دلالي يوافق الربط التركيبي.

- ربط دلالي إضافي يمثل الإحالة، وهو الربط الإحالي. وهو الذي يقوم بالربط بين العناصر المتباعدة في النص أو التركيب النحوي.

أما كلماير Kalmeyer، فإنه يذكر بأن الربط الإحالي، هو عبارة عن العلاقة القائمة بين عنصر لغوي، يطلق عليه: عنصر العلاقة، وضمائر يطلق عليها: صيغ الإحالة، وتقوم المكونات الاسمية بوظيفة عناصر العلاقة، أو المفسرة أو العائد، التي يمكن أن تسمى عناصر إشارية كذلك.

في حين يذكر بأن الضمائر ليست وحدها هي التي تقوم بوظيفة صيغ الإحالة، بل ثمة عناصر لغوية أخرى مثل: الأداة + الاسم، تقوم هي الأخرى بذلك.[1]

وميدان هذا الاستفهام يشابه من وجوه ميدان التفكيك، إذ يخرق فيما يبدو القيود الموجودة على القاعدة (أنقل الألفا) إذا اعتبرنا المسافة التي تفصل مكان الضمير عن المصدر (مص) وكذلك الخصائص الإعرابية لكل من الموقعين – مثلاً: أيّهم، في المثال السابق. فإنها تستحق النصب، ومع ذلك، فنصبها جائز. وأما في المثال التالي :

١- أيهم رأيت الفتاة التي أحبته .

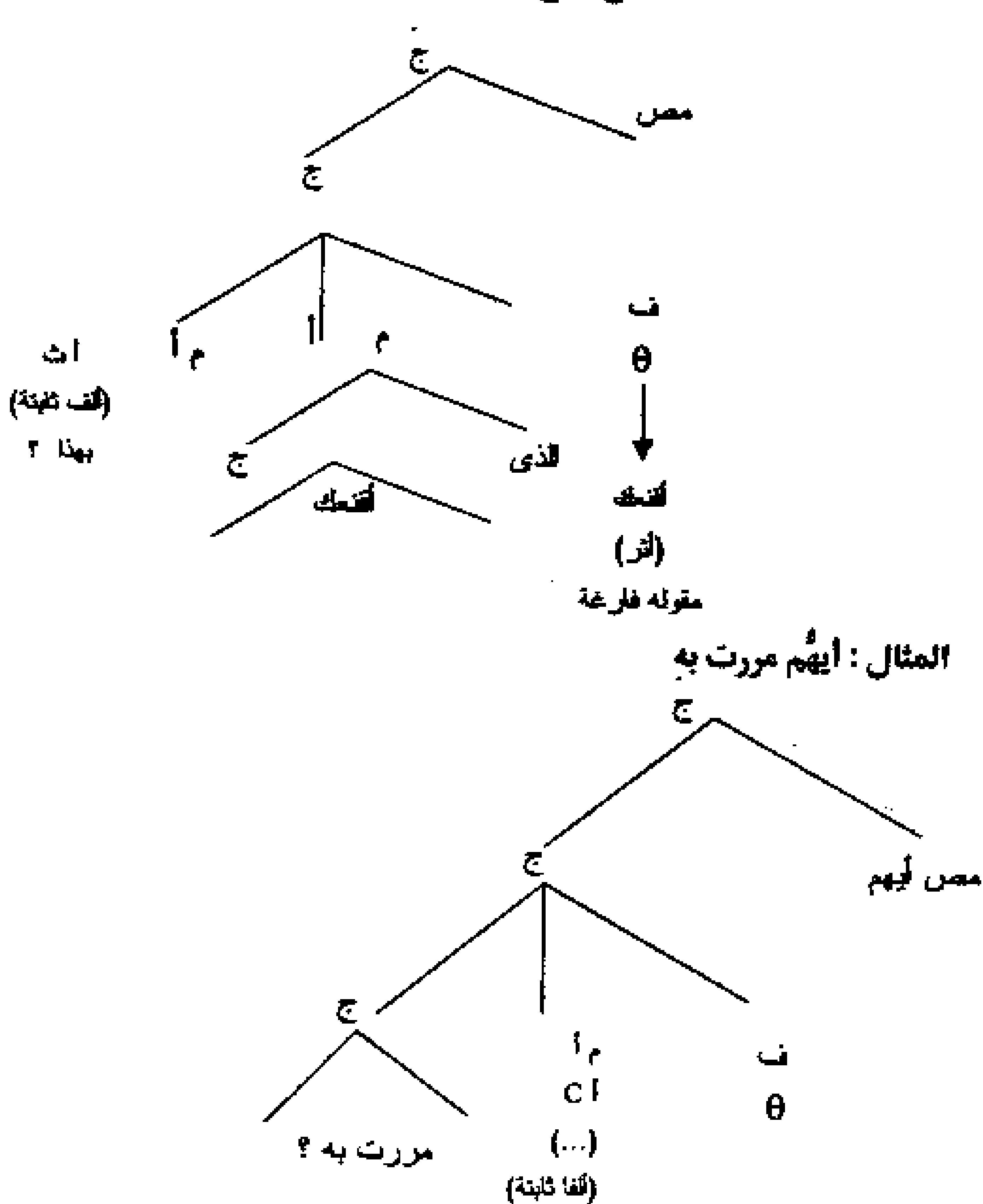
أيهم: في المثال السابق، تفصلها عن الضمير عدة عجر (منها مركب اسمي معقد) وبالرغم من ذلك فإن هذه الجمل لا تختلف جوهرياً في بنيتها عن الأبنية الاستفهامية التي ليس فيها ضمير، باعتبار أن فيها نقلاً (ولكنه نقل من مكان الفاعل أو الفضلة الجملية، لا نقل من داخل الأبنية المدمجة) وهي أبنية رابطية .

كذلك ويوضح الرسم الشجري الآتي كونها أبنية رابطية .

---

(1) See: W. Kalmeyer und Andere: Lekturekolleg zur Teytlin guistik S., 178.

المثـال : من الذى أقنعك بهذا ؟



ففى المثال الأول : يرتبط اسم الاستفهام : من العائدى بالعائدى (فى المقولة الفارغة الممثلة فى عنصر : ضم = المركب العقلى: أقنعـــه (ليس لـــه صورة لفظية) الذى يتقيد به. كما يرتبط اسم الموصول : الـــذى

بالعائدي : الضمير المتصل البارز في المركب الفعلي : أفتحك (له صورة لفظية) ويتقيد به .

وفي المثال الثاني: يرتبط اسم الاستفهام الصدر : أيهم بالعنصر فارغ المتولة، الذي يمثله العنصر، ضم (ليس له صورة لفظية) كل يرتبط العنصر الفارغ بدوره بالضمير البارز المجرور : هـ أ د الغيبة، ويتقيد به أيضا.

وحول الإجابة عن السؤال : هل الاشتغال في التراكيب العربية من قبيل التفكيك أو من قبيل التبئير ؟

يذكر د: الفهري بأن تخصيص الاشتغال بـالـلجوء إلـى الخـاصيتين (التبئـير والتفكيك) ليس أمرا يسيرا . فإعراب البؤرة ليس مطابقا في كل الحالات لإعـراب العائد، ولكنه مقيد مع ذلك.. والمسافة الفاصلة بين البؤرة والعائد، لا تحترم دائمـا القيود الميدانية، وبالرغم من ذلك هناك قيود ميدانية على الاشتغال . [1]

وإذا كان العلماء العرب القدامى يرون أن لا علاقة تربط بين تراكيب الابتـداء والاشتغال والتقديم، وأنها تختلف فيما بينها سواء اشتقاقيا أو تمثيليا وقد دعاهم إلـى هذا التصور، أنهم اعتمدوا على مقاييس عملية محضة .

فالبؤرة/ الموضع، في التراكيب الثلاثة (الابتداء- الاشتغال- التقديم) لكل واحـد منها سمات إعرابية مختلفة عن الأخرى .

أ- فالبؤرة في التراكيب الابتدائية في مثل : زيد ضربته .

لا يعمل فيها عامل لفظي، وإنما هو عامل معنوي يمثله : الابتداء (عند البصريين)

ب- والبؤرة في تراكيب التقديم، مثل : زيدا ضربت.

فالعامل فيها الفعل الذي سلبها .. المتأخر.

جـ- والبؤرة في تراكيب الاشتغال في مثل : زيدا ضربته.

فقد شغل الضمير المتصل عن العمل في البؤرة: زيد. والذي يعمل فيها فعل مضمر وجوبا، يطابق الفعل المظهر في نقطة ومعناه، وهو مقدر قبل البؤرة . فالبؤرة عنـد العلماء العرب في موضع المفعول به .

ويمكننا أن نحصر أهم خصائص الاشتغال عند العلماء العرب فيما يلي :

أ- المشغول عنه دائما منصوب البؤرة .

---

(١) انظر : اللسانيات واللغة العربية ١٤١ وكذا: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفـي ١٢٧ وما بعده.

ب- تشتمل بنية الاشتغال على فعلية، يفسر ثانيهما الأول : الفعل المشغول هو الفعل المبارز، وفعل عامل : و الفعل المضمر وجوبا، ويوافق الفصل الثاني الفعل الأول، لفظا ومعنى، وقد يوافقه أحيانا فى المعنى فقط .

جـ- المشغول به إما ضمير عائد إلى المشغول عنه أو سببية، والملابسة بالسببي عندهم كالملابسة بالتابع، وقد أجروا الأجنبى مجرى السببي، إذا اتبع بما فيه ضمير المشغول .

د- الأصل فى المشغول أن يكون متصلا بالمشغول عنه، فإذا انفصل عنه، فإن الفاصل لا يمكن أن يكون مما لا يعمل ما بعده فيما قبله. (كأدوات الشرط والاستفهام) وهى المواضع التى يجوز فيها التقديم عموما. (أى مواضع التبئير).

وفى ضوء ما أسلفناه من مفاهيم التفكيك والبئر، يمكننا القول بأن الاشتغال يماثل التفكيك من وجوه، ويماثل التبئير من وجوه، كما توضحه الأمثلة الآتية :

١- أزيدا ضربت رجلا يحبه ؟

تركيب صحيح نحويا، حيث العائدى فى جملة : يحبه، المركب الفعلى، الذى يشغل موقع الصفة، للمركب الأسمى رجلا، يعود على المركب الأسمى: الصدر الاستفهامى: أزيدا، الذى يشغل موقع البؤرة، ويتفق العائدى (ضمير الغيبة) والموصوف : رجلا والبؤرة فى النصب.

وفى المثال : ٢- أزيدا جاء رجل يحبه ؟

تركيب لا من، حيث تحرق المركب الأسمى الموصوف : رجل، قيد الاتساق فى علامة الإعراب، مع المركب الاسمي الصدر الاستفهامى : أزيدا، كما لا يتقيد الرابط العائدى هاء الغيبة بقيد الاتساق الإعرابى مع المركب الاسمى الموصوف : رجلا.

ويتضح مما أسلفناه، من تشابه تراكيب الاشتغال وتراكيب التفكيك والتبئير أن :

- المسافة بين البؤرة والعائد ليست مقيدة، كما هو الحال فى التفكيك.
- ليست ثمة علاقة بين إعراب العائد وإعراب البؤرة.
- الخصائص التوزيعية للبؤرة والعائد، تبين التماثل والتساوى بين الأبنية الاشتغالية والأبنية التفكيكية . (١)

---

(١) انظر اللسانيات واللغة العربية ١٤٣-١٤٤.

ويشترط العلماء العرب ألا يكون الاشتغال إلا بالنصب، ويكون ذلك من جهة اليمين، أي إن المشغول عنه يتقدم الفعل المشغول. ولا يكون إلى اليسار، بتأخر المشغول عنه.

أما إذا كان النصب في اليسار، فقد اعتبره العلماء العرب بدلا، وليس اشتغالا؛ لأن شرط المشغول عنه أن يكون متقدما على الفعل المفسر. فالمثال :

١- ضربته زيدا. يعد بدلا عندهم، بسبب صعوبة تقدير الفعل المضمر بعد المفسر.[1] ولعل هذا التشاكل والتشابه بين الاشتغال والبداية، يوحي بالتقارب بين التراكيبيه، وأن بينهما قربا ونسبا في اصل البنية، إلا أن بينهما السطحية مختلفتان ولا يمكن الخلط بينهما، حيث يشترط في الاشتغال إلى اليسار. أن يكون المشغول عنه (أي البؤرة) متحكما مكونيا في الضمير.

لكن العلماء العرب – كما أسلفنا يؤكدون في المشغول عنه ضرورة أن يكون متقدما، فإن تأخر نحو : ضربته زيدا لم يكن عندهم من باب الاشتغال، بل إن نصب، زيدا، فهو : بدل من الضمير، وإن رفعته، فهو : مبتدأ، خبره الجملة قبله.[2]

كما يشترط العلماء العرب ضرورة اتفاق الفعل المظهر والفعل المضمر لفظا ومعنى في تراكيب الاشتغال. ففي مثل :

١- زيدا أكرمته : فالرابط : هاء الغيبة، الذى يشغل موقع : المفعول به المنصوب عائدى مقيد، بالمشغول عنه المركب الاسمي : البؤرة : زيدا، وعامل النصب فيه : المركب الفعلي الفارغ المقولة، يتفق لفظا ومعنى، مع العامل : البارز المركب الفعلي : اكرم .

ولكن وردت أمثلة يكون الاتفاق فيها بالمعنى فقط، لا في اللفظ، من ذلك :

١- زيدا مررت به .

٢- زيدا ضربت غلامه .

وقد قدر العلماء العرب تفسير المثالين على النحو الآتي :

١- جاوزت زيدا مررت به.

---

(١) انظر: اللسانيات واللغة العربية ١٤٦ وكذا دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية ١٤٧ وما بعدها حيث يخرج د/ الفهري مثل هذه الأمثلة على الاشتغال من جهة اليسار، كما هو الحال في التفكيك.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ١٢٨/٢.

٢- ألقيت زيدا ضربت غلامه.

وقد فسر سيبويه هذا النوع من الاتفاق بالمعنى بما سماه: التوسع في استخدام حروف الجر.[1]

ومفهوم التوسع يشمل أمرين:

١- إمكان الاستغناء عن حرف الجر.

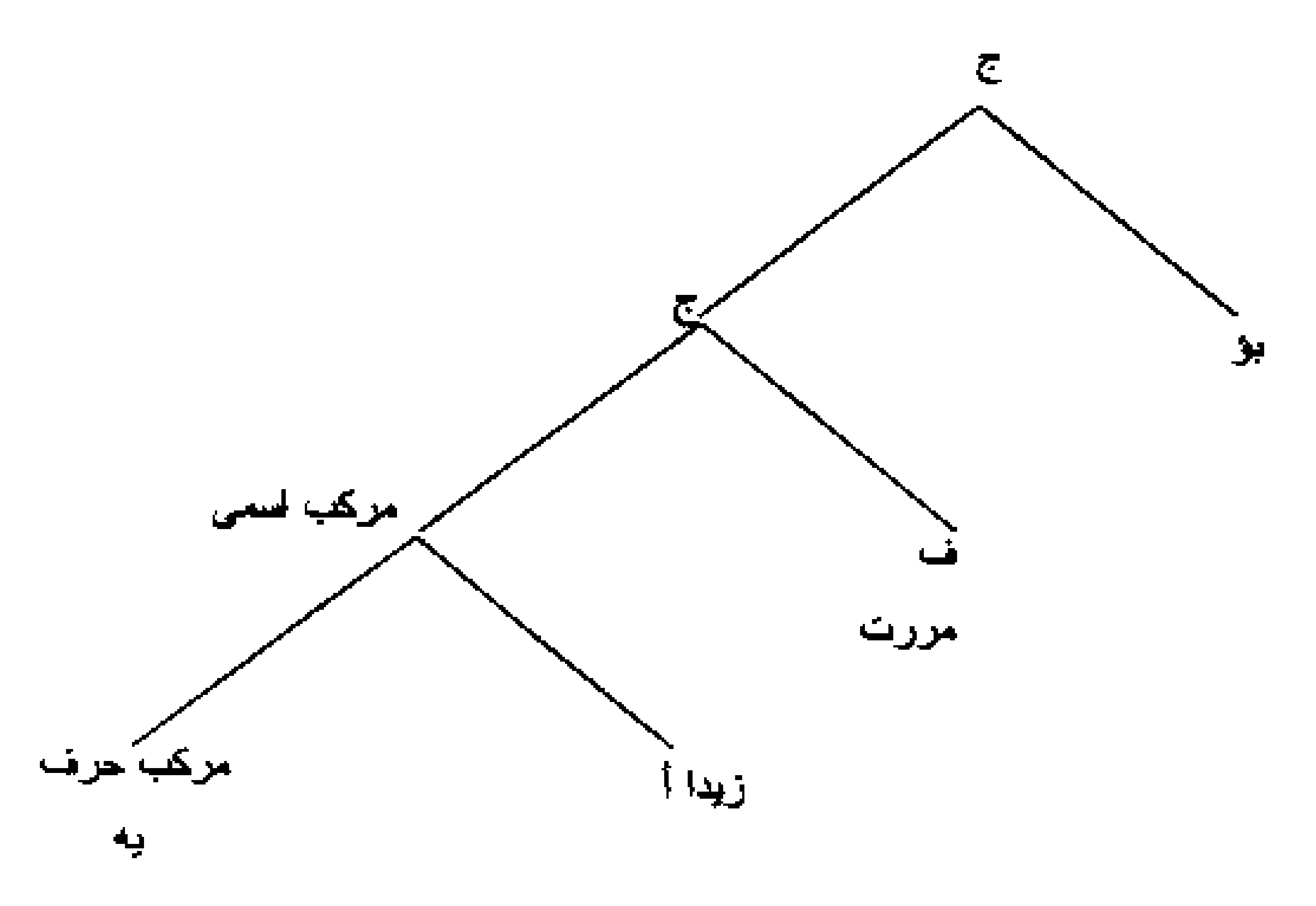
٢- التوسع في طبيعة المشغول به.

النـوع الأول :

الذي يمثله المثال : ١- زيدا مررت به، يقابله الاستغناء عن حرف الجر، مع بعض الأفعال، التي تتعدى بالحرف، وقد تتعدى بدونه أحيانا، كما في قول الشاعر:

تمـرون الديـار ولم تعوجـوا ... كلامـكم على إذن حـرام

وهذا يوحي بأن البنية الأصلية للجمة : زيدا مررت به، كما يلي:



(١) الكتاب ٢٣/١.

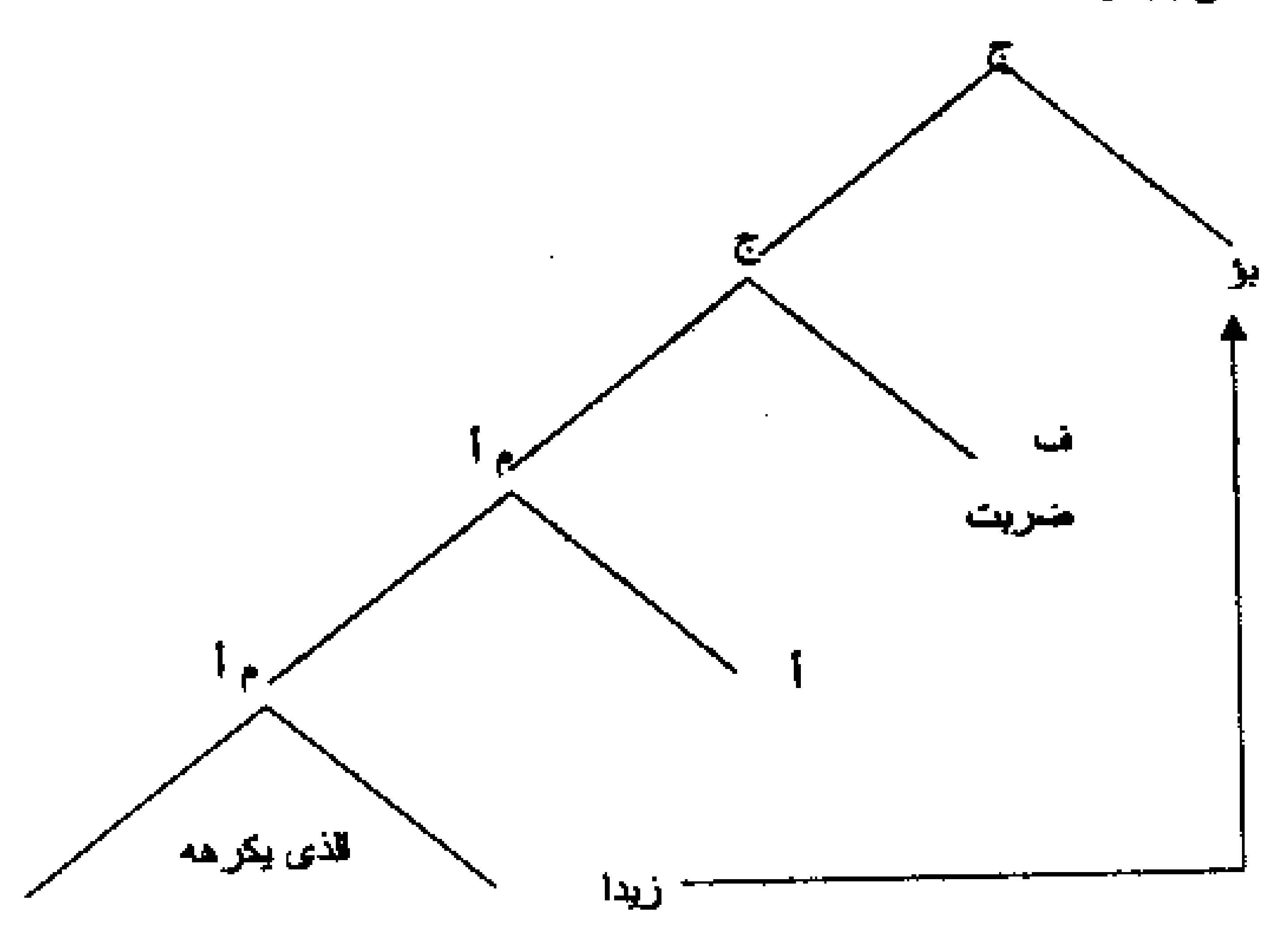
فقد يكون المشغول به الضمير المتصل، وقد يكون مركبا اسميا أو حرفيا، وقد يكون المركب من سبب المشغول عنه، أو أجنبيا عنه.

ومن النحاة العرب من سوى بين الالتباس بالسببي، والالتباس بالتابع، والالتباس بأي أجنبي، شريطة أن يتضمن ضميرا يعود على المشغول عنه.

ويعد هذا من قبيل التوسع بالنسبة لدرجة إدماج العائد، وتعقد البنية التي توجد فيه وإن كان الاشتقاق النحوي لا يتأثر بهذا التوسع، إذا يظل النقل محليا.

فالجملة : زيدا ضربت الذي يكرهه .

أصل بنيتها هكذا :



سمات الربط العائدى وخصائصه فى التراكيب العربيـــة

تناولنا فيما سبق مبادئ نظرية الربط التى قدمه تشومسكى فى مؤلفاته ابتداء من كتابه :

١- محاضرات في العامل والربط السياقي، وكتابه :

٢- بعض المبادئ والأسس في نظرية العامل والربط السياقي . ومـــا قدمـــه مـــن تعديلات وإضافات لمبادئ نظرية الربط من قيود للإجازة أو للتهيؤ أو غيرها من مبادئ تحديد القرائن ونحوها، كما وردت فى كتابه: المعرفة اللغوية .

فقد حدد تشومسكي مبادئ الربط في ثلاثة مبادئ وهي :

١- العائدى مربوط في المجال المحلي. (فى مقولته العاملية) .

٢- الضمير هو فى المجال المحلي. (فى مقولته العاملية) .

٣- التعبير الإحالي حر (في مجال صدر سلسلته) في أي مكان يرد فيه .

وما أثر المركبات الاسمية، فهي تكون على النحو الآتي :

أ- مركب أسمي + عائدى . فإنه يجب أن يكون مربوطا في مجاله المحلـــي (فـــي مقولته العاملية) .

ب- مركب اسمي + ضميرى . فإنه يجب أن يكون حرا في مجاله المحلـــي (فـــي مقولته العاملية) .

جـــ- مركب اسمي – عائدى، – ضميرى . يجب أن يكون حرا. [١]

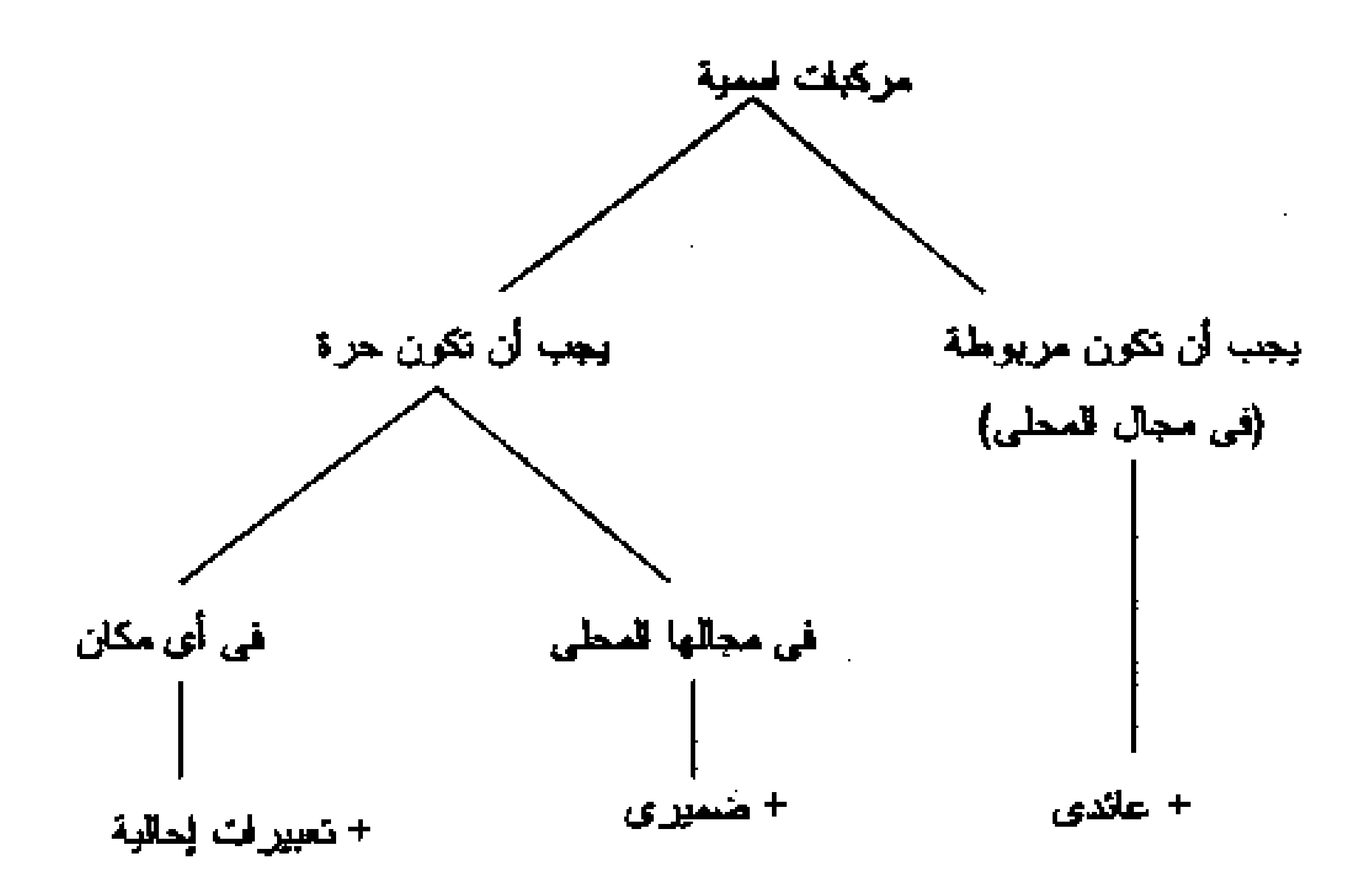
ويمكن التمثيل لهذا التصنيف شجريا كالآتي :

---

(١) انظر : أبحاث لسانية – مقال : بعض مظاهر الإنعكاس التركيبي فى اللغة العربية الفصيحـــة ٤٦–٥١..

وكذا

H. Thrainson: Long Distance reflexives and typology of rps. Long anaphora, 1991.



وتشتمل اللغة العربية على ضمائر وعوائد. وتتميز هذه العناصر الضميرية والعائدية عن بعضها، وفق مبادئ ضابطة :

- فالعائد مربوط بسابق وحيد يتحكم فيه مكونيا، ويشترط أن يكون محليا. وأما الضمائر فتتميز داخلها بين تلك التي تستعمل كمتغيرات مربوطة، وتلك التي تستعمل إحاليا فالضمائر المستعملة إحاليا تكون سوابقها غير محلية، لأن مبدأ الربط (ب) يعبر عن قيد غير محلي .

ونستطيع القول بأن اللغة العربية تمتلك ثلاثة أنواع للربط العائدى وهى:

١- الربط العائدي للفضلة الحملية : وهو يتوافق مع خصائص المراقبة الوظيفية .

٢- الربط العائدي فى الأحوال : وهو يتوافق مع روابط المراقبة العائدية .

٣- تشتمل اللغة العربية على تراكيب ثالثة . تكون المراقبة فيها غير وظيفية . وغير عائدية .[1]

فالمراقبة الوظيفية إذن خاصية للفضلات الحملية، ويتم تأكيدها بواسطة نمط خاص من المعادلات، يسمى معادلات المراقبة، وهى تقوم بإدخال فاعل فى البنية الوظيفية لفضلة حملية، وتؤكد تماثل قيم الوظيفتين النحويتين . [2]

---

(١) اللسانيات واللغة العربية . الكتاب الثانى ٣٣ وكذا : الدلالة الإحالية لبعض الظواهر العربية.
(٢) اللسانيات واللغة العربية. الكتاب الثانى ٣٤.

- ويمثل العائد الفارغ في الفضلات الحملية، والذي يراقبه ضرورة فـاعل الفعـل الرئيسي، بواسطة بنية وظيفية فارغة، تملأ بتوارث خصائص العنصر المراقب، وهو عنصر تحكمه مبادئ المراقبة، وهي :

١ـ يجب أن تكون كل معادلة للمراقبة طبيعية .

٢ـ تستجيب معادلة المراقبة لمبدأ الطبيعية، إذا وفقط إذا .

أ ـ إذا كان العنصر المراقب فاعلا.

ب ـ إذا كان العنصر المراقب مفعولا (في حالة تعدى فعل المراقبة) أو فاعلا فـي غير ذلك من الحالات .

- أما العائد الفارغ الذى يرد في الملحقات، يمتلك الخصائص الإحاليـة للضمـائر البارزة ويخضع لقيود المراقبة العائدية، لا القيود التى تحكم المراقبة الوظيفية .

ويمثل لهذا النمط من العوائد الفارغة بواسطة المقولة: ضم PRO ويمكن التمثيل لهذا النمط بالمثال :

١- كان زيدا راكبا.

ففعل المراقبة : كان، والمركب الاسمي، زيد، يؤول إلى فاعل للرابطة : كـان، وللصفة : راكبا إذن : زيد : يراقب وظيفيا العائد الفارغ في الموقع : راكبا.. فاعل الصفة : راكب .

ويمكن تأويل الجملة تأويلا ملائما، إذا أسندت إليها بنية وظيفية منسجمة .

وذلك بإسناد وظيفية فضلة وصفية (و فض) إلى المركب الوصفي، هكذا :

ف ← م أ
(↑ فا = ↓

م أ
(↑ فض ء ↓)
م و
(↑ وفض = ↓)

وبذلك يكون المدخل المعجمي للجملة السابقة، بعد تضمينها تحشية مراقبة وظيفيـة متخصصة .

العلاقات النحوية هكذا :

كان، ف

(↑ زم = ماض)
(↑ حم = كان ↑ وفض)
↑ فا وفض = ↑ فا)

وعليه، فإنه تسند للجملة السابقة البنية الوظيفية الآتية :

زم ماض
حم كان
فا [حم زيد، جن نكر، عد مفرد]
وفض [حم راكبا (↑فا)، فا]

وأما الخصائص العائدية للحال، وكذا معطيات المطابقة، فإنها تتجسم من هذا الاختلاف في التمثيل، وهو اختلاف يعود إلى كل من البنية الوظيفية للحال (حيث للحال وظيفة خارجة عن البنية الوظيفية للمحمول) وللعائد الذي يعمل كفاعل لها (حيث السمة : ضم، تملأ بدءا ولا تورث قيمتها من المراقب، كما هو الحال في الفضلات الحملية.[1]

لا يصح في العائد غير الفارغ (الذي له صورة لفظية) أن يكون هو الرابط المراقب، إذا كان يقوم بوظيفة نحوية، غير وظيفة الفاعل، في المراقبة الوظيفية للأفعال الناسخة أو للأفعال المقاربة، حيث لا تصح الأمثلة التالية من حيث مراقبة العائد فيها وربطه . وهي :

أ-١- كان زيد أعرفه.× ٢- بدأ زيد يلعب أخوه.× ٣- كان زيد يلعب أخوه.×

ب-١- بدا زيد ينقده عمرو.× ٢- كان زيد ينتقده عمرو.× ٣- ظل زيد ينتقده عمرو.×

لقد أبعدت دراسة العائد غير الفارغ (الذي له صورة لفظية) في الجمل النحوية، ويؤكد ذلك المثال : ١- حسب زيد أنه مريض .

(١) اللسانيات واللغة العربية ٣٨.

حيث يمكن أن يكون الضمير غير الفارغ في أنه : ضمير الفصل : الهاء، ضمير مشترك إحاليا Coreberntial مع سابق داخل الكلام، بل يمكن أن يحيل على ذات غير مذكورة في الخطاب .

فليس من الضروري ألا يحيل ضمير الغائب المتصل بأداة التوكيد : أن (ضمير الفصل) على السابق : زيد في حين يلزم أن يكون العائد الفارغ مربوطا بالضرورة داخل التركيب .(١)

ثمة خصائص تميز الجملة الرابطية في اللغة العربية وهي :

١- خصائص حملية .

٢- خصائص وظيفية .

٣- خصائص مكونية .

بالنسبة للخصائص الحملية، فإنه يسوغ في اللغة العربية أن يأتي الاسم أو الصفة أو المركب الحرفي أو المركب الظرفي محمولا للجملة غير الفعلية .

انظر تفصيلات هذه الحقائق : من قضايا الرابط في اللغة العربية ٨٥-١٣٣.

---

(١) انظر: المعرفة اللغوية ٣٠٧ وأبحاث لسانية.

حيث يشترط مبدأ الربط أن يكون العائدي مربوطا في المجال المحلي، في حين يكون الضمير حرا.

انظر : N. Chomsky: Essy on Farm and Interpretation 1977

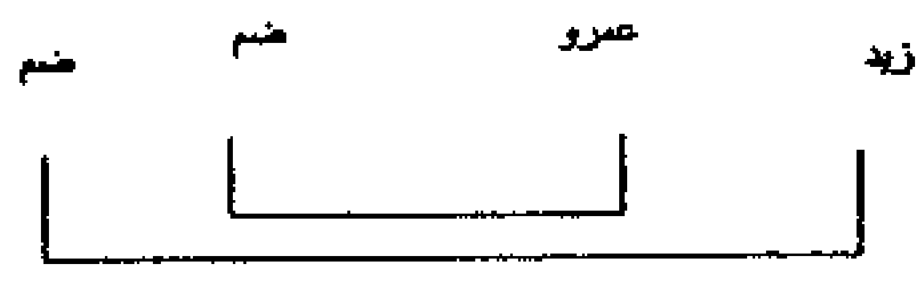
N. Chomsky : on binding Linguistics Inquiry, 11.1.1980

H, Larnike. Remark on clearance linguistics, 1976

حيث لاحظ تشومسكي أن التميز بين عائد فارغ وآخر غير فارغ، يعد تمييزا غير قائم من الناحية التصورية، ولا يمكن مطلقا فهم الكيفية التي تقام بها الروابط العائدية.

ويقيد تشومسكي قيد التناظر أو التغليب nesting، الذي يقضي بأن الربط بين السوابق واللواحق في الكلام، يتم بالتناظر، كما يوضحه المثال الآتي:

– زيد عمر وضربه الذي تمثله قاعدة التناظر الآتية:



غير أن إثبات هذا القيد يحتاج إلى فحص وإثبات حول تأكيده في مواقف تعارضه

N,Chomsky: Essy on Form and Inter Pretation, 1977.

من أنماط الجمل الرابطية في العربية :

١- الجمل الناسخة .

٢- الجمل الاسمية .

فالجمل تكون رابطية إذا ما احتوت على رابطة Copula سواء أكانت هذه الرابطة محققة أم لا. ففي المثاليه :

١- كان زيد واقفا .

٢- زيد واقف .

نجد أن فضله الفعل الناسخ : واقفا، مراقبة وظيفيا، وكذلك الحال في الجملة الاسمية، فإن : واقف، مراقب وظيفيا.

أما في المثال: ١- زيدا كان أبوه واقفا.

فإن فاعل الفضلة الحملية : راكبا، عائد فارغ، وهذا العائد الفارغ، لا يراقبه المحور زيد. ومن ثم فإن هذا العائد الفارغ، له مراقب واحد ممكن، وهو المركب الاسمي : أبوه .

فالعائد الفارغ، فاعل الفضلة الحملية : واقفا.. " له مراقب واحد فقط، وهو الذي يشتمل على الضمير البارز : الرابطة، وهو المركب الاسمي : أبوه .

والجمل الاسمية : التي يكون خبرها فضله حملية (س فض- فضله اسمية) أو : (و فض – فضله وصفية) أو : (ج فض = فضلة جملية) .

وذلك في مثل :

١- زيد أبوه قائم

٢- زيد عمرو معه .

٣- زيد عمرو أستاذه .

فالعائد في الأمثلة السابقة رابطة من نمط مراقب وظيفيا، وليس من نمط : ضمـ أي إنه: عائد غير فارغ (له صورة نطقية) [١]

وفي ضوء ذلك، يمكننا الحكم على الأمثلة التي أوردها الاستراباذي في شرحه الكافية، من حيث صحتها النحوية وهي: [٢]

١- هند زيد ضاربها ؟ تشتمل على عائد مراقب وظيفيا، ومقيد بمصدر سلسلته المركب الاسمي : هند، فهو : ضمير غيبة للمؤنث

---

(١) انظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية ٦٨ وما بعدها.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٠-٢٩.

٢- زيد هند ضاربها	×	تشتمل على عائد غير مراقب وظيفيا، لأنه غير مقيد بصدر سلسلته المركب الاسمي : زيد، لأنه ضمير غيبية للمؤنث.
٣-زيد هند ضاربته	?	تشتمل على عائد مراقب وظيفيا، ومقيد بصدر سلسلته المركب الاسمي : زيد : فهو ضمير غيبة مذكر.
٤- زيد هند معها	×	تشتمل على عائد غير مراقب وظيفيا، لأنه غير مقيد بصدر سلسلته المركب الاسمي: زيد، لأنه ضمير غيبة مؤنث
٥- زيد هند معه	?	تشتمل على عائد مراقب وظيفيا، ومقيد بصدر سلسلته المركب الاسمي : زيد؛ لأنه ضمير غيبه مذكر .
٦- هند زيد معه	×	تشتمل على عائد ليس مراقبا وظيفيا، لأنه غير مقيد بصدر سلسلته المركب الاسمي : هند؛ لا ضمير غيبه مذكر.
٧- هند زيد معها	?	تشتمل على عائد مراقب وظيفيا، لأنه مقيد بصدر سلسلته، المركب الاسمي : هند؛ لأنه ضمير غيبة مؤنث.

فالربط العائدى فى الأمثلة السابقة، يؤكد أن الجمل الاسمية الرابطية، تراقب مراقبة وظيفية، كما هو الحال فى التراكيب الفعلية، فى ضوء نظرية المراقبة .

كما يمكن تصنيف الجمل التى أوردها ابن هشام على أنها جمل كبرى : أى تلك التى تحتوى على جمل مدمجة عن الجمل الصغرى أو الجمل البسيطة.. ومن ثم فإن الجمل المفككة تعد جملا كبرى، أما الجمل المدمجة أو المضمنة فى كبرى كبرى، تعد جملا صغرى . ومن أمثلة الجمل الكبرى التى أوردها ابن هشام، التى تعد جملا مفككة، فهى :

١- زيد انتقده أبوه .　　٢- زيد أبوه قائم .　　جمل كبرى = مفككة.

أما: ١- انتقده عمرو. جملة صغرى.

ومثال:٢- زيد قائم أبوه.

فيجوز أن تصنف ضمن الجمل الكبرى أو ضمن الجمل الصغرى، بحسب اعتبار الخبر فيها، جملة أو مركبا .

فإذا أولنا : أبوه، فاعلا للصفة، فإن الأمر يتعلق بجملة صغرى.

أما إذا اعتبرنا : أبوه، عنصرا يكون مع الصفة : قائم : جملة رابطيـــة . فهي جملة كبرى بمعنى أن الرابط في التأويل الأول هكذا : زيد قائم (أبوه) الرابط فيها : أثر المركب الاسمي : قائم.

والرابط في الثانية: زيد (قائم أبوه) فالعائد فيه مراقب وظيفيا، يعود على المحـور : زيد .

الصفات المقيدة والعائد

يشترط النحاة العرب ضرورة أن يطابق النعت منعوته إعرابا وجنســا وعــددا، وبالرغم من ذلك، فإن المطابقة في الجنس والعدد، لا تتم إلا إذا لم يكن للصفة فاعل صريح.. وهذا يعني بأن الصفة ترث علامات الجنس والعدد عن هذا الفاعل لا عن الاسم: رأس المركب الاسمي، على الرغم من أنها ترث الإعراب من هذا الـــرأس في كل الحالات أما في حالة غياب الفاعل الصريح، فإن المطابقة تتم في الإعــراب والجنس والعدد على السواء. [1]

ففي مثـل قولنـا :

١- مررت برجل مريض.. (العائد فارغ)

٢- مررت بامرأة مريضة .. (العائد فارغ) .

فالعائد الفارغ للفضلة الوصفية مربوط بالرأس (الموصـوف) دائما، ومقيد به فــي مجاله المحلي .

أما في المثال : ١- مررت برجل مريضة أمه . ؟

فالمطابقة بين الفضلة الوصفية والمركب الاسمي (الموصـــوف) تنحصــر فــي المطابقة في الإعراب، في حين تكون المطابقة بين الفضلة الوصفيـــة، وفاعلهـــا الظاهري في الجنس، لأنها ترث التطابق في الجنس من هذا الفاعل، تماما كما يأخذ الفعل علامة الجنس من فاعله.

ومن ثم فإن المثال الآتي، يعد مثالا لاحنا :

١- مررت برجل مريض أمه . ×

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٣/١٤٣-١٤٤.

حيث لا ترابط بين الفضلة الوصفية وفاعلها في الجنس، حيث يشترط قيد سلامة البناء أن ترث الفضلة الوصفية التطابق في الجنس من فاعلها.

كما لا ترث الفضلة الوصفية التطابق في العدد من الرأس الاسمي (الموصوف) وإنما يلزم أن يتطابق الفاعل في العدد مع الرأس الاسمي (الموصوف) كما يوضحه المثال:

١- مررت برجال قاعد غلمانهم . ؟

ونلاحظ من خلال ما أسلفناه :

- أن العائد (المقيد) يكون فارغا في الصفة الحقيقية (النعت الحقيقي) ويشغل موقع الفاعل الذي ليست له صورة لفظية. ويكون مربوطا بالصفة قبله ومتطابقا معها.
- أما العائد المملوء (غير المقيد) في النعت السببي، لأنه له صورة لفظية ويمكننا في ضوء قاعدة : قيد سلامة البناء أن بنية :
- أن كل تركيب يكون في موقع الحال أو النعت، لرأس اسمي (صاحب الحال أو الموصوف) أو كتعليم في جملة مفككة، يخضع لقيد سلامة البناء، الذي يشترط أن تكون هذه التراكيب متضمنة عنصرا عائديا مربوطا بسابق، خارج الحمل الذي يوجد ضمنه .

ففي المثالين السابقين:

١- مررت برجل مريضة أمه.   ٢- مررت برجل قاعد غلمانه.

فإن التركيبين يستجيبان لهذا القيد مباشرة، إذ يشمل المثالان على ضمير متصل يحيل على الاسم الرأسي .

ويؤدي الاشتراك في الإحالة إلى اشتراك في قيم سمات الجنس والعدد بين السابق واللاحق .

وفي المثالين :

١- مررت برجل مريض .. (ء ضم).   ٢- مررت بامرأة مريضة .. = (ضم).

فإنهما يستجيبان بطريقة غير مباشرة لهذا القيد، وذلك لأن العنصر العائدي غير بارز (فارغ) . وهذا العنصر العائدي في أمثلة النعت الحقيقي، هو عنصر من نمط: ضم وأن هذا العنصر: ضم، يأخذ سمات الجنس والعدد، التي تكون بارزة في الصفة .

فإذا وافقت هذه السمات، سمات الرأس الاسمي : فإن الاشتراك الإحالي يصبح ممكنا، ونحصل بالتالي على تراكيب صحيحة كالتي ذكرناها .

وفي حالة عدم توافق السمات، فإن الاشتراك الإحالي لا يتحقق، وتحصل على تراكيب لاحقة كما في مثل :

١- مررت برجل مريضة. × ٢- مررت بامرأة مريضة.×

وبموجب قيد سلامة البناء، يمكننا أن نعرف بين المثالين التاليين:

١- زيدا حسن وجهه. ٢- زيد حسن الوجه.

- حيث يتلقى الفعل المنطقي (وجهه) للصفة : (حسن) إعراب الضم في المثال الأول .

- في حين يأخذ إعراب الجر في المثال الثاني.

ففي المثال الأول : فإن : وجهه: في موقع فاعل للصفة: حسن (أو ما يقوم مقام الفاعل) يأخذ إعراب الرفع، لأنه يتضمن ضميرا متصلا رابطا، يحيل على الفاعل: زيد بموجب : قيد سلامة البناء.

أما المثال الثاني : فإن المركب الاسمي : الوجه، لا يحلل كفاعل، لأن شرط إعرابه فاعلا أن يشتمل على عنصر عائدي، يحيل على الفاعل الرئيسي . وبدون هذا العنصر العائد، لا يصح أن يكون فاعلا، طبقا لقيد سلامة البناء .

فالمركب الاسمي : الوجه، بنية مراقبة، حيث عائد الصفة عائد فارغ، مراقب وظيفيا.

في حين نجد المثال الآتي :

١- لقيت زيدا متوتر الإعصاب .

حيث يتضمن مركب الحال: متوتر الأعصاب عائدا فارغا، من نمط : ضم، ففاعل الصفة : متوتر، ليس المركب الاسمي: المضاف إليه : الأعصاب، ولكن فاعل الصفة، عائدي فارغ من نمط ضم. المتضمن في البنية الوظيفية : متوتر.

وهنا يكون العنصر : ضم، عنصرا فارغا، يقوم بالربط بين المكر الاسمي: متوتر، وبين صاحبه: زيدا. (١)

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١٠٣/٣ وما بعدها. واللسانيات واللغة العربية ٥٢-٥٣ والوظائف التداولية في اللغة العربية ١٥٠ وما بعدها

يعد من أهم الخصائص التوزيعية للضمائر الانعكاسية في اللغة العربية، أنها ضمائر ليست مقصورة على حالة واحدة فحسب، كما هو الحال في اللغات الفرنسية والألمانية، حيث ترتبط فكرة الضمير الانعكاس في اللغة العربية بالشخص، مما جعل منظومة الضمائر العربية تمتلك بالإضافة إلى جانبه الضمائر الشخصية العادية، سواء في حالة الرفع كالضمائر: أنا ـ أنت ـ هو ... الخ أو في حالة النصب مثل: إياي ـ إياك فإنها تمتلك أيضا الضمائر الانعكاسية .[1]

ونقدم فيما يلي القاعدة التي تحكم الضمائر الانعكاسية في اللغة العربية على النحو الآتي:

يربط ضمير النفس بالضرورة داخل النواة الوظيفية للإسقاط الأفقي للاسم = م. س (مركب اسمي) أو للفعل = (ج) جملة .. الخ.

ويعد هذا الربط قيدا سياقيا على ضمير النفس والإحالة المنفصلة .

وينبغي أن ننوه إلى الفرق بين نوعين من الضمائر في ضوء مبادئ الربط :

فالمبدأ الأول وهو : العائد مربوط في مجاله المحلي (أو في مجال صدر سلسلته) .

المبدأ الثاني : الضمير حر في مجاله المحلي (أو في مجال صدر سلسلته) .

فالضمائر الانعكاسية هنا – في اللغة العربية – ليست حرة في مجالها المحلي، بل هي مقيدة أي إنها تشترك مع سمات العائد – وتختلف عن سمات الضمائر العادية، التي تتميز بأنها حرة في مجالها المحلي .

وللتمييز بين الضمائر والعوائد، أي بين الضمائر التي تكون مربطه إجباريا داخل مجال سنوي محدد (كالضمائر الانعكاسية) . والضمائر التي تكون حرة أو مربوطة اختياريا خارج هذا المجال السنوي المحدد (كالضمائر العادية) .

ويمكننا أن نجمل الخصائص التي تميز الضمائر الانعكاسية، كما تظهر من خلال الضمير " نفسه "[2].

---

(1) تعد اللغة الإنجليزية من اللغات التي تمتلك الضمائر الانعكاسية، ولا يعني أن ارتباط مفهوم الانعكاس بضمائر الشخص في الإنجليزية وكذلك العربية، أنها محصورة في فكرة الشخص مطلقا، حيث إن فكرة الانعكاس مستقلة في ذاتها عن فكرة الشخص.

وهناك عدد من اللغات كالتركية والسلافية والروسية لا تميز بين الضمائر الانعكاسية للمتكلم وغيرها من الانعكاس في المخاطب والغائب.

(2) بعض مظاهر الانعكاس التركيبي ٥٨ وانظر: شرح ابن عقيل ١٥٢/٣ وما بعدها.

١- الضمير المنعكس لا يكون إشاريا .
٢- الضمير المنعكس له سابق في جملته .
٣- الضمير المنعكس له سابق يتحكم فيه مكونيا .
٤- الضمير المنعكس واحد فقط يكون مربوطا داخل مقولته العاملية (في مجاله المحلي) .
٥- الضمير المنعكس لا يمكن أن يكون مربوطا إلا داخل مجاله الأقرب .

والأمثلة الآتية توضح هذه الخصائص السالفة، ففي قولنا :

١- أخجل منه ? ليس ضميرا انعكاسيا لأنه ضمير إشارة .

٢- أخجل من نفسه × ليس تركيبا صحيحا، لأنه انعكاس يخرق قيدا وهو : ألا يكون إشاريا وفي الأمثلة :

١- جاء زيد من السفر، كل الأصدقاء جاء والاستقباله . ?

فالضمير : الهاء في المركب: استقباله، ليس انعكاسيا، لأنه ليس له سابقه داخل جملته ولكن السابق داخل جملة أخرى ..

٢- جاء زيد من السفر، كل الأصدقاء جاء والاستقبال نفسه .×

الضمير: نفسه انعكاس والجملة لاحنة، لأن الضمير في نفسه : الهاء، ليس له سابق في جملته، وإنما جاء السابق : زيد في جملة أخرى .

وفي الأمثلة :

١- قتل زيد نفسه . ?

تركيب صحيح يشتمل على ضمير انعكاس، له سابق. زيد، يتحكم مكونيا فيه.

٢- قتل نفسه زيدا ×

تركيب لاحن، على الرغم من اشتماله على ضمير انعكاس، لأن السابق، هو ذاته المركب الذي يشتمل على الضمير الانعكاس، ولا تملك الحق في التحكم المكوني فيما بعده.

وكذا : اللسانيات واللغة العربية ٥٦-٥٨ وكذا: الربط الاحالي والتطابق، ونمطية اللغات تكامل المعرفة عدد ٩، ١٩٨٣.

وانظر أمثلة من القرآن الكريم، حول البنية الإحالية لضمير الذات، وأن النحاة العرب قد أوجبوا البحث عن الظاهر الذي تفسير المضمر.. وفي ذلك يقول المبرد: " وإنما صار الضمير معرفة، لأنك لا تضمره إلا بعد ما يعرفه السامع، وذلك أنك لا تقول: مررت بـه، ولا ضربته، ولا ذهب، ولا شيئا من ذلك، حتى تعرفه، وتدري إلى من يرجع هذا الضمير" المقتضب ٤/٢٨٠ وكذا: من أشكال الربط في القرآن الكريم ٩٧ وما بعدها.

وفي الأمثلة :

١- ظن الرجل نفسه غبيا . ?

تركيب صحيح يشتمل على ضمير انعكاس واحد، مربوط داخل مجاله المحلي (مقولته العاملية) .

٢- ظن الرجل أن نفسه غبري . ×

تركيب لاحن، لأن الضمير الانعكاس ليس مربوطا داخل مقولته العاملية .

وفي الأمثلة :

١- اعتقد زيد أن عمرا يحبه . ?

تركيب صحيح، لأن الضمير الهاء في المركب الفعلي : يحبه، ليس انعكاسيا، ولا يشترط أن يكون داخل نفس مجال ربط سابقه .

٢- اعتقد زيد أن عمرا يحب نفسه ×

تركيب لاحن، ويشتمل على ضمير انعكاس، لأن الضمير في : نفسه : هاء الغائب، ليس موجود في مجال ربط سابقة، المركب الاسمي : زيد .

ويمكن أن نقول بان الضمير الانعكاس : نفسه : عندما يخرق قيدا من القيود السابقة فإنه يحتمل أن يكون مربوطا في مسافة بعيدة، أي خارج المجال المحلي .

ففي علاقات الربط العائدي هنا مجالان وهما :

المجال الأول : وهو مجال الربط المحلي، أو مجال المفعول العاملية . حيث يتحكم السابق مكونيا في العائد .

المجال الثاني : وهو مجال المسافة الطويلة، حيث يخضع الربط لبعض القيود الإضافية التي يتطلبها المجال المحلي . [1]

القيود المحورية في المراقبة العائدية

يتضمن المبدأ الأول في نظرية الربط عند تشومسكي سمات العائدي المتمثلة في المبدأ: العائدي مربوط في مجاله المحلي (أو في مجال صدر سلسلته) .

لكن ثمة تأويلات مع أفعال المراقبة، وهي تأويلات ظاهرية، تبين لنا أن المراقبة العائدية ليست حرة، بل إنها تخضع لقيود محورية، تستدعي الأبنية الدلالية، التي

---

(١) تخضع اللغة العربية الفصيحة لقيود الربط في المجال المحلي بوجه عام، حيث ترتبط الضمائر الانعكاسية بسابق في مقولتها العاملية. ولكن ثمة بعض التراكيب التي تستوجب الربط على مسافة بعيدة، أي بسابق خارج مقولتها العاملية.

ليست موجودة مباشرة في الأبنية الوظيفية ولا في الأبنية المكونية (قوانيـــن بنيـــة العبارة) .

فالمركب الاسمي المجرور، فضله للمصدر، يأخذ وظيفة : محض (مضاف) سواء وافقت هذه الوظيفة، الفاعل المنطقي أو المفعول المنطقي، وعلى الرغـــم مـــن أن المصدر، ليست له فواعل ظاهرة، كما هو الحال بالنسبة للصفة، فإنه يتمتع بوجـــود فواعل عائدية فارغة، من نوع العنصر، ضم . أو بحسب طبيعته المحددة .

ففي المثال: ١- حاول زيد قتله. (قتل...= ضم (مفعولة فارغة + هـ)

حيث فاعل المصدر مقولة فارغة من نمط : ضم ألا تتمتع بصورة لفظية) .

كما يمكن أن يبقى فاعل المصدر غير مخصص، كما في الأمثلة :

١- أحزنني قتل عثمان. ٢- شاهدت فوز الفريق. ٣- لم أحزن بخروج الفريق.

٤- هزيمة الفريق أثرت في الجماهير

حيث العائد الفارغ، فاعل المصدر، مراقب بواسطة الفاعل الرئيسي .

لكن الأمر لا يكون كذلك، مع الفاعل المضمن في المركب المصدري (المـــؤول) كما في مثل :

١- يريد أن يذهب. ٢- يريد أن يذهب محمد

حيث لا يربط الفاعل المضمن في المركب المصدري (المؤول) عائديا الفـــاعل الفعل الرئيسي . يريد .. فالفاعل في المركب المصدري : ضميري غير مقيد بفاعل الفعل: يريد، وليس عائديا فارغا مقيدا .

فليس هناك في المركب المصدري المؤول ما يدل على أنه يتضمن عائدا فارغـــا في بنية الوظيفية، وأن التأويل المناسب يحصل بواسطة القراءة العائدية للأداة، كمـــا في المثال :

١-يريد الذهاب .. = ضم (عائد فارغ) .

حيث العنصر ضم العائد الفارغ مقيد بالسابق في مجاله المحلي .

ويمكننا القول بأن الأفعال السابقة، لا تملك خصائص الفضلات الحملية، لكنـــها أفعال ذات تراكيب مغلقة وظيفيا، وهي كذلك مراقبة عائديا .[1]

---

(١) انظر: اللسانيات واللغة العربية ٥٨ وانظر: شرح ابن عقيل ٦٨/٢-٦٩.

وانظر ما أورده الدكتور/ أحمد المتوكل من قيود المحور، في المواقع المحورية المختلفة كقيد الإحالية، وقيد أحادية الموقعة في الوظائف التداولية في اللغة العربية ٨٦-٨٩ .

وليس الأمر مقصورا في المراقبة على الفاعل، بل إن المفعول المجرور في بعض الأفعال ذات

الموضوعات المتعددة هو المراقب – ففي مثل :

١- أمر محمد عليا بالخروج .   ٢- أمر محمد لعلي بالخروج .

حيث العنصر العائدي الفارغ (- .. ضم) المتضمن في المركب المصدري الصريح، مقيد في ربطه بالمفعول المجرور .

ولكن هذه القيود المحورية، التي تستوجب تفسيرات دلالية، لا تراعى دائما في المراقبة العائدية، حيث يمكن أن يكون سابق العائد الفارغ المربوط به مفعولا به تارة، وفاعلا تارة أخرى .. وليس مفعولا أو فاعلا تارة ثالثة . [1]

ففي المثال : ١- أقنعت محمدا بالذهاب إلى المصنع .

فالعائد الفارغ مربوط إحاليا ومراقب بواسطة المفعول به: محمدا .

وفي المثال : ٢- أقنعت محمدا بالذهاب .

فالعائد الفارغ مربوط إحاليا ومراقب بواسطة المفعول به. محمدا، وبالفاعل أيضا الضمير المتصل .

أما في المثال الآتي : ٣- هددته بالقتل .

فالعائد الفارغ ليس مربوطا بالفاعل، ولا بالمفعول به، حيث فاعل القتل ليس بالضرورة من سيقتل !!

ونلاحظ مما أسلفناه حول طبيعة الربط العائدي، في المجال المحلي :

١- أن الفضلة الحملية لا تملك الخصائص العائدية التي يمتلكها (الحال أو النعت) فهاتان الوظيفتان : الحال والنعت تخضعان أساسا لنفس مبادئ المراقبة العائدية التي يخضع لها التعليق التي يمثلها : الخبر.. أي أنهما لا ينتميان إلى البنية الوظيفية للفعل، حيث يمكن أن تكون خصائصه العائدية، هي خصائص المراقبة الوظيفية .

٢- المطابقة بين الفضلة الحملية ومراقبها في سمات : الجنس والعدد مطابقة ضرورية، في حين لا تلزم هذه المطابقة بين الحال والنعت ومراقبهما .

---

(١) من قضايا الرابط في اللغة العربية ١٠١ حيث عرض أمثلة عديدة حول الوظائف لية في الجمل غير الفعلية، وعرضه لفرضية: إسناد المحور.

: اللسانيات واللغة العربية -٦ وانظر: من قضايا الرابط في اللغة العربية ٩٥ وما

٣- يعد الربط في المسائل السابقة من قبيل الربط المحلي، لأن المعادلات المراقبة الوظيفية المتمركزة في المعجم، تعمل في حدود النواة الوظيفية الواحدة، ومن ثم يكون الربط حينئذ ربطا محليا خالصا .

٤- كذلك يعد الربط في التراكيب الحالية أو النعتية من قبيل الربط المحلي، على الرغم من كونها غير معجمية . (١)

---

(١) انظر: اللسانيات واللغة العربية ٦٨-٧٥.

الفصل الثالث

المراقبة على مسافة بعيدة

إن من أهم خصائص المراقبة على مسافة بعيدة، سواء العائدية منها أو المكونية .

١ــ أن العنصر المراقب (أو السابق) يحتل موقعًا خارج الجملة الملحقة بهذا الموقع، سواء إلى اليسار أو إلى اليمين .[1]

٢ــ أن المكون الذي يحتل موقعًا خارجيًا، يجب أن يكون مربوطا بعائد، يشغل وظيفة داخلية بمعنى : وظيفة يعمل فيها المحمول معجميًا .

وبالنظر إلى الأمثلة الآتية، نلاحظ أنها تخرق قيد المحلية، في الضمائر الانعكاسية :

ففي قول الشاعر :

ونفسك فز بها إذا خفت ضيمًا	وخلّ الدار تنعى من بناها

وقول الشاعر :

فإنك واجد أرضًا بأرض	ونفسك لا تجد نفسًا سواها

١- لنفسك عليك حق . ٢- ولكنكم تتقون في أنفسكم .

٣- نفسك أولى بالمعروف .

حيث إن العائد : نفسه، حر في مجاله المحلي، وقد يكون مربوط خطاب (أي أنها تعابير إشارية تأخذ إحالتها من الخطاب) . والتحليل الدقيق لهذه الأمثلة يؤدي إلى افتراض مفاده أن : " نفسه " في هذه السياقات ليست عوائد إنعكاسية .

وإنما هي عوائد يقصد بها ذات النفس، باعتبارها مركبات اسمية مستقلة، وتخضع للمبدأ الثالث من مبادئ نظرية الربط :[2]

ــ التعبير الإحالي حر (في مجال صدر سلسلته) .

وتؤكد الدراسات التي قام بها كل من فلوتز : Flatz ، وبيكا : Pica أن هناك اختلافًا أساسيًا بين نمطين من العوائد :[3]

١- عوائد بسيطة صرفيًا، وهي عوائد غير محلية .

٢- عوائد مركبة، وهي دائمًا محلية .

---

(١) انظر : بعض مظاهر الانعكاس التركيبي ٥٨-٥٩.

(٢) المعرفة اللغوية ٣٠٧.

(3) P.Pica: Laige et Contiguité Recherché sur L,anap hare, Pails, 1984.

وقد أكد ذلك تشومسكي من خلال دراسته لمبادئ نظرية الربط في كتابه : المعرفة اللغوية، حيث ذكر بأن الضمائر الانعكاسية من النمط الأول. تخرق وتشكل واضح قيد الفاعل المخصص، أو ما يوازيه بلغة المفعول العاملية أو المركب الوظيفي العام [1] وذلك عن طريق النقل السلكي (من صرفة إلى صرفة) الذي يخضع له الضمير المنعكس في التركيب المنطقي، وذلك باستعمال مبدأ : الإفلات Escape hatch أي : إفلات مخصص المصدري في حين أن العوائد الجملية (المركبة) لا يمكن أن تستعمل هذا الإفلات وفي ضوء هذا التصور، فإن العائد المنعكس في اللغة العربية باعتباره عائدا مركبا، لا يمكن أن ينتقل إلى خارج إسقاطه الأفقي بحرية، لأن الخروج من الإسقاط الأعلى سيؤدي إلى خرق مبدأ المقولات الفارغة .

حيث يخضع النقل عامة إلى شرطين أساسيين :

١- الخضوع لشرط مبدأ : التحتية : الذي يرى أن المقولة المنقولة اسما كانت أو مركبا اسميا (أ م أ) لا يجب أن تتخطى حاجزين أو سلكيتين، دون أن تعتمد على مبدأ: التسلق عبر مواقع إفلات .

٢-الخضوع لمبدأ المقولات الفارغة الذي يرى أن المقولة المنقولة لا يجب أن تتخطى عجرة حاجزية واحدة، حيث يفترض تشومسكي أن كل الإسقاطات العليا تمثل حواجز .

غير أن هذه الإسقاطات العليا يمكن أن تفقد صفة الحاجزية، إذا وجدت في سياق موسوم معجميا، وإذا كان موقع المخصص هذا مملوءا، فإن النقل يلغى، لأن نقل الرءوس يخضع لطبيعة المخصص، فإذا تم ملء موقع المخصص، فإن الخروج من الإسقاط الأعلى إلى إسقاط آخر يصبح غير ممكن . [2]

وتختلف من جهة أخرى العوائد البسيطة عن العوائد المركبة، من جهة أن العوائد البسيطة تحتاج بالإضافة إلى قرينة إحالية، إلى سمات التطابق في (الجنس والعدد والنوع) في حين أن العوائد المركبة تحتاج إلى قرينة إحالية واحدة فقط . [3]

---

(١) المعرفة اللغوية ٣٠٥-٣٠٦ وانظر ما ذكره الدكتور/ تمام حسان حول الربط بين المبتدأ وخبره والصفة وموصوفها والحال وصاحبها وغير ذلك وإن طالب المسافة بين الطرفين، وأن القارئ يستطيع أن يعلم أن ما توسط بين الطرفين من عبارات لا تعدو أن تكون فاصلا مما تسمح به قواعد اللغة. انظر: البيان في روائع القرآن ١٣٤ وما بعدها.

(٢) انظر: بعض مظاهر الانعكاس التركيبي ٦١-٦٢ وكذا : المعرفة اللغوية .

(٣) انظر: بعض مظاهر الانعكاس التركيبي ٦٢.

ويمكننا أن نستخلف أن للعربية عوائد انعكاسية محلية تخضع لمبدأ الربط المحلي كما يمكننا أن نضع وسيطاً لوصف بناء الضمير الانعكاس في اللغة العربية هكذا :
ـ العائد مربوط : ← أ ـ بفاعل مقولته العاملية أو ← ب ـ في مقولته العاملية .(١)

حيث يمكن أن نرصد من خلال هذا المبدأ وما فيه وسيط بنية الضمائر الانعكاسية في الأمثلة الآتية:

١- ضرب زيد نفسه .　　　　٢- أرى زيد عمراً نفسه على حقيقته .

فالضمير الانعكاس " نفسه " في المثال الأول مربوط بفاعل مقولته العاملية : زيد وينسجم مع (أ) .

وأما " نفسه " في المثال الثاني، فيمكن أن يكون مربوطاً بمفعول مقولته العاملية، وهو بذلك يتلاءم والمبدأ (ب) .

وبذلك تكون " نفسه " في اللغة العربية دائماً مربوطة، ولابد أن يكون للضمير الانعكاس سابق داخل نفس الجملة .

ونستطيع أن نلخص سمات الربط الانعكاس في اللغة العربية وسلوك العوائد المركبة، بأنها تأخذ سوابق محلية بدلاً من سوابق مسافة طويلة . (٢)

ويمكننا من خلال الأمثلة التالية أن نوضح، كيف تكون المراقبة على مسافة بعيدة عندما تحيل العنصر المراقب (السابق) موقعاً خارج الجملة الملحقة بهذا الموقع سواء إلى اليسار أو إلى اليمين . (٣)

ففي المثال : جاء زيد الذي إياه انتقدت.

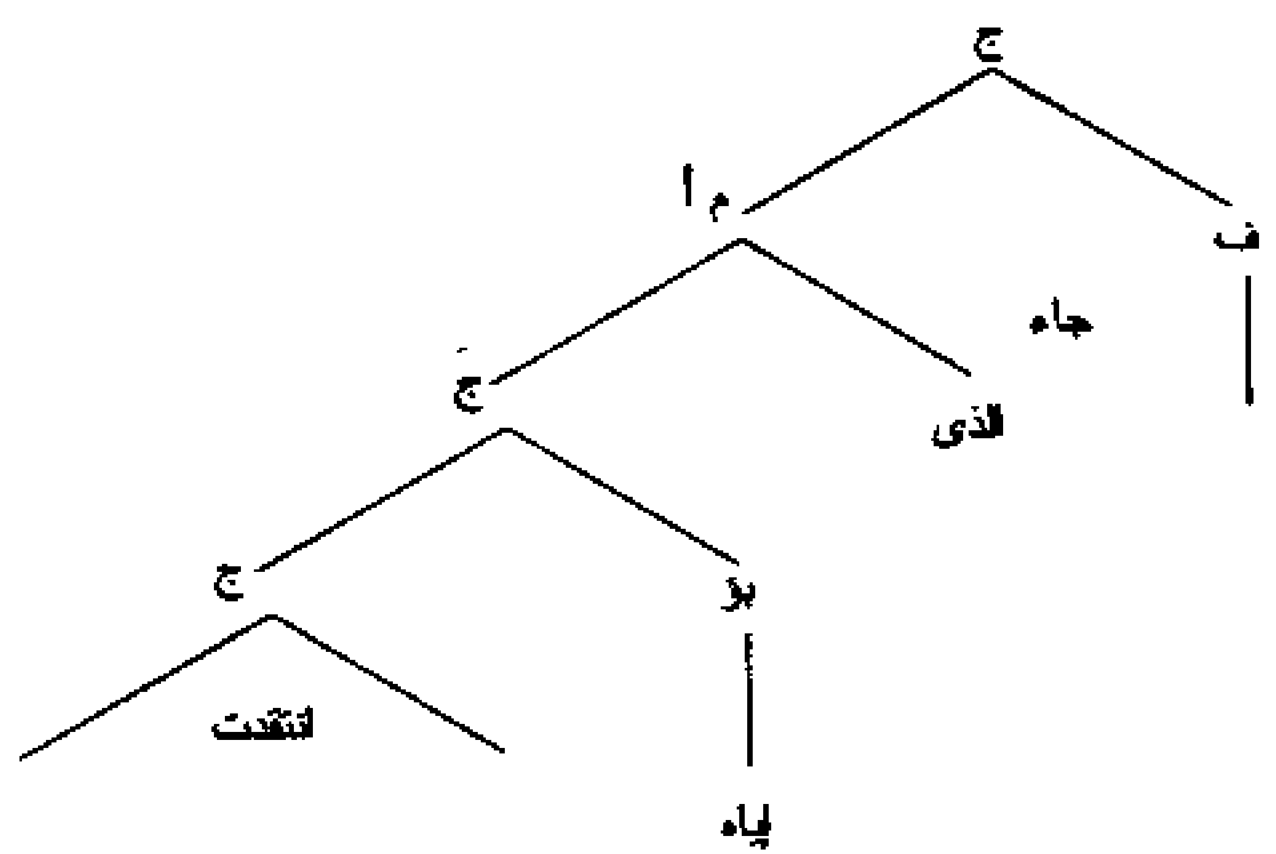
ففي ضوء التحليل الشجري الآتي :

---

(١) بعض مظاهر الانعكاس التركيبي ٦٢

(٢) انظر: بعض مظاهر الانعكاس التركيبي ٦٣.

(3) Zaennen I Extraction Rules Icelandic, P. H . D, p 260, Arvada Univ., 1980.



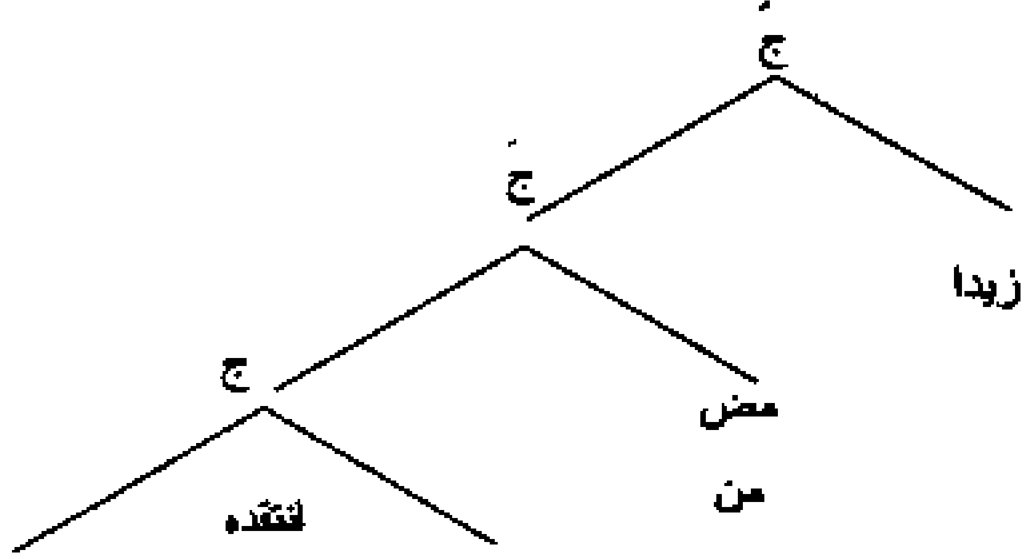
حيث نلاحظ أن الاسم الموصول : الذى، يشغل الرأس فى المجموع الموصولية، ويراقب الضمير المنفصل، إياه، ويؤاخى أقصى إسقاط لـ : جَ .

فى حين نجد : إياه : الذى يشغل وظيفة الموضع: بؤ، ويراقب موضع المفعول أخ لـ : ج (انتقدت) وهو فى محل نصب دائماً، ولا يمكن أن يكون مرفوعاً .

ومن ثم فالمراقبة هنا مكونية، تتطلب التطابق الوظيفى، وبذلك فإن التركيب الآتى :

جاء الذى هو انتقدت × يعد تركيبا لاحناً، حيث لا يتفق مع قيد : سلامة البناء الداخلى .

أما فى المثال : ٢- زيد من انتقده .

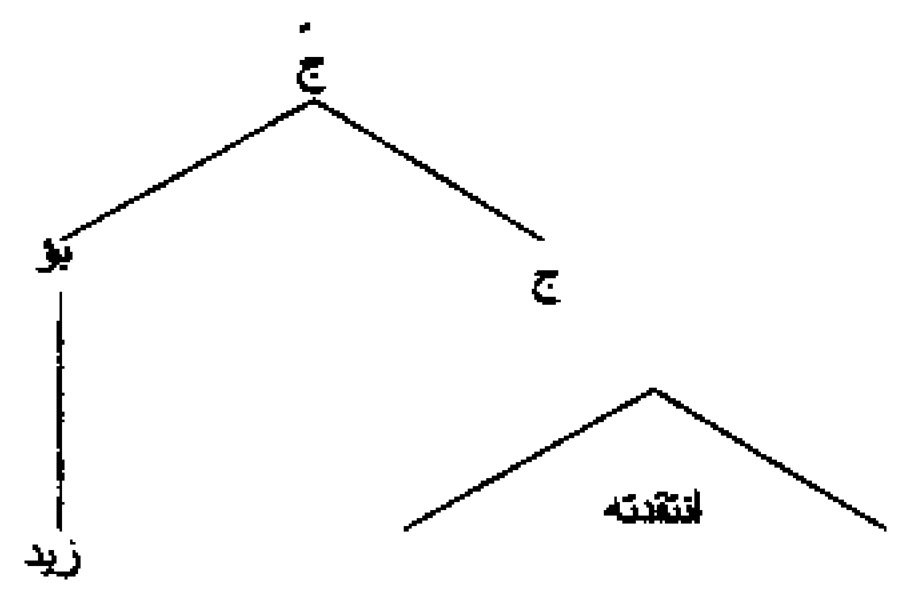


حيث المركب من الاسميان الواقعان إلى يمين: ج (انتقده) يراقبان عائدين داخل هذا الإسقاط .. فالمركب الاسمي : الموضع (المحور) ملحق لـ : ج . بينما اسم الاستفهام .

من، ملحق بـ .ج. فكلمة زيد : مرفوعة، على الرغم من كونها تراقب العنصر الضمير المفعل: (لها) المفعول به، الذى يجب أن يكون منصوبًا .

والأمر هنا يتعلق بمراقبة عائدية، لا تحتم التطابق الإحالى .

أما فى المثال ٣- انتقدته زيد .



حيث المركب الاسمي الذى يحتل موقع : بؤ، ويشغل وظيفة : الموضع اللاحق أو الذيل ملحقا بـ : ج إلى يسارها (تراقب الضمير المتصل : الهاء المفعول، الذى يجب أن يكون منصوباً. فالأمر هنا يتعلق بمراقبة عائدية، لا تتطلب التطابق الإحالى لم تكن تسمح قواعد بنية العبارة بتوليد مثل هذه التراكيب السطحية، ولكنها كانت تعتمد على القواعد التحويلية، التى تم تقليصها كما أسلفنا، اعتماداً على مبادئ الربط الجديدة، في المجال المحلي، أو على مسافة بعيدة .

كما يعدُّ من خصائص الربط على مسافة بعيدة :

ب- أن المكون الذى يحتل موقعاً خارجياً، يجب أن يكون مربوطًا بعائد يشغل وظيفة داخلية، بمعنى : وظيفة يعمل فيها المحمول معجميًا .

ففي الأمثلة السابقة :

نجد أن الفعل : انتقد : يعمل فى وظيفتيه : فا – مف = فاعل – مفعول.

وفى مقابل هذا نجد أن وظيفة مثل : البؤرة : Polus ، أو : الموضع topic التى يشغلها الضمير المنفصل : إياه في المثال الأول . والوظيفة التى يشغلها : من اسم الموصول في المثال الثاني . وزيد فى المثال الثالث .

ولكي يكون الأمر كذلك . ونحصل على التأويل الدلالي الملائم، يجب أن تكون هذه الوظائف الخارجية مربوطة بوظائف داخلية . [1]

الربط العائدي في التراكيب الموصولية

ثمة نوعان للتراكيب الموصولية في العربية [2] (كما هو الحال في تراكيب الصفات) .

١- تراكيب موصولية حرة : Flee relative .

٢- تراكيب موصولية مقيدة : restrictive relative .

ويكون الربط في التركيب الموصولية المقيدة على الوجه الآتي :

١- الربط بين الرأس الاسمي والموصول .

٢- الربط بين الموصول والعائد .

٣- الربط بين الرأسي الاسمي والعائد .

ومن المهم أن يكون العنصر التطابق دور هام بين الموصول والرأس الاسمي، حيث تتوقف صحة التراكيب العربية أو عدم صحتها على قيمة هذا العنصر، ففي الأمثلة :

١- جاء الرجلان اللذان أكرمها ? الربط بين الرأس الاسمي والموصول والعائد

٢- جاء الرجلان الذي أكرمها ? الربط بين الرأس الاسمي والعائد. فقط

٣- جاء الرجلان اللذان أكرمه × الربط بين الرأس الاسمي والموصول فقط.

حيث لابد من التطابق في : العدد والجنس، باعتباره خاصة ضرورية بين رأس الصلة الاسمي والموصول والعائد . [3]

---

(١) انظر: اللسانيات واللغة العربية ٧٥-٧٨.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ١/٧٨-٨٦.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ١/٩٠

يقول ابن مالك :

وكلها يلزم بعده صلة على ضمير لائق مشتملة

ابن عقيل بقوله : " ويشترط في صلة الموصول الاسمي، أن تشتمل على ضمير لائق ، إن كان مفردا، وإن كان مذكرا فمذكر، وإن كان غيرهما فغيرهما، نحو: في الذي ضربته : وكذلك المثنى والمجموع، نحو: " جاء في اللذان ضربتهما " وكذلك : "جاءت التي ضربتها " : واللتان ضربتهما "، " واللاتي ضربتهن " .

وينبغي للحصول على هذا التطابق أن يتوفر ربطان عائديان على الأقل . لأننا لو ربطنا بين الرأس الاسمي والعائد فقط لحصلنا على المثال الثاني اللاحق .

ولو ربطنا بين الرأس الاسمي والموصول فقط لحصلنا على المثال الثالث اللاحق .

ومن ثم، فلا بد من أن يكون التطابق بين مختلف العناصر ناتجًا عن الربط العائدي .

ويقوم قيد سلامة البناء، بتمكين الحصول على ربطين عائدين .

حيث يقوم هذا القيد بالربط بين الرأس الاسمي، ومركب الصلة الذي يتبعه، كما يقضي هذا القيد بأن كل نعت يجب أن يضم عنصرًا عائديًا يعود على الرأس المنعوت .

ولما كان الموصول صفة تحمل سمات التعريف والإعراب، استلزم ذلك ربطاً، ومن ثم، فمن المفترض أن : الذي : يتضمن عنصرًا ضميريًا مربوطًا بالسابق الاسمي وبالعائد، ويتم ذلك التطابق الملائم في : الجنس والعدد .

ولذلك فلابد من الربطة لضمان سلامة بناء التراكيب الصحيحة، وطرح التراكيب الخاطئة. ويمكننا أن نقدم قواعد بنية العبارة الضرورية للتأويل في تراكيب الصلة (والنعت) على مسافة بعيدة على النحو الآتي :

القاعدة الأولى أ ← أ   ↑↓   [م. و / ج / (↑ نع ↓)]

القاعة الثانية : م.و ← و   ↓↑   [ج / ↑ لج ↓]

فالربط بين السابق والموصول عائدي، على الرغم من كونه محليًا، ويترتب على ذلك أنه لا يوجد دائمًا تطابق بين الرأس الاسمي والموصول، كما هو الحال بين الاسم المبعوث والصفة التي تنعته.

ففي المثال :

١- لقيت الرجلين الذي انتقدك والذي انتقد زيدًا .

حيث سابق الصلة : المركب الاسمي الصدر، يراقب موصولاً مبعثرًا .

وفي المثال :

٢- ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان.. (عائد فارغ) (١)

حيث سابق العائد الفارغ، فاعل الصفة: العاقلان: مبعثر.

وفي المثال :

٣- مررت بالزيدين الكريم والنجيل.(٢)

حيث السابق الرأس الاسمي : الزيدين : واحد، والعائد الملاحق : مبعثر .

الربط على مسافة بعيدة في الجمل الحالية

ثمة بعض الجمل الحالية، تمثل في بعض الخصائص – على الأقل – خصائص الحال المفردة، وتمتاز هذه الجمل عن الصلات، بكونها لا تكون في مواقع داخل مركب اسمي، ومن أمثلة ذلك :

١- رأيت الفتاة تتهاوى. (أي متهاوية) .

٢- رأيت زيدًا وهندًا هو يبكي، وهي تضحك. (باكيًا- ضاحكة) .

فالمثال الأول :

ليست جملة الحال فيه مركبا اسميًا، ولكنها مركب فعلي، يشتمل على رابط مقيد، بتركيب خارجًا إلى اليمين، يشترط فيه التطابق في : الجنس والعدد، لكي يصبح تركيب الحال الفعلي، وهو ربط عائدي مستتر، من نمط: ضم (الفارغ) الذي يتمتع بموقع وظيفي في التركيب، ولا يتمتع بصورة لفظية .

والمثال الثاني :

فإن جملة الحال فيه تتألف من مركبين اسميين، ومركبين فعليين، يؤلفان معًا جملتين اسميتين؛ تشتملان على رابطية مقيدين متطابقين في : العدد والجنس، مع

---

(١) يقول ابن مالك :

وَنَعتَ معمولي وحيدي معنى ... وعمل اتبع بغير استثناء

ويشرح ذلك ابن عقيل بقوله : لا إذا نعت معمولان لعاملين متحدى المعنى والعمل، اتبع النعت المنعوت رفعًا ونصبًا وجرًا . نحو: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان "، و" حدثت زيدًا وكلمت عمرًا الكريمين "، " مررت بزيد وجزت على عمرو الصالحين " .

(٢) يقول ابن مالك :

ونعت غير واحد إذا اختلف ... فعاطفا فرقهُ لا إذا ائتلف

ويشرح ابن عقيل بقوله: " إذا نعت غير الواحد، فإما أن يختلف النعت أو يتفق، فإن اختلف وجب التفريق بالعطف، فتقول : مررت بالزيدين الكريم والنجيل، وبرجال فقيه وكاتب وشاعر."

انظر : شرح ابن عقيل ١٤٩/٣ .

الرأس الاسمي (صاحب الحال: زيدًا وهندًا) أحدهما: ضمير بارز للغائب المفرد المذكر، وثانيهما: ضمير بارز للغائبة المؤنثة، طبقا لقيد سلامة البناء.

المراقبة المكونية والربط على مسافة بعيدة

تمثل المراقبة المكونية نمطًا آخر من أنماط المراقبة النحوية، يتناول نحو الجملة، وتتميز هذه المراقبة بأن مجالها أوسع من النواة الوظيفية، حيث يقع الربط في ضوئه على مسافة بعيدة، خلافًا لما يجري في المراقبة الوظيفية .

ويتحدد مجال عمل المراقبة المكونية، الذي تمثله أبنية نظرية السن البارية من خلال هذه البنية، وليس من خلال البنية الوظيفية وحدها . [1]

ويمكن للمراقب المكوني (في : في المواقع البارسة) أن يشغل وظائف مختلفة، دون أن يكون ذلك واردا بالنسبة للمراقبة المذكورة .

وثمة تراكيب عديدة يمكن تحليلها ودراستها من خلال مراقبة المواقع البارية تتمثل في تراكيب الموضعة topicalisaton أو التبئير localisation والاستفهام والصلات .

ومراقب الموقع الباري (المكوني) يراقب في مثل هذه التراكيب السالفة موقعا داخل الجملة الملحق بها هذا المراقب.

كما تمتاز مراقبة الموقع الباري (المكوني) بامتلاكها للعائد المراقب، وهو عنصر فارغ تولده قاعدة مثل : م أ ← غ (فارغ) .

فهذا المركب الذي يتم توليده، يعد أثرا تحدده قواعد السن البارية، على الرغم من كونه عنصر لا يملك محتوى وظيفيا ولا يملك كذلك محتوى صوتيا .

حيث يمكن أن يكون هذا المولد ذا أثر صوتي، وهذا ما يدر ظهوره في المواقع البارية وتتميز خصائص الربط المكوني من خلال المواقع البارية على مسافة بعيدة عن خصائص الربط العائدي التي أسلفناها فيما يأتي : [2]

---

(١) كانت قواعد بنية العبارة أحد النماذج الثلاثة التي قدمها تشومسكي في كتابه: التراكيب النحوية. وهي نموذج (١) القواعد النحوية المحدودة. (٢) نموذج قواعد بنية العبارة. (٣) نموذج القواعد التحويلية. وفي إطار التعديلات والإضافات التي أجريت على النظرية التوليدية التحويلية تم تقليص دور القواعد التحويلية، واستبدال قواعد بنية العبارة بقواعد أخرى وهي :" نظرية السن البارية Xbar الذي يشتمل على مواقع فارغة، يتم ملؤها بالمفردات المعجمية المختلفة، التي تمثل المكونات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والتداولية. انظر: التراكيب النحوية. مظاهر النظرية النحوية. والمعرفة اللغوية.

(٢) اللسانيات واللغة العربية ٨٥.

١- المربوط في المواقع البارية يضارع إعرابيًا الرابط، بسبب التماثل التـــام فـــي السمات في حين لا تكون المضارعة الإعرابية ضرورية في الربط العائدى .

٢- لا مجال لخرق القيود في ربط المواقع البارية، على حين يمكن خرق القيود في الربط العائدى .

٣- المربوط في المواقع البارية ليس له قيمة حملية، لا يمتلك سمة : ضم، في حين المربوط سمة ضميرى في الربط العائدى، وله قيمة حملية.

٤- الرابط والمربوط في المواقع البارية وظيفة نحوية لها نفس القيمة بـالضرورة . في حين الرابط والمربوط العائدى ليس لها وظيفة نحويـــة لـــها نفـس القيمـــة بالضرورة .

ويمكن التمثيل لهذه الخاصية الأخيرة بالتركيبية الآتية :

١- زيدا رأيته .　　　　　　٢- زيدا رأيت .

ففي المثال : زيدا رأيته

محور (ضم زيد)
ل ح ضم رأى "فا" "مف"
زم ماض
فا [ضم "ضم" / شخص ١ / عد فرد]
مف [ضم "ضم" / شخص ١ / عد فرد / جن ذكر]

وفي المثال: زيدا رأيت .

بؤ [ضم زيدا / إ ع منصوب]
ل ح ضم [رأى "فا" "مف"]
فا [ضم ضم]
مف ( )ع

يتم التفريق بين المثالين عن طريق قيد الاتساق، الذى يفرع إلى قيدين :

أ- قيد الاتساق الداخلي : الذي يرصد حالات الربط في المواقع البارية حيث تكون بنية وظيفية (وظ) مشتقة داخليًا إذا وفقط إذا كانت كـل وظيفيـــة نحويـــة (وظ ع)

تحويلها وظيفية (وظ) إما محتواه احتواء أدنى فـــي نــواة وظيفيـــة (و ظ ع) أو مربوطة في موقع بارى، في نواة وظيفية (و ظ ع).

فهذا القيد يجعل كل وظيفة نحوية (و ظ غ) مسندة خارج النواة الوظيفية، تربـــط إلى وظيفة نحوية (و ظ غ) داخلها.

ب- قيد الاتساق الخارجي : يرصد حالات الربط العائدى .

حيث تكون كل بنية وظيفية (وظ) متسقة خارجيًا إذا وفقط إذا كانت كل وظيفـــة خطابية (وظ حظ) لا تلازمها وظيفة نحوية (و ظ غ) محتواة احتواء أدنى في ظيفية (وظ) مربوطة عائديًا، في وظيفة (وظ) [1]

ويجمع مبدأ الاتساق بين الشرطية فيما يسمى : مبدأ الاتساق العام ومعنـــاه : أن كل بنية متسقة داخليًا وخارجيًا . [2]

ففي الأمثلة :   ١- رأيت زيدًا راكبًا عمرو   ×

٢- جاء الولد المريض زيد   ×

٣- جاء الولد المريض   ؟

فالأمثلة السابقة تصور أبنية وظيفية يتحتم فيها الربط العـــائدى المحلـــي، ليتـم التعالق بين المحلق : ل ح = الحال، ونع = النعت بالمحمول . احترامًا لقيد الاتساق الداخلي .

ففي المثال : ٢،١ لا يتم التعالق، في حين يتم التعالق في المثال : ٣.

أما حالات الازدواج الضميرى، فإنها تخضع لقيـــد الاتســـاق الخـــارجي، كمـــا يوضحها المثال: ١- نبايعك أنت .

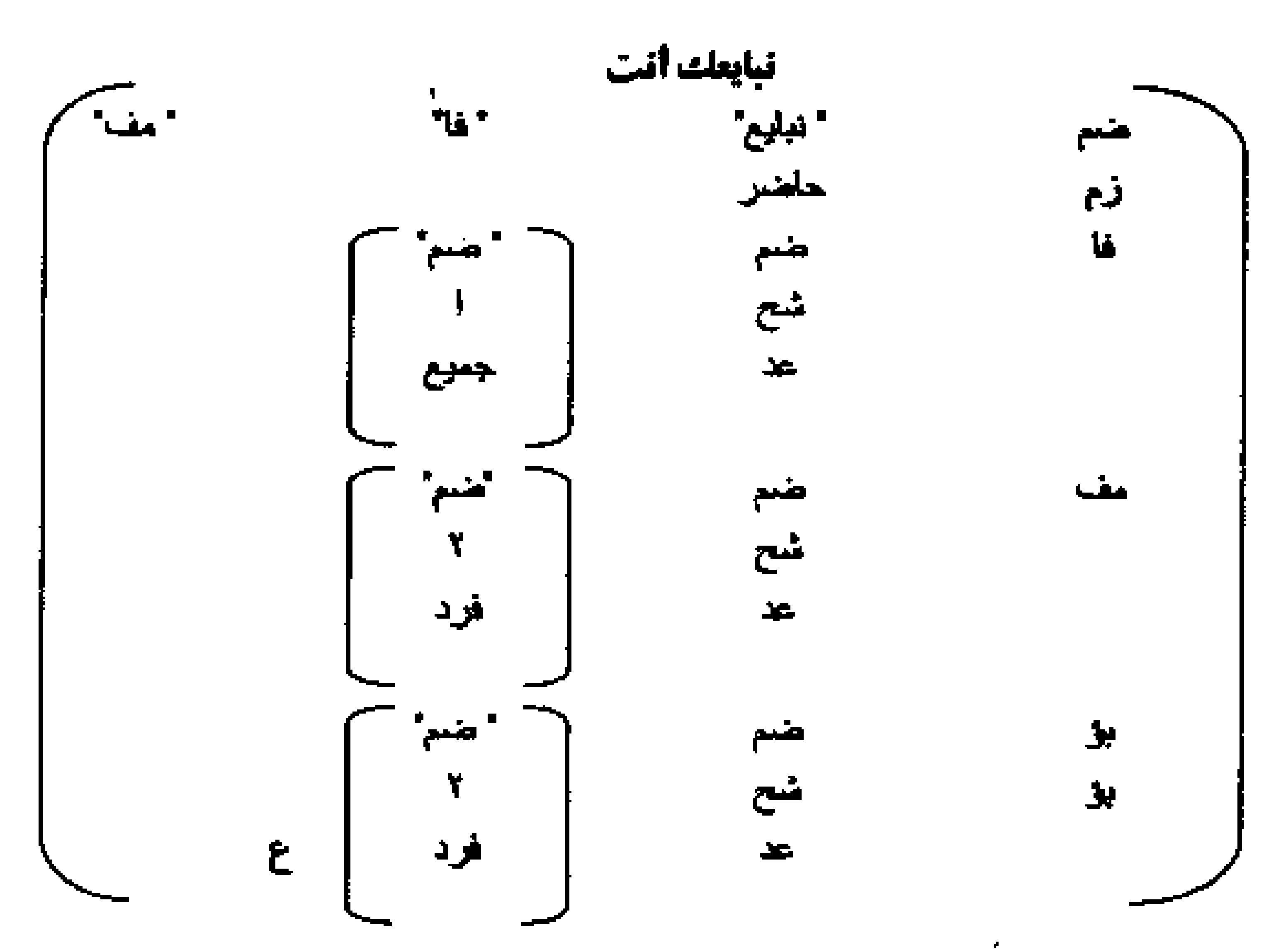
وتوضحه القاعدة التي تبين بنية الوظيفة على النحو الآتي :

---

(١) اللسانيات واللغة العربية ١٥٤.

(٢) فالمثالان ٢،١ يخرقان قيد الاتساق الخارجي، الذي يستوجب أن يتقيد العائد الفارغ للمركـــب الاسمي: الحال أو الصفة، بسابقة؛ صاحب الحال والموصـــوف، وأن يكون هذا العائد فارغًا (أن يكون فاعل الحال والصفة عنصرًا فارغًا من نمط ضم)

نبايعك أنت



فاللاحقة الضميرية : الكاف في المركب الفعلي : نبايعك . تحول وظيفة نحوية (وظ غ) مفعول " مف " التي يعمل فيها المحمول (المركبة الفعلي) .

أما الضمير : أنت، فإنه لا يحول وظيفة نحوية (و ظ غ) لأنها ليست معمولاً فيها . ولذلك فإنه تحول له الوظيفة الخطابية : بؤ فقط .

وبمقتضى القيد الخارجي : يجب أن يربط عائديًا في البنية الوظيفية التي تحويه .

والذى يقوم بهذا الربط هو : المفعول به الضميرى : الكاف، وهذا ما يؤديه التأويل فعلاً .[1]

---

(١) انظر: اللسانيات واللغة العربية ١٥٥ وانظر : شرح ابن عقيل ١٦٠/٢ .
يقول ابن مالك :

ومضمر الرفع الذى قد انفصل   أكد به كل ضمير اتصل

ويعلق ابن عقيل بأنه يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل، مرفوعًا كان، نحو، قمت أنت، أو منصوبًا، نحو : أكرمتني أنا، أو مجرورًا، نحوا مررت به .

والحقيقة فإنه ثمة ما يميز هذا التوسع لقيد الاتساق، في إطار مبدأ عـام وهـو : مبدأ الاتساق العام، ويمكن إجمال هذا التميز في الآتي :

(١) القدرة الوصفية : وقد تأكدت من خلال التحليلات التجريبية العديدة .
حيث يحتم الاتساق الربط العائدي المحلي في الملحقات : الأحـوال والصفـات وغيرها .
من المركبات . كما يحتم كذلك الربط العائدي على مسافة بعيدة فـي مركبـات تفكيكية. ويحتم الربط – أيضا – في مركبات المواقع البارزة (المكونية) فـي مكونات البتر والصلات والجمل الفاصلة .. الخ .

٢- القدرة التصويرية للعلاقات : حيث علاقات المراقبة سواء أكانت محلية أو على مسافة بعيدة، يتم رصدها في مبدأ واحد. مبدأ الاتساق العام .
فعند النظر إلى مجموعتي الوظائف التي تم افتراضها وهما :
أ- الوظائف النحوية (و ظ غ) = [فا – مف- ج مف]
ب- الوظائف التداولية (الخطابية) (وظ حظ) = [موضع- محور- بؤرة- ذيل]
حيث الوظائف الأولى للجزء الداخلي من المبدأ، في حين تخضع الوظائف الثانية للجزء الخارجي من المبدأ .

فالربط العائدي إذن يعد ضروريـا فـي الـتراكيب العربيـة، وفـي تراكيـب الموصولات والملحقات والتراكيب المفككة .
ففي التراكيب الموصولية : فإن الربط العائدي يعـد أمـرا ضروريـا، لأن هـذه التراكيب الموصولية تسلك نفس مسلك المركبات الوصفية فـي حمـل الوظيفـة النحوية : نعت (نع) داخل المركب الاسمي .

وحيث إن المركب الوصفي : النعت. يطابق التعريف والإعراب الرأسي الاسمي. فإن رأس الصلة الناعتة، الذي يفترض أنه هو الموصول، يطابق – أيضا – الرأس الاسمي في : التعريف والإعراب من جهة أخرى. ويتحتم الربط العائدي في النعت، حتى يرتبط بالاسم الرأسي، الذي يمثل الحمل الرئيسي .
والربط يستهدف النمط : ضم، الذي يقحم كجزء من المدخل المعجمي للموصـول : الذي . وقد يكون العنصر: ضم، مراقبا بواسطة الرأس الاسمي، فينتج عـن هـذا تطابق في الجنس والعدد بين الرأس الاسمي والموصول، إلا أن هذا التطابق ليـس حتميا، كما في المثالين .

١- لقيت الرجلين اللذين انتقدت .. "ضم" حيث ضم يتطابق حتميًا - انتقدت (...ها)

٢- لقيت الرجلين الذي انتقدت والذي انتقدت زيد. ضم لا يتطابق حتميًا وهذا التطابق ينبغي أن يكون ضرورية في المركبات الوصفية سواء في الإعراب أو التعريف.

- أما التطابق في الجنس والعدد، فهو مجرد مصادفة، حين يكون ضم فاعلاً للصفة . ولا يمكن أن يكون العنصر: ضم، فاعلاً للموصول .

حيث إن عنصر: ضم، الملحق بالصلة، يحول وظيفة نحوية (و ظ غ) ووظيفة خطابية موضع . ففي المثال: ١- لقيت الرجل الذي انتقدت .

فإننا نحصل على خصائص الربط في الموقع البارز، ويكون التركيب خاضعاً للنسق الداخلي من مبدأ الاتساق . [١]

ومع افتراض أن عنصر: ضم يحول وظيفة خطابية، أي وظيفة : موضع، وفيما يتحتم الربط العائدي بمقتضى الثاني الخارجي من مبدأ الاتساق . فهذا هو ما يحدث بالفعل حينما نستخدم فرضية العائد، التي تجسد كل خصائص الربط العائدي . كما في المثال .

١- لقيت الرجل الذي انتقدته .

ثمة اقتراح آخر في وصف الاسم بالجملة: حين تكون الجمل الواصفة ثابتة لاسم نكرة دون آلية يتوسط الموصول (يتوسط الموصول في مثل هذه الأبنية في لغات كالفرنسية والانجليزية) في هذه الحالة تكون البنية الداخلية للتركيب مختلفة، وتمثل لهذه الفرضية المثال :

١- لقيت رجلاً انتقدته .

والحذف غير ممكن في هذه الأبنية، كما أن الحذف في الملحقات غير ممكن، وإذا كان العنصر : ضم، يبرز فقط بواسطة الإلحام. فإنه حينئذ يصبح شيئًا يتم التنبؤ به، لأنه ليس في البنية الصوتية كوحدة معجمية، يمكن إلصاق العنصر، ضم إليها .

فالجمل الصفات في العربية، هي إذن ضرب من الملحقات، كما هو الشأن في الإنجليزية أو الأسبانية، فيما يبدو ..

: اللسانيات واللغة العربية ١٥٧.

ويعد إذن افتراض نمطية الجمل الصلات relatives ، على أن بعضها ملحقات، وبعضها نعوت. حيث يحتاج النعت إلى تطابق في الإعراب والتعريف، بينما يحتاج الملحقات إلى تطابق إلى التطابق في هاتين الصفتين، إلا أن : النعت والحال، يتحتم ربطهما بالضرورة .[1]

ثمة بعض المشاكل التي تواجهها بعض التراكيب العربية، في الاستجابة والاتفاق مع مبادئ نظرية الربط، تستوجب إعادة صياغة لكي تتواءم هذه التراكيب مع هذه المبادئ. ويمكن التمثيل لهذه المشاكل بما يلي :

١- تخرق العوائد والمضمرات التي يكون توزيع تكاملي . حيث نظرية الربط هذه التوزيع التكاملي أحيانا . ومن أمثلة ذلك .

أ- ١- لا يعمل زيد إلا لصالح نفسه . ٢- لا يعمل زيد إلا لصالحه .

ب-١- اعفنا من الحديث عن نفسك . ٢- اعفنا من الحديث عنك .

في الأمثلة السابقة لا نجد توزيعًا تكامليًا بين العوائد والضمائر، على عكس ما تذهب إليه نظرية الربط . [2]

٢- سلوك بعض الضمائر العادية بما لا يتلاءم مع مبدأ الربط : الضمير حر في مجال المحلي) . ففي الأمثلة .

أ-١- حسبتني ذكياً. ٢- ظننتني قوياً. ٣- وجدتني غارقاً في المشاكل

ب-١- إني أراني أعصرا خمرًا ٢- إني أراني أحمل فوق رأسي خبزًا .

حيث يأتي ضمير المتكلم في الأمثلة السابقة مربوطاً في مقولته العاملية، تمامًا مثل : ضمير النفس المنعكس. كما تمثله الأمثلة الآتية :

ج-١- حسبت نفسي ذكياً ٢- وجدت نفسي قوياً ٣- وجدت نفسي غارقًا في المشاكل

د-١- إني أرى نفسي اعصر خمرا ٢- إني أرى نفس أحمل فوق رأسي خبزًا.

وليست هذه الظاهرة مقصورة على التراكيب العربية. ولكنها ظاهرة عامة في اللغات الإنسانية، وكانت تحلل على أنها من الضمائر الملبسة في الدراسات التقليدية فتكون تارة ضمائر، كما هو الحال لأمثلة المجموعتين أ، ب، وتكون عوائد، كما في أمثلة جـ، د. وغالبًا ما كانت تعدُّ عوائد، على أساس أن العوائد عناصر مربوطة إحاليًا . وفي حين يرفض كل من بورزيو Burzio وبيكا Pica هذا الافتراض،

---

[1] انظر : اللسانيات واللغة العربية ١٥٨.

[2] انظر: بعض مظاهر الامكان التركيبي ٦٣-٦٥.

لأن التميز بين العوائد والضمائر موسوم بوضوح في المعجم. فإننا نجد ميلز Milnes يفترض أن ضمائر الحوار لا تحمل قرائن .

ويفترض بيكا Pica مبدأ وظيفياً آخر للضمير يقول باجتناب الضمير.

- مبدأ اجتناب الضمير. (اجتنب الضمير ما أمكن الاجتناب) .

ويصاغ المبدأ المتعلق بالضمير في صورته على النحو الآتي :

- يجب أن يكون الضمير حراً في مقولته العاملية.. إلا إذا وجد عائد، يمكن أن يكون مستعملاً في موقع داخل موقع الضمير. [1]

ونستطيع بهذا الافتراض أن نفس الأمثلة الواردة في اللغة العربية، المتمثلة في ضمير المتكلم، ومع نمط معين من الأفعال، التي يمكن أن تدرج في طبقة الأفعال الإدراكية .

وليست هذه المشكلة التي يتداخل فيها الضمائر مع العوائد مقصورة على اللغة العربية، ولكنها مشكلة عامة تحدث في كل اللغات .

([1]) انظر: بعض مظاهر الانعكاس التركيبي .

ومن الأمثلة التي اختلفت فيها العلماء حول تحديد مرجع الضمير ومفسرة في القرآن الكريم، اختلافهم في مرجعية الضمير في قوله تعالى: " ولقد آتينا موسى الكتاب فلا تكن في مرية من لقائه وجعلناه هدى لبني إسرائيل" (السجدة/ ٢٣).

حيث ذكر الزمخشري وابن الانباري والعكبري أن الهاء تعود إلى الكتاب، أي من لقاء موسى كتابه، أو من لقاء محمد ﷺ كتابًا مثل كتاب موسى عليه السلام.

أو أن الهاء تعود إلى مالاقى موسى من تكذيب وإنكار.

انظر: الكشاف ٢٤٦/٣ والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٦٠/٢ والتبيان في إعراب القرآن ١٠٥/٢.

وفي قوله تعالى: " ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلومًا فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً " (الإسراء/٣٣).

حيث اختلفت العلماء حول مرجع الضمير في: إنه حيث ذكروا آراء متقاربة ومحتملة، فقد ذكروا أن الهاء تعود على الولي، ولي القتيل، أو أنها تعود على المقتول.

أو أنها تعود على القتل. أو أنها تعود على الدم المسئول- أو أنها تعود على القاتل أو أنها تعود على : الحق، في صدر الآية.

أنظر: التبيان في إعراب القرآن ٨٢٠/٢ والبيان في غريب إعراب القرآن ٨٩/٢-٩٠.

والكشاف ٤٤٨/٢ ومشكل إعراب القرآن ٣٠/٢ وإعراب القرآن ٢٤٠/٢-٢٤١.

خاتمة البحث

فقد تناولت هذه الدراسة أنظمة الربط وقواعده، في التراكيب اللغوية العربية، على مستوى التركيب السطحي، في ضوء نظريات البحث اللغوي الحديثة، وبخاصة في مراحل التطور الأخيرة، للنظرية التوليدية التحويلية، وما تعنى به هذه المراحل من معالجات، تتركز على قضايا " النحو الكلي" حيث تجاوزت بحوث النظرية ودراساتها مجرد الوقوف عند وصف التراكيب والجمل إلى مرحلة التفسير الملكة اللغوية عند الإنسان، والوصول إلى ماهية المعرفة اللغوية وحقيقتها. والوقوف على اللغة المبنية داخليًا في عقول والدماغ المتكلمين . ونظرية الربط، تعد واحدة من النظريات التي أدخلتها النظرية التوليدية التحويلية، في مراحل التدعيم والتطوير، التي قام بها العلماء، ابتداءً من الفكرة الأساسية التي قدمت في سنة ١٩٨٧م تحت عنوان : " حول نظرية الربط " on binding theory، وما تبعها من أعمال وبحوث ودراسات عديدة، إلى أن استوت نظرية الربط على عودها، وتكاملت أسسها وتدعمت أواصرها. حيث عالج العلماء أوجه القصور التي كانت تواجههم في أثناء عمليات التطبيق، على مستوى اللغات الإنسانية بوجه عام .

لقد أناء علماء النظرية التوليدية التحويلية من معطيات نظرية العامل والتحكم المكوني في تدعيم نظرية العاملن وتضافرت جهود العلماء في هذا السبيل، حيث جاءت بحوثهم تحمل عناوين مشتركة بين النظريتين، ولعل من أبرز هذه الدراسات، ما قام به تشومسكي رائد النظرية في مؤلفه : محاضرات في العامل والربط السياقي " Lecture on govern nment and binding 1981 وكذا في مؤلفه : " بعض المبادئ والأسس حول نظرية العامل والربط السياقي :

" Some Concepts and Consquences of the theary of government and binding , 1982 .

لقد اعتمدت نظرية الربط في المقام الأول على التراكيب السطحية، حيث النظرية من دور البنية العميقة في التأويل الدلالي. ودُعمت التراكيب السطحية بما يمكنها من القدرة على التفسيرات الدلالية . كما اعتمدت نظرية الربط ـ أيضًا ـ على نظرية الأثر والمقولات الفارغة اعتمادًا أساسيًا. وتم الاستغناء عن قواعد بنية العبارة The Pharse Structur Grammas وأحلت محلها قواعد نظرية أكثر فاعلية في التراكيب السطحية. وهي نظرية : " السن البارية " Xbas " كما أضافت النظرية عددًا من القيود لإحكام جوانب القصور التي ظهرت في أثناء التطبيقات

نذكر منها : قيود الإجازة، والقيود الصورية والقيود الجزيرية وقيد سلامة البناء وقيد الفاعل المحدد، وغيرها من القيود. التي مكنت الباحثين من تحليل التراكيب المختلفة في اللغات الإنسانية المختلفة . التي كانت تستعصى على التحليل على مستوى التراكيب السطحية .

لقد تأسست نظرية الربط على مبادئ أساسية ثلاثة وهي :

١- العائدى مربوط ومقيد في مجاله المحلي.

٢- الضمير حر في مجاله المحلي.

٣- التعبير الإحالي حرفي في مجال صدر سلسلته.

ولم تتوقف هذه المبادئ عند هذا الحد، ولكن علماء النظرية عدلوها وطوروها بما يتلاءم مع ما يطرأ من مشاكل تطبيقية، أدت إلى ضرورة تحديد القرائن، لتصبح مبادئ الربط :

١- العائدى مربوط في مجاله المحلي في ظل تحديد القرائن .

٢- الضمير حر في مجاله المحلي في ظل تحديد القرائن .

٣- التعبير الإحالي حر في محاله المحلي في ظل تحديد القرائن .

وقد حددت نظرية الربط صور المقولات الفارغة في أربع مقولات وهي :

١- أثر المركب الاسمي : ويتمتع بالسمية: a,-p + (+عائدى، - ضميرى) وهو ليس بمشارك، كما يفتقر إلى الحالة .

٢- المتغير : ويتمتع بالسمتين (a,-b +) = (+ عائدى، - ضميرى) وهو تعبير إحالي مقيد، لكنه ليس مشاركياً، ولابد أن تحدد له حالة، عن طريق قيد التهيؤ.

٣- الضم، وهو يتمتع بالحرية تارة، ويتقيد تارة أخرى، ومن ثم فلا يتمتع بالسمية: العائدى والضميرى .

٤- الـ PRO : ويتمتع بالسمتين : a,+p - = (+ضميرى، - عائدى) وهو إما أن يكون ضميريًا خالصًا، وإما أن يكون حشدًا .

وبعد أن قدمت الدراسة المبادئ والأسس العامة لنظرية الربط، كما وردت في دراسات النظرية التقليدية التحويلية، قامت بتطبيقات وفق هذه الأسس، على التراكيب العربية، بعد مراعاة الخصائص التي تتسم بها هذه التراكيب العربية .

فقد نهضت الدراسة بعمل تحليلات وتطبيقات عديدة على أنماط الجمل العربية اكيبها، في ضوء تقسيم الجمل العربية إلى نوعين أساسين .

١- الجمل التفكيكية : وهي التي يتم توليدها بداية من المكون النحوي، ثم تقوم قواعد خطابية بالربط بين العنصر المفكك (البؤرة أو الموضع) وبين العائد داخل الجملة .

٢- الجمل التبئيرية : وهي التي يتم توليدها عن طريق قواعد النقل، أي نقل البؤرة من خارج الجملة إلى داخلها، وما يتطلب ذلك من ضرورة التطابق الإعرابي ونحوه .

اثبتت الدراسة قدره مبادئ الربط على وضع أنظمة للتراكيب العربية المختلفة سواء في الجمل الموصولية أو الجمل الاستفهامية أو في تراكيب الاشتغال.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية بخصوص تراكيب الاشتغال .

١- أن المسافة بين البؤرة والعائد ليست مقيدة .

٢- ليس هناك علاقة بين إعراب العائد وإعراب البؤرة .

٣- تماثل الخصائص التوزيعية للبؤرة والعائد في تراكيب الاشتغال مع التراكيب التفكيكية .

قدمت الدراسة لأنواع الربط العائدي في اللغة العربية التي تتمثل فيما يأتي :

١- الربط العائدي للفضلة العملية .   ٢- الربط العائدي في الأحوال .

* أن ثمة تراكيب عربية أخرى المراقبة فيها ليست وظيفية وليست عائدية أيضاً .

كما تشتمل التراكيب العربية على تراكيب من نمط التراكيب المراقبة وظيفياً، وليست من نمط ضم، التي تمثلها المقولات الفارغة (التي لا تتمتع بصورة لفظية).

كما عرضت الدراسة لتراكيب الصفات والقيود الموضوعة عليها في اللغة العربية، سواء أكانت هذه التراكيب من أنماط النعت الحقيقي أو من أنماط النعت السببي. وطبيعة العائد في كلا النوعين .

تناولت الدراسة أيضًا الربط الضميري والإحالة، والخصائص التي تميز الضمائر الانعكاسية العربية وقد تحددت فيما يلي :

١- الضمير المنعكس لا يكون إشاريًا.

٢- الضمير المنعكس لا سابق له في جملته.

٣- الضمير المنعكس سابقة يتحكم فيه مكونيًا.

٤- الضمير المنعكس مربوط ومقيد في المجال المحلي.

٥- الضمير المنعكس مربوط ومقيد في مجاله المحلي فقط.

كما أكدت الدراسة أن بعض التراكيب العربية يخضع فيها الربط العائدي لقيود محورية تستدعي الأبنية الدلالية، التي ليست موجودة مباشرة في الأبنية التركيبية .

وفي إطار الربط العائدي المحلي، أكدت الدراسة ما يلي :

١- الفضلة الحملية لا تمتلك الخصائص العائدية، التي يمتلكها الحال أو النعت .

٢- المطابقة بين الفضلات الحملية ومراقبها تكون في سمات : الجنس والعدد في حين لا تلزم هذه المطابقة بين تراكيب الحال والنعت ومراقبيهما.

تناولت الدراسة – أيضا– المراقبة والربط على مسافة بعيدة في التراكيب العربية، وتبين أن العنصر المراقب (السابق) يحتل موقعا خارج الجملة الملحقة بهذا الموقع سواء إلى اليمين أو إلى اليسار.

وإن المكون الذي يحتل موقعا خارجيا، يجب أن يكون مربوطا بعائد؛ يشغل وظيفة داخلية، أي: وظيفة يعمل فيها المحمول معجميا .

كما قدمت الدراسة تطبيقات مختلفة للربط على مسافة بعيدة، وحددت كيفية الربط العائدي في اللغة العربية لهذه التراكيب، وأن التراكيب الموصولية قسمان وهي :

١- التراكيب الموصولية المقيدة .   ٢- التراكيب الموصولية الحرة .

ويكون الربط في التراكيب الموصولية المقيدة، وفقا للأسس الآتية :

١- الربط بين الرأس الاسمي والموصول .

٢- الربط بين الموصول والعائد .

٣- الربط بين الرأس الاسمي والعائد .

كما قدمت الدراسة أنظمة الربط على مسافة بعيدة في الجمل الحالية .

كما تناولت الدراسة أنظمة المراقبة الكونية والربط على مسفة بعيدة، وحددت الأسس الآتية :

١- لا مجال لخرق القيود في ربط المواقع البارية. في حين يمكن خرقها في الربط العائدي .

٢- المربوط في المواقع البارية ليس له قيمة حملية . فلا يمتلك – مثلا – سمة : ضم . في حين يمتلك المربوط سمة : ضميري في الربط العائدي، وله قيمة حملية .

٣- المربوط في المواقع البارية يضارع إعرابيا الرابط. في حين المضارعة ليست ضرورية في الربط العائدي .

٤- الرابط والمربوط في الموقع البارية وظيفة نحوية لها نفس القيمة بـالضرورة، في حين الرابط والمربوط العائدي، ليست له وظيفة نحوية لـها نفس القيمة بالضرورة.

كما تناولت الدراسة بعض المشاكل التي تواجه عملية الربط في التراكيب العربية، التي تحتاج إلى إعادة صياغة، لتتوائم مع التراكيب العربية، ومن هذه المشاكل :

١- تخرق بعض العوائد والمضمرات ذات التوزيع التكاملي حسب نظرية الربط هذا التوزيع في بعض التراكيب؛ حيث لا نجد توزيعًا تكامليًا بين العوائد والضمائر، كما تذهب إلى ذلك نظرية الربط .

٢- خروج بعض الضمائر العائدية على مبادئ نظرية الربط، حيث يشترط المبدأ الثاني كون الضمير حرًا، في حين نجده مقيدًا في مثل: ١- حسبتني ذكيًا . حيث يأتي ضمير المتكلم في المثال السابق مقيدًا في مقولته العاملية، كما هو الحال بالنسبة للعائد في ضمير النفس المنعكس .

قدمت الدراسة في تمهيدها عرضًا لجهود العلماء العرب القدامى في دراسة الربط، وأنهم لم يتناولوها باعتبارها نظرية رئيسية تتحكم بمبادئها وقوانينها في تماسك التراكيب، وفي إيجاد العلاقات النحوية والدلالية الصحيحة. حيث توجهت همة هؤلاء النحاة في بناء نظريتهم النحوية على نظريتين أساسيتين هما : نظرية الإعراب وجعلوها مرادفة لمفهوم النحو بوجه عام. ونظرية العامل التي أفرط المتأخرون فيها كبارًا .

ولم تغفل الدراسة جهود هؤلاء العلماء الأجلاء، حيث قامت بعمل التحليلات للأمثلة والشواهد التي أوردوها في مواضع الربط، في ضوء معطيات نظرية الربط الحديثة .

والحمد لله رب العالمين .

المراجع العربية

١- الأزمنة والأمكنة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ـ حيدر آباد الدكن ـ الهند ١٣٣٢هـ.

٢- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروة ـ تحقيق عبد المعين الملوحي. دمشق ١٩٧١م.

٣- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي ـ حيدر آباد الدكن ـ الهند ـ ١٣٥٩هـ

٤- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ـ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي – بيروت– ١٩٨٨م.

٥- إعراب القرآن، للزجاج– تحقيق إبراهيم الإبياري ـ القاهرة ١٩٦٥م.

٦- إعراب القرآن ـ لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد ـ بغداد ١٩٧٧م

٧- الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي ـ القاهرة ١٩٧٦م.

٨- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي ـ نشرة عبد الله البستاني ـ بيروت ١٩٠١م.

٩- الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية، د/ ميشال زكريا ـ بيروت ١٩٨٢م .

١٠-أمالي السهيلي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي ـ تحقيق محمد إبراهيم البنا ـ القاهرة ـ ١٩٧٠م.

١١-الأمالي الشجرية ـ أمالي ابن الشجري ـ لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي ـ حيدر آباد الدكن ـ ١٣٤٩هـ .

١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري ـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ـ القاهرة ١٩٥٥.

١٣- بعض مظاهر الانعكاس التركيبي، نادية عمر ـ مجلة أبحاث لسانية ـ الرباط م١، ١٩٩٦.

١٤- البيان في روائع القرآن، د/ تمام حسان ـ القاهرة ١٩.

١٥-البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري ـ تحقيق طه عبد الحميد طه ـ القاهرة ١٩٦٩ ـ١٩٧٠م.

١٦- البيان في إعراب القرآن العكبري ـ تحقق علي محمد البجاوي ـ القاهرة ١٩٧٦.
١٧- الحماسة الشجرية، الشجري ـ تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي ـ دمشق ١٩٧٠م.
١٨- خزانة الأدب، البغدادي ـ بولاق ١٢٩٩هـ.
١٩- الخصائص، لابن جني ـ تحقيق محمد علي النجار ـ القاهرة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦م .
٢٠- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، د/ أحمد المتوكل ـ الرباط ١٩٨٦م
٢١-الدرر اللوامع، الشنقيطي ـ القاهرة ١٣٢٨هـ .
٢٢- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ط٣، القاهرة، ١٩٦٩م
٢٣- ديوان ثابت بن قطنه = شعر ثابت بن قطنه العتكي ـ تحقيقه ماجد أحمد السامرائي ـ بغداد ١٩٦٨م
٢٤- ديوان ذي الرمة، تصحيح وتنقيح كارليل ـ لندن ـ ١٩١٩م.
٢٥- ديوان عدي بن زيد، جمعة وحققه محمد جبار المعيبد ـ بغداد ١٩٦٥م.
٢٦-ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج بلا تاريخ.
٢٧- سر صناعة الإعراب، لابن جني ـ تحقيق مصطفى السقا وآخرين ـ القاهرة ١٩٥٤م.
٢٨-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق وتعليق، د/ طه محمد الزيني ـ القاهرة ١٩٥٦٥ ـ ١٩٦٧م
٢٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ـ القاهرة، بلا تاريخ .
٣٠- شرح الأشموني، لنور الدين أبي الحسين علي محمد الأشموني ـ القاهرة بلا تاريخ .
٣١- شرح الشنتمري لشواهد الكتاب، على هامش الكتاب لسيبوية - بولاق ١٣١٦هـ .
٣٢-شرح شذور الذهب، لابن هشام – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٦٠م.
٣٣-شرح الكافية، للرضي الاسترابادي ـ بيروت ١٩٧٩م.

٣٤- شرح المفصل، لابن يعيش - القاهرة بلا تاريخ .
٣٥- الشعر والشعراء، لابن قتيبه الدينوري، تحقيق أحمد محمد شاكر – القاهرة ١٩٦٧م.
٣٦- الكتاب لسيبوية – بولاق ١٣١٦هـ .
٣٧- الكتاب لسيبوية – تحقيق عبد السلام هارون – القاهرة – ١٩٦٦ – ١٩٦٧م .
٣٨- الكشاف، للزمخشري .
٣٩- اللسانيات واللغة العربية، د/ عبد القادر الفاسي الفهري – الكتاب الأول – المغرب ١٩٩٣.
٤٠- اللسانيات واللغة العربية د/ عبد القادر الفاسي الفهري – الكتاب الثاني – المغرب ١٩٨٥م .
٤١- اللغة والمسئولية، لنوعم تشومسكي – ترجمة وتمهيد وتعليق د/ حسام البهنساوي – القاهرة ١٩٩٨م .
٤٢- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القزويني – تحقيق د/ رمضان عبد التواب ود/ صلاح الهادي – القاهرة ١٩٨٢م.
٤٣- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي – تحقق ياسين السواس – دمشق ١٩٧٤.
٤٤- مظاهر النظرية النحوية، نوعم تشومسكي - ترجمة مرتضى جواد باقر – بغداد ١٩٨٣م.
٤٥- المعرفة اللغوية، نوعم تشومسكي - ترجمة وتعليق د/ محمد فتيح - القاهرة ١٩٩٣م
٤٦- مغني اللبيب، لابن هشام - القاهرة بلا تاريخ.
٤٧- المفصل ، للزمخشري القاهرة ١٢٩١هـ.
٤٨- المقاصد النحوية، للعيني، على هامش الخزانة – بولاق ١٢٩٩هـ.
٤٩- المقتضب، للمبرد - تحقيق عبد الخالق عضيمه – القاهرة – ١٣٨٥ – ١٣٨٨هـ.
٥٠- المقرب، لابن عصفور – تحقيق عبد الستار الحوارى وعبد الله الجبورى – بغداد ١٩٧٠م .

٥١-من أشكال الربط في القرآن الكريم، د/ سعيد بحيري (ضمن دراسات لغوية تطبيقية - القاهرة ١٩٧٧م .
٥٢-من قضايا الرابط في اللغة العربية، د/ أحمد المتوكل - المغرب ١٩٧٨م
٥٣- الموشح، للمرزباني - تحقيق محمد علي بجاوي - القاهرة ١٩٦٥م .
٥٤-همع الهوامع، للسيوطي - القاهرة ١٣٢٧هـ
٥٥- الوظائف التداولية في اللغة العربية - د/ أحمد المتوكل - المغرب ١٩٨٥م.

المراجـــع الفرنجيـــة

1- P. Bica : Laige et Contiguite Recherche sur l, anaphora, Paris, 1980.

2- N, Chomsky : Essay on Form and Interpretation, Amsterdam, 1977.

3- N, Chomsky : Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge, Mase, M.I.T. Press, 1965.

4- N, Chomsky : Syntatic Structures, La Haye, 1957.

5- R.C. Dougherty : Theory of Pronomnal References, Foundation of Language, 5, 1969.

6- R, Jakendoff : An Interpretive Theory of Negation, Foundation, 5, 2, 1969.

7- R, Jakendoff : Quantifiers in English, Foundation Language, 4, 1968.

8- R, Jakendoff : Semantic Interpretation in Generative Grammar, Cambridge, Mase, M.L.T. Press.

9- H, Lasnike : Remark on Binding Linguistics Inquiry, 11, 1, 1980.

10- P. Postal : On the Surface Verb " Remind " Linguistics Inquiry, 1970.

11- T. Reinhart : The Semantic Domain of Anaphora, PH.D, M.I.T, 1976.

12- L, H, Trainson : Long Distance Reflexives and Tology NPS, Long Anaphora, 1991.

13- Zaennen : Extraction Rules in Icelandic, PH.D, Harvard Univ, 1980.

محتويات البحث